عبد العزيز كوكاس

الطبعة الثالثة

رؤية مغايرة
جبهة بوليساريو..
الصعود نحو الهاوية

تقديم محمد ماء العينين

منشورات النورس

الكتاب: جبهة بوليساريو.. الصعود نحو الهاوية

المؤلف: عبد العزيز كوكاس

الناشر : منشورات النورس

المطبعة: دار القلم شارع النور- ح.ي.م بالرباط

البريد الإلكتروني للمؤلف: gougas61@hotmail.com

الإخراج الفني: توفيق القزماني infographiste1979@gmail.com

الطبعة الثالثة: مارس 2022

رقم الإيداع القانوني: 2022MO0914

ردمك: 978-9920-713-06-1

كل الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى 2022

إهداء

إلى من لا يزال يقوده حلم التحرر والوحدة
نحو أوهام نبيلة في قلب الصحراء..
إلى أولئك المنسيين قسرا من أبناء
الخؤولة والعمومة المنتشرين في مخيمات
الحمادة، الاسم الذي وحده يحيل على
الوجع «آح – ماذا؟»

المحتويات

جبهة بوليساريو.. المنشأ والمسار.....14
ما قبل شهادة الميلاد.....15
محمد البصيري و«المنظمة الإسلامية لتحرير الصحراء».....17
بوليساريو حركة تحرر مغربية المنشأ.....18
الوالي مصطفى السيد الوطني التحرري الذي خانته فوهة بندقيته.....21
زمن البدايات الأولى: مقاربات متباينة للتحرير.....31
بوليساريو.. انحراف المسارات.....34
القذافي يعترف: بوليساريو، نحن الذين أسسناها ودربناها وسلحناها.....43
الانفصال هو الهدف، والتحرر خيط دخان.....48
الاتحاد المغاربي.. الوحدة تبطل الانفصال إلى حين.....83
الصورة هنا.. والصورة هناك.....97
مفاوضات سرية في اتجاه الباب المسدود.....99
ورطة الجغرافيا وظلم التاريخ.....108
تقرير المصير.. الضحية والجلاد.....111
إسبانيا وخدعة التمييز بين السيادة والإدارة في الصحراء.....113
حديد الجزائر والمنفذ البحري.....115
الأطراف المعنية في ملف الصحراء.....117
عقدة إسبانيا تجاه مستعمراتها القديمة.....119
موقف فالسوم أحدث ثقب أوزون في خطط الجزائر.....126
معاكسة المفاوضات.....129
مستقبل الإقليم.. هل يدخل الفيل من ثقب إبرة؟.....133
تطابق الأهداف والخلفيات بين الداخل والخارج.....138
الجزائر وإسبانيا: اختلفا حول الطحين واتفقا حول العجين.....142
المضي نحو السرعة الثالثة.....145
بداية الاستقطاب.....150
ضد الكيل بمكيالين.....157
أطفال أنابيب الغاز.....158
مظلة حقوق الإنسان.....166
انفصاليو الداخل.. شجرة تصور كغابة.....173
لعبة الخارج.....178

تقـديم

بقلم السفير محمد ماء العينين

بكل موضوعية وبكل صدق ترددت في كتابة هذا التقديم، لأن الذين يعرفون صداقتي مع الأخ الفاضل عبد العزيز كوكاس سيجدون أن شهادتي في كتاباته مجروحة لكثرة ما نوّهت بها وعبرتُ عن بلاغتها وخصوصيتها. غير أنهم إذا قرأوا الكتاب سوف يتمنى الكثير منهم أن يكونوا هم من قدّموا له. أما أنا فعندما قرأت مسودة الكتاب الذي سبق لي أن اطلعت على طبعته الأولى والثانية، ارتأيت أنَّ التخلف عن تقديمه سيُبقي لديّ وصمة عار، لأن قيمته الفكرية تجعله مختلفا تماما عن الأدبيات الكثيرة التي أغرقت المكتبات والخزانات في موضوع النزاع الإقليمي حول صحرائنا المغربية، النزاع الذي أوقدت ناره الجزائر منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وتريده أن يزيد اشتعالا في القرن الواحد والعشرين إمعانا منها في تعكير بناء وحدة المغرب ومسيرته التنموية، وأملا منها في إضعافه وخصوصا إبعاده عن المطالبة بالصحراء الشرقية التي عُرفت بمغربيتها قبل استقلال الجزائر.

هذه الحرب بل الفتنة، والفتنة أشد من القتل، التي تهدد أمن وتنمية مواطني اتحاد المغرب الكبير، يتساءل الجميع لماذا لا زالت مستمرة منذ ما يقارب نصف قرن؟ لماذا لا تعرف المنطقة ما عرفته مناطق أخرى من العالم أصبحت تنمو بانتظام لأن الدول المتجاورة فيها عرفت كيف توظف الجوار للرفع من وتيرة تنمية اقتصادات شعوبها؟ ففي أمريكا

الجنوبية تحركت دول كانت متنافسة فأسست منظمة «الميركوسور»، وفي الجنوب الإفريقي توجد منظمة «الساديك» وفي إفريقيا الغربية جنوب الصحراء توجد منظمة «السيدياو» وفي المشرق العربي تأسس «مجلس التعاون الخليجي»، أما الاتحاد الأوربي فقد انتقل من مجموعة الست دول التي أسست السوق الأوربية المشتركة ليضم الاتحاد سبعة وعشرين دولة يتوقع لها أن تصبح ثلاثين لا تجمعها اللغة ولا الدين ولا نوعية الحكم ولكن تجمعها مصلحة شعوبها.

هذه الفتنة أسست لها الجزائر تنظيما باسم البوليساريو لا يعترف له العالم بصفة منظمة تحرير ولا بصفة تمثيلية لشعب ما، من باب أحرى أن يعترف له بصفة دولة. هذا التنظيم كتب عنه الكثير تفنيدا له، وكتب عنه المصطفون معه من وجهة نظر سرعان ما يتبين القارئ أنها مكتوبة كلها من محبرة واحدة.

قراءتي لكتاب «جبهة بوليساريو.. الصعود نحو الهاوية» ومقارنته بالكتب المتعددة التي تيسّر لي الاطلاع عليها، خصوصا وأنني كمواطن مغربي مزداد إبان الاستعمار الاسباني بالصحراء المغربية الغربية التي تعرضت عائلتي بها لقصف عمليات إيكوفيون سنة 1958، ولكوني كنت بعد ذلك من بين الطلبة القادمين من الصحراء الذين بدأت لدى البعض منهم في بداية السبعينيات بالرباط إرهاصات الحركة الانفصالية، فإنه من واجبي أن أكون قد قرأت الكثير من الكتب في الموضوع، ويدعوني ذلك بقوة الوطنية أولا والفضول العلمي ثانيا والمهام النضالية ثالثا، أن أقوم بمقارنة كل كتاب مع الكتب الأخرى لأواكب الواجب العام في مقاومة تزوير التاريخ ومحاربة الدس والكذب على الأحداث والوقائع.. الذي تعاني منه بلادنا.

كتاب الأستاذ عبد العزيز كوكاس «جبهة بوليساريو.. الصعود نحو الهاوية» يعد بحق نموذجا جديدا ومقاربة غير مسبوقة. لقد تحاشى الكاتب عن قصد الخوض في التاريخ البعيد وتحاشى مناقشة أطروحات خصوم الوحدة الترابية أو استدلالات المغرب على حقوقه في إثبات ارتباط الأقاليم الصحراوية بالوطن الأب المملكة المغربية. وقام مؤلفه بمجهود غريب، يحاكي عمليات التشريح الطبي الدقيق التي يقوم بها الأطباء الكبار لمعالجة خلايا الدماغ البشري والأنسجة الدقيقة.. فهو لم يذهب بعيدا في التاريخ بل اعتمد بالأساس المواقف والأحداث الكبرى الفاعلة والموجهة، والتي وقعت على امتداد الفترة الحاسمة ما بين سنة 1970 وسنة 1973 وهي جزء من التاريخ الحديث، لأن الذين عايشوا ما بعد 1970 لا زال الكثير منهم على قيد الحياة.

بأسلوبه السلس، قام الأستاذ كوكاس بتشريح دقيق لما تم بين المغرب والجزائر وموريتانيا وإسبانيا من اتصالات ومواقف وتصريحات من جهة، وما كان يُعتمل بالجامعة المغربية وبالعيون التي عرفت آنذاك انتفاضة «حي الزملة»، وما تراكم من وقائع مفصلية وسمت جزءا مهما من تاريخ الصراع في المنطقة.. إن من لم يحط بكل تلك الأحداث المتلاحقة من 1970 إلى 1973، يكون قد ضيع فرصة تشريح حاضنة الحركة الانفصالية، تلك الحاضنة التي بعملية قيصرية عنيفة أنجبت المولود الذي أطلق عليه سنة 1973 اسم «البوليساريو».

ببراعته المعهودة في كتاباته، عرف الكاتب كوكاس كيف يشبك بطريقة فائقة الذكاء بين ما يبدو وقائع منفصلة وبين الأطروحة التي يقدمها في هذا الكتاب برؤية مغايرة، من مثل:

- خيانة الجنرال أوفقير والجنرال المذبوح الذين أوقفا عمل لجنة

تحديد الحدود بين المغرب والجزائر، وعملا على تقديم «الصحراء الشرقية المغربية» للجزائر قربانا لها لمساندتها لهم في المحاولتين انقلابيتين لسنتي 1971 و 1972،

- تصريح المغفور له الملك الحسن الثاني بمؤتمر القمة الإفريقية بالرباط في يونيو 1972 بالتنازل عن الصحراء الشرقية.

- عدم ثقة الرئيس بومدين في هذا التنازل لأن الملك لم يعرض اتفاقيته لتصديق البرلمان عليها.

- اجتماع الشباب الصحراوي بالزويرات بموريتانيا وما تلاه من اتصال مع الراحل القذافي.

- استعمال المعارضة المغربية المناوئة للملكية والتي كان بومدين يأويها بالجزائر.

أقول وجد بومدين الفرصة سانحة للانقضاض على هذه الحركة الشبابية الصحراوية التي كانت تبحث عن محتضن يقوي لديها توجهها الذي تحول من التحرير من المستعمر وفي إطار البلد الأم - المغرب إلى الانفصال.

هكذا إذن أفلح السيد كوكاس بأسلوب مباشر وبدون مراوغة، في تطريز الكيفية التي تم بها للجزائر تجميع كل التوابل للانتصار لهزيمتها في حرب الرمال بإخراج مولود البوليساريو بعملية قيصرية سريعة قبل أن يستفرد بها نظام القذافي، تمويلا ورعاية ودعما، ببساطة لأن تمويل القذافي لتلك الحركة كان يشكل خطرا لكون توجهاتها آنذاك بدأت تطال سكان منطقتي تيندوف وكولمبشار اللتين تعجان بنفس قبائل الصحراء

المغربية وسبق لهما رفض المشاركة في استفتاء استقلال الجزائر لكون تلك القبائل كانت دائما تعتبر نفسها مغربية.

بدأت حركة البوليساريو تتدحرج ككرة ثلج ليصبح لها مساندون ضمن المنظومة التي يسيرها الغير مأسوف عليه الاتحاد السوفييتي. لكن كرة ثلج بوليساريو كانت تتدحرج على رمال الصحراء الحارقة، فكان لا بد لها أن تذوب وتبتلعها الرمال.. ذلك هو «الصعود نحو الهاوية» الذي أدعو القارئ للاستمتاع بتحليله بطريقة لا تخلو من رياضة فكرية عاصفة في هذا الكتاب الشيق الذي برع كاتبه في استخراج حقائق ومواقف منسية رغم أهميتها الكبرى والربط بينها بسلاسة تجعل القارئ يقف على ما حدث بالضبط في مسار القضية الوطنية، رغم الالتباسات العديدة والأكاذيب الصغرى التي حاولت أن تخفي وقائع التاريخ وحقائقه.

بوح غير صالح للكتمان

صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام 2017، تحت عنوان «جبهة بوليساريو من حلم التحرر إلى أوهام الانفصال، رؤية مغايرة»، ولقيت احتفاء مهما في الساحة الثقافية والإعلامية، لأن الكتاب خرج عن سياق اللغة التي اعتدنا رؤية الأشياء من خلالها.. هنا وهناك، تلقيت العديد من رسائل التنويه والإشادة على إصدار الكتاب، من طرف زعماء سياسيين وباحثين كبار ومثقفين وازنين، وفي ظرف سنتين من صدوره نفذت الطبعة الأولى وظهرت معطيات جديدة على مستوى الوقائع الميدانية والتطورات السياسية، أو معطيات تاريخية خاصة مع صدور بعض مذكرات السياسيين المغاربة والأجانب التي تخدم جانبا من الأطروحة التي أبرزتها في كتابي، اشتغلت قبل ستة أشهر على تطعيم الكتاب بمعطيات جديدة من حق القارئ معرفتها، وأنا أشارف على إعداد الكتاب للطبعة الثانية، حدثت موقعة الكركرات وما سبقها وتلاها من أحداث، رغم أن أطروحة الكتاب غير معنية بالتفاصيل والوقائع الجزئية وتنشغل بالجوهري الذي حدث في قلب التحولات المفصلية في تاريخ المنطقة، وفي صلبها مسار جبهة بوليساريو كحركة مغربية انطلقت من أحلام التحرر من المستعمر الإسباني وانتهت إلى الانفصال عن الوطن الأم بعد أن وضعت كل زمامها في رحى صراعات أنظمة الجوار، وهي تعاني اليوم - إذا لم تع أفق تطور الوقائع وتستنتج الدروس من مجرى التاريخ بجرأة سياسية كبرى - من التآكل والتلاشي..

وبعد أن نفذت الطبعة الثانية وبإلحاح كبير من سياسيين وكتاب

وصحافيين وطلبة وأصدقاء ظلوا يسألون عن الكتاب الذي نفذت طبعتاه، ارتأيت أن يقدم للطبعة الثالثة من كتابي حول جبهة بوليساريو، رجل خبر منعرجات القضية الوطنية في الجهاز الدبلوماسي وإلى جانب الراحل امحمد بوستة لما كان في وزارة الخارجية، بالإضافة إلى أنه كان شاهدا على نشأة بوليساريو وعلى مختلف التحولات التي عرفتها قضية الصحراء المغربية في زمن السلم والحرب، وفي قلب عواصفها بحكم انتمائه الجغرافي والسياسي، وبحكم مهامه الرسمية، وأيضا بصفته مثقفا خبر الملف ودهاليزه عن قرب، إنه السي محمد ماء العينين.

بعد 45 سنة من التيه، و29 سنة من حالة اللاحرب واللاسلم، والضياع في قلب صحراء لا نبت فيها ولا زرع، لم يعد السراب يغذي أوهام جيل من أبناء المخيمات الذين تلقوا تكوينا في جامعات أجنبية، ومع وسائل تكنولوجيا التواصل الاجتماعي أصبحوا يميلون إلى أن يعيشوا زمنهم وفق أحلامهم، وهو غير جيل الآباء من الأميين الذين أسلموا القياد بشكل أعمى لقيادة جبهة بوليساريو، جيل لم تعد تعني له مسكنات «الثورة» و«الكفاح المسلح» و«الشعب الصحراوي» واستعارة واقع الأرض بأسماء مطلقة على مخيمات في أرض أجنبية (مخيم العيون، مخيم الداخلة، مخيم أوسرد...)، أصبح يقارن بين الوضع هنا والوضع هناك، جيل متعطش ليحيى حياته بحرية وبكرامة، لذلك أصبحت الاحتجاجات والانتفاضات قوتا يوميا في مخيمات تندوف حتى في ظل التسلط العام لقيادة الجبهة التي لم يعد ممكنا أن تستمر في المتاجرة على حساب بضعة آلاف من السكان في حقهم في العيش الكريم وبحرية.. هذه التحولات اليوم فرضت علي تغيير العنوان الأصلي للطبعة الثانية للكتاب ليصبح «جبهة بوليساريو.. الصعود نحو الهاوية»، وحافظت على ذات العنوان في الطبعة الثالثة التي بين يديك عزيزي القارئ.

حاولت أن أقدم في هذا الكتاب، ما كنت قد اشتغلت عليه في مسار تطور حركة بوليساريو خارج القراءات الرائجة، المسكونة بعنف لغوي يُخفي تحت طبقاته الكثير من الحقائق، أو يتستر بغير اليسير من الأوهام الإيديولوجية غير النبيلة، جالست العديد من مؤسسي البوليساريو، زرت المناطق الجنوبية عشرات المرات، جالست العديد من متزعمي بوليساريو الداخل واستضفتهم في المنابر التي كنت أرأس تحريرها.. وها أنا أقدم هنا حصيلة جزء من مسار حركة كان كافيا طول الزمن أن يلبس نشأتها بالكثير من طبقات الكذب وتصبح لغة التوصيف من هذا الطرف أو ذاك، لغة عنيفة لها مخالب وأنياب، ذلك أن الحقيقة هي أول ضحية في لحظة الصراع، والصدق هو الشهيد الأكبر في ساحة تاريخ أُدخل مختبرات العديد من الدول لها مصلحة في استدامة الأزمة.

في قضية الصحراء، اكتشفت أن المغرب هو ضحية النظر إليه من بعيد، ما يصاغ عن الوحدة الترابية للمملكة، هو وجهة نظر الأجانب وتصوراتهم عن واقع لا يُقيمون فيه، ولا يسكنون لغته ورموزه وإشاراته، أنتجوا «مغربا» صنعوه، وأضحينا نستشهد باللغة التي فُهم بها المغرب الذي نسكنه ويسكننا.. إما مغرب سياحي بارد أشبه بصور البطائق البريدية منمق مثل الصفحات الإشهارية، وإما مغرب بعيد قادم من بدائية ضاربة في التاريخ، منشطر على ذاته، متناقض مع مكوناته..

وقضية الوحدة الترابية، لم تسلم من هذه الرؤية، هل نظر المجتمع الدولي إلى المغرب كما هو، المغرب ليس مترجما؟ ألم يؤد المغرب ضريبة كسل اللغة القانونية الدولية، لأنها لم تعرف رابطة اسمها البيعة ولا الدعاء لأمير المؤمنين في المساجد، ولا فض النزاعات وإصدار الأحكام باسم عرش المملكة، ولا الامتداد الثقافي العميق، وبنية السلوكات

الاجتماعية وتقاطع التمثلات والتصورات والطقوس والتقاليد بين مركز المغرب وأطرافه؟

لقد كان المؤرخ الإسباني خوليان مارسياس محقا حين قال: «عندما يتعلق الأمر بموضوعات إنسانية، يجب أن نضع الجهل في الحسبان، وهنا لا أقصد «ما لا يعرف»، فهذا دائما ما يكون غير محدود، بل أقصد ما هو غير معروف و«يجب معرفته»، ويتحول هذا الجهل إلى عنصر غير مريح يتسبب أحيانا في إزالة ما يعرف، ويقص أساسه، لأنه يتركه غير كامل ومقطع الأطراف، ودون تبرير وخارج السياق لدرجة أنه يضحى وكأنه خطأ». (انظر مقدمة كتابه «إسبانيا بشكل جلي»).

الكتاب ـ الذي أقدمه خدمة لقضية آمنت بها كامتداد لهويتي خارج أي إجماع قسري، وكنوع من الوفاء لصداقة إنسانية وصحافية للزميل محمد الأشهب رحمة الله عليه ولصديقي الراحل أحمد العقاد المقيم الأبدي في الذاكرة والقلب الذي كان مرآتي على سحر ما لا يُرى من الصحراء ثقافة وإنسانا- الكتاب جديد في طرحه، يحاول أن يكون مغايرا وخارج الخطاب العام، لتلمس طريق الحقيقة، صحيح أنه من الصعب أن تكون محايدا أمام لغة غير محايدة، لكن أعتبر أني حاولت أن أسير على هدي كونفشيوس الذي دعا إلى تغيير اللغة من أجل تغيير العالم.

كيف تحولت بوليساريو من حركة تحررية بأطر مغربية جلها درست في الجامعات المغربية وانحدر العديد منها من جنود آباء مقاومي «جيش التحرير»، إلى حركة انفصالية في لحظة دقيقة من تحرير المغرب للصحراء؟ من هي الأطراف الحقيقية في أزمة الصحراء الغربية؟ «بوليساريو الداخل» هل هو حقيقة أم مجرد صناعة إعلامية؟ ما العلاقة بين «بوليساريو الداخل» وبوليساريو الخارج؟ كيف يؤدي المغرب فاتورة

كسل القانون الدولي في تحديد مفاهيم الوحدة وتقرير المصير؟... وأسئلة كثيرة يحاول هذا الكتاب مقاربتها من خلال وقائع وأحداث، مواقف وتصريحات رغبة فقط في أن نفهم كي لا نموت بلداء.

جبهة بوليساريو.. النشأ والمسار

يقول الروائي الليبي إبراهيم الكوني في روايته «نزيف الحجر»: «في الصحراء يموت المرء بأحد النقيضين، العطش أو السيل»، بين هذين الحدين تُختزل مسيرة جبهة بوليساريو.. من مرحلة تعطش شباب مغربي حالم بالحرية والثورة إلى لحظة تعقد المصالح والمطامح الذي صاحب عملية استرجاع المغرب لأطرافه الجنوبية وما تولد عن توسيع رقعة نزاع بين إدارة مستعمرة ودولة نجحت في قيادة تحرير أجزاء كبرى من امتدادها الجغرافي في الصحراء على مراحل وفق قواعد حرب نظيفة في مؤسسات دولية مختصة بحل النزاعات وفي المحافل الدبلوماسية وعبر حوار مباشر مع الأطراف المعنية ومن خلال إبداع مسيرة سلمية فرضت موازين قوى جديدة في المنطقة، حتى احتضان الحركة الشبيبية من طرف ليبيا والجزائر وإسبانيا في زمن الحرب الباردة التي قُدر للمنطقة أن تحترق بنيرانها.. فحولت بنادقها من صدر العدو المحتل إلى جسد الوطن المحرر.

افتقدت جبهة بوليساريو استقلال قرارها بحكم حاجتها للمال والسلاح والخبرة والحس التاريخي، ووجد الشباب المغربي المؤسس لحركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أنفسهم أمام تيار جارف لتناقضات أنظمة تطمح للهيمنة، أكبر من أحلامهم وأعقد مما كانوا ينتووونه، فأضحت على ما هي عليه اليوم.. تخلص من عبئها معمر القذافي الذي اختار لها الاسم والهدف، قبل أن يتخلص منه شعبه، وأضحت في وضع الرهينة بيد الجزائر.

وبعد انهيار أحلام التحرير، انجذبت نحو الاستكانة إلى وضع الستاتيكو باعتباره حاميا من الانجراف ولم يعد بيدها حتى حق إطلاق رصاصة الرحمة على الجسد المحتضر لجبهة بوليساريو أو ضخ دماء جديدة لاستمرار بقائها على قيد الحياة.

ما قبل شهادة الميلاد

يعتبر الاستعمار الولد الغبي للتاريخ، فقد ادعت إسبانيا أنها وجدت الصحراء الغربية أرضا خلاء يحق لها توْطينها وإعمارها كمنطقة إسبانية، وحين أعلنت جبهة بوليساريو عن نفسها كحركة سياسية، بدا كما لو أن تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب لم يبدأ إلا في بداية السبعينيات مع تأسيسها سنة 1973.. والواقع أن مواجهة المحتل الإسباني الذي دخل الصحراء المغربية منذ 1884 وجد مقاومة كبرى من طرف الساكنة برغم ضعف الدولة المركزية في «مراكش»، إذ لم تتمكن إسبانيا من احتلال طرفاية إلا سنة 1919، ولم تستطع إقامة أول ثكنة عسكرية لها بالعيون إلا بعد نهاية المقاومة في سوس وأنحائها بقيادة الشيخ مربيه ربه ماء العينين الذي انسحب إلى أطراف الصحراء.

إن انتفاضة قبائل آيت باعمران والعمليات العسكرية البطولية التي قادها أعضاء جيش التحرير نجحت في تحرير الكثير من مناطق الجنوب المغربي من سيدي إفني وآيت باعمران حتى طرفاية قبل عملية «إيكوفيون» سنة 1958، وترسيم النفوذ الاستيطاني لإسبانيا في 10 يناير 1958 بإعلانها الساقية الحمراء ووادي الذهب مقاطعة إسبانية... ولم تخمد ملحمة مقاومة المستعمر بالمنطقة.

هنا ستنصهر عناصر متناقضة في ذات الفرن المغربي بين الشمال والجنوب، في ظل دولة خارجة من استقلال غير تام إلى واقع صراع حاد حول مركز السلطة السياسية وشكل بناء دولة مغرب ما بعد الاستقلال، الذي جعل المطالبة باسترجاع الأقاليم المبتورة قصراً من الرقعة الجغرافية للمغرب جزءا من حركيته وإن ليس بنفس إلحاحية تثبيت السلطة المركزية، حيث اكتفت المملكة منذ بداية الستينيات بخوض معركة دبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة لإنهاء احتلال الأقاليم الجنوبية.

وبما أن الصحراء أصبحت رقعة مهمة في خريطة التجاذب الداخلي نفسه، ومحط أطماع ورهانات عواصم متعددة في المحيط الإقليمي، فإنه بدل تدعيم الخط الدبلوماسي الذي يعتمد على القانون الدولي وميزان القوى في مسار العلاقات الدولية والشرعية الأممية، بتعبئة جماهيرية في اتجاه تحرير المناطق الواقعة تحت الاحتلال، جرت مياه كثيرة بين طموحات ونوازع شباب متقد حماساً من أبناء جيش التحرير ممن انخرطوا في التيارات اليسارية الراديكالية بمختلف الجامعات المغربية، الذين كانوا ينوون إنشاء بؤر ثورية لمحاربة النظام، وبين المسالك الدبلوماسية للسلطة المستكينة لنهج أساليب التفاوض واستقراء عناصر تناقضات العلاقات الدولية، وأصبحت الصحراء جزءاً من الصراع الداخلي حول شكل السلطة والنظام السياسي المراد اختياره بين الحكم والحركة الوطنية وما تفرع عنها من حركات يسارية راديكالية، قبل أن يتم تحريف أهدافها في سياق صراعات الحرب الباردة وتناقض اتجاهات وخيارات الأنظمة المهيمنة في منطقة شمال إفريقيا.

محمد البصيري و«المنظمة الإسلامية لتحرير الصحراء»

كان أول تحرك في هذا السياق، على يد وطني مغربي قادم للتو من سوريا البعثية الجريحة بعد نكسة 1967، هو محمد البصيري الذي أسس صحيفة «الشهاب» الناطقة باسم «المنظمة الإسلامية لتحرير الصحراء»، والتي كان هدفها الأساسي هو التحرير «المسلح» للأقاليم المغربية الصحراوية، قبل أن يعتقله الإسبان في انتفاضة العيون سنة 1970 ويلفظ أنفاسه تحت التعذيب.

على أنقاض حركة محمد البصيري، ستتشكل حلقة من الطلبة الصحراويين الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات المغربية، والتي انطلقت كحركة ثقافية لها مطالب ذات طابع لغوي وثقافي يتجلى ذلك في «الوثيقة العشرية»، نسبة إلى الوثيقة التي كانت تتضمن عشرة مطالب رُفعت إلى الإدارة الإسبانية بالصحراء المغربية، مثل مطالبة الإدارة الاستعمارية بـ«إلزامية تعليم اللغة العربية في المقررات الدراسية وإدخال التربية الإسلامية في المناهج التعليمية، وما يرتبط منها بالحفاظ على مقومات الهوية الوطنية بالصحراء»، لكن الردود العنيفة التي قام بها الجيش الإسباني ضد المطالب المدنية للسكان في أوائل السبعينيات والقمع الشرس الذي واجهت به الآلة الاستعمارية مطالب المواطنين والذي أدى إلى قتل ثلاثين شخصا رميا بالرصاص، قلب مسار التحرر وكان الشرارة الأولى لترسيخ الوعي بخيار الكفاح المسلح.

إن الشعارات التي رفعها المواطنون المتظاهرون في منطقة «الزّملة» القريبة من مدينة العيون، تُبرز الطابع التحريري لدفاع الصحراويين المغاربة عن تحرير الأقاليم الجنوبية من الاستعمار الإسباني من مثل

«الله يهدّن الأوطان وينصر السلطان»، «بفضلك يا سيدنا تصبح الصحراء بيدنا»... وهو نفس الأمر الذي سيتم تكراره في مظاهرة للشباب في مدينة طانطان في ربيع 1971، المظاهرة التي تم قمعها بقوة، غير أن الأمر هذه المرة سيكون على يد السلطات المغربية، وقد جرى الوضع كله في سياق تقاطبات محلية وجهوية لم تتضح كل معالمها حتى اليوم، ستساهم في جعل مؤسسي جبهة بوليساريو يرتمون في أحضان أنظمة معادية لنظام وطنهم.

بوليساريو حركة تحرر مغربية المنشأ

نحن في بداية السبعينيات، الصراع على أشده بين السلطة السياسية والحركة الوطنية المعارضة وما تناسل عنها من تيارات يسارية راديكالية، الجامعة المغربية تغلي بالأفكار الثورية.. في قلب هذا المخاض، كانت قضية تحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني في قلب الرهانات الداخلية للشباب الحالم، وفيما انشغل الحكم بترسيخ سلطته المركزية، واكتفى بالعمل الدبلوماسي من خلال مطالبة الأمم المتحدة بإنهاء احتلال الأقاليم الجنوبية منذ 1964 والتفاوض المباشر مع المستعمر الإسباني، لإيجاد حلول تضمن مصالح البلد المحتل، وذلك في إطار التنافس الإقليمي الذي سيشتعل بوقود الحرب الباردة..

كانت للسلطة السياسية إكراهات كثيرة، الوضع الجديد مع الجار الشرقي بعد جراح حرب الرمال مع الجزائر عام 1963، وما تفجر داخليا من غليان اجتماعي في مارس 1965، في زمن انهيار الملكيات واتساع المد القومي والأنظمة العسكراتية التي بدأت مصر جمال عبد الناصر تشكل نموذجها الثوري، وهو ما جعل الملك الراحل يجنح للحل الدبلوماسي

لقضية الصحراء.. في الجهة الأخرى كان لإغراءات النماذج التحررية سلطتها، من الحركة الماركسية اللينينية إلى حركة الفيتكونغ مروراً بغيفارا وماوتسي تونغ وثورة الطلاب عام 1968... تلهب رؤوس الشباب الثوري الذي لا زالت تجري في عروقه دماء آبائه من جيش التحرير المغربي، كما كان لتحريض الشيوعيين الإسبان، الذين نفاهم فرانكو إلى الصحراء، أثره الواسع على الأطر الصحراوية الذين أصبح العديد منهم جزءا من حركة تحرر واسعة ضد الدكتاتورية الإسبانية والإمبريالية الغربية، كان الشيوعيون المنفيون - الذين يحملون حقدا كبيرا على النظام الدكتاتوري لفرانكو - يشجعون السكان المحليين على النضال من أجل تحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني ويقدمون لهم الدعم المادي والمعنوي، وتشير كل الوقائع إلى دورهم في إذكاء الوعي التحرري، في هذا السياق قام مصطفى «السيد الوالي» الركيبي صحبة مجموعة من المناضلين في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بإجراء اتصالات مكثفة مع الأحزاب الوطنية واليسارية لدعم استكمال تحرير الأقاليم الجنوبية، ووجه مذكرة إلى رؤساء الأحزاب الوطنية في يناير 1973، وهي المذكرة الطويلة التي خطها بيده ونشرتها مجلة «أنفاس» اليسارية على مدى سبعة أعداد، وتم التصرف من قبل هيئة التحرير في جزء مما جاء فيها بالحذف أو بالتحوير وفق ما يخدم النهج السياسي لـ«إلى الأمام» حينها، فقد أكد الوالي: «أن المنطقة كانت دوماً إقليما مغربيا»، ووجه انتقادات للسلطة المركزية وعاتب الحركة الوطنية على التخلي عن امتداد المغرب الجنوبي في الصحراء، ولا زالت رحاب جامعة محمد الخامس وكلية الآداب بالرباط، تردد كلمات الراحل الوالي مصطفى السيد حول تحرير الصحراء المغربية باعتبارها بؤرة ثورية.

لم يكن الأمر يتعلق بأي نزوع انفصالي كما يشهد بذلك المؤسسون

الأوائل لجبهة بوليساريو، لقد كان تحرير الصحراء جزءا من مخطط شامل يرتبط بالتغيير الجذري الثوري لنظام الحكم بالمغرب كلية، كانت قراءة التاريخ المغربي تنبني على هذا الأساس، فكل التغييرات الجذرية للسلطة المركزية للمخزن كانت تأتي من الجنوب، ومن قلب الصحراء تحديداً، من المرابطين والموحدين حتى العلويين، الهامش يقلب المركز كما تقلب البنية التحتية البنية الفوقية حسب التحليل الماركسي الذي كانت له جاذبيته في تلك المرحلة.. وهذا ما يمكن أن نقرأه في خلفية حوار السيرة الذاتية الذي أجراه الشاعر حسن نجمي مع المرحوم الفقيه البصري، حين قال بالكثير من الاقتضاب والغموض: «ويمكن إضافة موضوع الصحراء وكيف كان يمكن أن تكون موقعا نضاليا وأن تكون نموذجا كأرض مغربية بتجربة محاربة الاستعمار لتطرح بها قضية وحدة النضال على مستوى المغرب العربي، بين المناضلين، هذا الموضوع الذي ألقته تناقضات الحكام، مما أضاع هذه الفرصة التي كان الناس يعيشون على أملها». (انظر «الفقيه كتاب العبرة والوفاء» حوار حسن نجمي، ط1، منشورات مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث، ص 245)

لقد انطلقت النواة الأساسية لجبهة بوليساريو كحركة معارضة داخلية في سياق صراع سياسي ميز المرحلة، قبل أن تجد نفسها في أيدي أنظمة لها رهانات ومصالح لا ترتبط بمعركة تحرير المواطنين المغاربة بالصحراء، وهو ما أكده لحبيب البرزاني أحد أبرز قياديي بوليساريو الذين عادوا إلى أرض الوطن، حين قال: «لقد كان كل مؤسسي بوليساريو شبابا يساريا معارضا»، ولعل هذا ما يشير إليه محمد الأمين القيادي في جبهة بوليساريو في مذكراته حين قال: «هناك مع ذلك أمور لا يمكن نشرها في الوقت الراهن، وإذا ما كُتب لحرب التحرير أن تستمر أكثر، فإن كثيراً من الذكريات المهمة يمكن أن يدفنها النسيان مع الفاعلين الذين عايشوها، وإذا

ما باح بها المرء من هؤلاء قبل الأوان، فإن من شأن ذلك أن يُفقده اعتباره كرجل دولة». انظر العدد 99 لشهر فبراير 2001 من «Bulletin du comité suisse du peuple sahraoui».(انظر أيضا مقال محمد المدلاوي المنبهي حول قضية الصحراء: «عودة إلى تطوير الخطاب والممارسة في المغرب» يومية «الأحداث المغربية» ليوم 17 نونبر 2004).

إن الأمر أشبه بعودة الوعي لذات جريحة، مثل ما حدث للمرحوم الوالي مصطفى السيد حين قال لأحد مقربيه، الذي لا زال على قيد الحياة: «لقد أخطأنا في حق شعبنا وأجرمنا في حق المنطقة ككل»، وبسبب من ذلك تم اغتياله في ظروف جد غامضة.

الوالي مصطفى السيد:
الوطني التحرري الذي خانته فوهة بندقيته

كان الطلبة الصحراويون المنخرطون في «حركة 23 مارس» و«إلى الأمام» يؤمنون بخلق البؤر الثورية التي لن تكتفي بتحرير الصحراء من الإسبان، بل ستزحف كأنوية ثورية متحركة على خطى «السيراماسترا» الذي قطعه غيفارا وكاسترو، من الجنوب نحو الشمال لتحرير الشعب المغربي من ربقة ما كانت تصفه أدبيات الحركة الماركسية اللينينية بالمغرب بـ«النظام الرجعي الكومبرادوري».

هذا ما جسدته مقالات الوالي مصطفى السيد بمجلة «أنفاس» وإن لم تشر إلى توقيعه، والمذكرة التي سلمها لقادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال والشيوعيين المغاربة، وهو ما فصل القول فيه أحد أطر اليسار السبعيني وقادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في أكثر من مقال، يقول محمد المدلاوي المنبهي: «كان من بين الأفكار التحليلية المؤسسة حينئذ لنظرية «البؤرة الثورية» لدى اليسار المغربي، ضرورة الحيلولة دون استخدام النظام المغربي لأي طرح معين لملف الصحراء في اتجاه أو في آخر، ولأي تفاهم محتمل حولها خصوصا بعد زيارة وزير الخارجية الإسباني «لوبيز برافو» للرباط سنة 1970، وتسليم السلطات الإسبانية للمعارضين المغربيين أحمد بن جلون وسعيد بونعيلات، وقد نضجت فكرة البؤرة الثورية مع انعقاد المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذي شهد صعود التيار الجذري إلى قيادة المنظمة الطلابية القوية، والذي أدرج خلاله ذلك التيار ملف الصحراء تقية وسراً في

أشغال «لجنة فلسطين»، التي كنت مسيرا لأشغالها ومقرراً لها، والتي حضر المرحوم الوالي مصطفى السيد مع بعض رفاقه المنحدرين من الأقاليم الصحراوية، أحد جلساتها التي خصصت للقضية، فألقى بالمناسبة عرضاً أمام أعضاء اللجنة كان عبارة عن تلخيص لما نشرته مجلة «أنفاس» في غشت 1972». (الأحداث المغربية 17 نونبر 2004)

إن الحقيقة الثابتة في التاريخ هي الجغرافيا، تلك كانت حكمة بيسمارك قائد بروسيا وموحد ألمانيا، لكن في الصحراء حيث يمكن للمرء أن يموت بالعطش أو بالسيل، فإن سراب الصحراء يُخفي الكثير من معالم الجغرافيا التي تصبح بدورها متحولة مع تحرك الرمال التي تتلف آثار الطريق، وتحتاج إلى مكتشف أو رائد لا يكذب أهله.. أقصد حقائق التاريخ، تلك الواحات الخصبة التي تنقشع بين ركام كتبان الرمال بين الفينة والأخرى، وهو ما ينطبق على بداية نشأة حركة بوليساريو كحركة تحرير لا كحركة انفصال، قبل أن تتجاذبها رياح الأطراف المتنافسة نحو الهيمنة بالمنطقة والدول ذات الحنين الاستعماري.

لقد فقد مصطفى السيد الوالي بلده المغرب في متاهات الأحلام والانكسارات الموجعة والنزوعات الفردية، وفقد المغرب مناضلا فذا من حجم مصطفى السيد الوالي في اشتباكات ترتيبات السلطة الداخلية في ما يشبه حوادث سير التاريخ..

فهذا الشاب الصحراوي النحيف المتقد حماساً نضاليا، ازداد ببئر لحلو عام 1948 على زمن النكبة، لم يكن يحمل أي فكر انفصالي، منذ تدرجه في المرحلة التعليمية الأولى بالمدرسة الأصيلة «المحضرة»، استقر بطانطان عام 1958، وكان معروفاً بميولاته التحررية منذ صغره.

انتقل الوالي، الذي ينحدر من أبوين بسيطين، إلى تارودانت لإتمام دراسته الثانوية فمراكش، والرباط لإتمام دراسته الجامعية، حيث سينخرط في صفوف الحركة الماركسية اللينينية بجامعة محمد الخامس سنة 1970، وأصبح مناضلا في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في زمن هيمنة اليسار الجذري على الساحة الجامعية، نشر مقالا في مجلة «أنفاس» في دجنبر 1972 ويناير 1973 العددين 7 و8، لا يدافع فيه سوى عن تحرير الصحراء المغربية من الاستعمار الإسباني ملحاً على ضرورة تحرير الأقاليم الجنوبية قبل فلسطين، وقد نشر رفيقه في درب النضال مبارك بودرقة (عباس)، وثيقة بخط يد المرحوم مصطفى الوالي السيد في كتابه («أحداث 3 مارس 1973 بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة» حوار محمد بياض) مما ورد فيها: «وكما أن تعاقب الدول والتنازع على السلطات وتناحر القبائل، أدت إلى ازدياد الهجرة لهذه المنطقة المحايدة الآمنة واللجوء إليها من كل مغلوب (يقصد الصحراء). بل وفي كثير من الأحيان الاعتصام بها من طرف الثائرين الذين يحضرون للانقضاض على أعدائهم. ونتيجة لهذه الهجرة المتعاقبة صوب الصحراء والمعاكسة أحيانا منها إلى المغرب، فقد كانت المنطقة مرتبطة ارتباطا وثيقا في غالب الأحيان بالسلطة القائمة في المغرب، وكثيرا ما كانت تمارس سلطات مركزية من قبل هذه الحكومات على سكان المنطقة، خصوصا في حالات الحروب. فكانت كثير منها تجند سكان المنطقة لنصرتها. ويمكن القول إن المنطقة كانت إقليما مغربيا كسائر الأقاليم المغربية الأخرى».

سيرفع مصطفى الوالي السيد بصدد ذلك مذكرة سياسية عام 1973 لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، والتقى العديد من زعماء المعارضة، على رأسهم علال الفاسي، عبد الرحيم بوعبيد، علي يعته والفقيه البصري، الذي قال عن الوالي: «كانت له روح المبادرة

والاقتحام وتحمل المسؤولية، وكان يناقش تحت مسؤوليته ويتحمل نتائج أفكاره واختياراته، وشخصيا أعتقد أننا نحن الذين ضيعنا الوالي وضيعنا عدداً من أمثاله، فقد جاء إلينا وظل يطوف على الزعماء والقادة، وجاءنا إلى الخارج وهذه قصة أخرى».. «حوار السيرة الذاتية للفقيه البصري» ط1، منشورات مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث، ص136).

لكن مبارك بودرقة كان أكثر تفصيلا للوقائع ولحيثيات المشروع باعتباره شاهدا وفاعلا أساسيا في تطورات الأحداث، يقول في الصفحات ما بين 321 و322 من كتابه «بوح الذاكرة»:

«عندما انتهينا من إيقاف النزيف وتضميد الجراح (إثر ما وقع في 3 مارس 1973 بخنيفرة ودار بوعزة)، أردنا ترسيخ هذا النهج بإيجاد بديل ثوري معقول وأكثر مصداقية. قلنا نحن أبناء الاتحاد ممن ارتضوا الكفاح المسلح خيارا، لم لا نفعل هذا الخيار في صحرائنا المحتلة من طرف الإسبان عوض تفعيله في خنيفرة أو تنغير أو الرشيدية؟

حصلت هذه الانعطافة الثورية ذات النفس التحرري من الاستعمار الإسباني لإيجاد مساحة محررة مكانه تمتد تدريجيا وتنتشر مثل بقعة زيت لتطال المغرب كله. جرى البدء في الإعداد لها خلال صيف 1973، ولهذا الغرض تم القيام بثلاث زيارات إلى تيندوف. ذهب آيت قدور (محمد) ثم الوالي مصطفى السيد (بعده) وأخيرا محمد بنيحيى ومحمد بوزاليم. تزامنت هذه الزيارات الثلاث مع الموسم السنوي لتيندوف وتمت كل زيارة بمعزل عن الأخرى للاستطلاع وجس النبض.

كان بوزاليم عضوا في جيش التحرير يتوفر على شبكة علاقات كبيرة ومتداخلة مع أهل الصحراء ممن يقصدون الموسم السنوي لتيندوف

من مختلف ربوع الجنوب المغربي. عند عودته ضمن تقريره استعداد تجار أهل الصحراء ممن التقاهم في تيندوف لدعم هذه الحركة الثورية التحررية ومساعدتها ماديا. جاءت باقي التقارير لتؤكد نفس الأمر دعم تجار أهل الصحراء وحماس شبابها للانخراط في هذا العمل، وإدراك جيد للمجال وقدرة هائلة للتحرك فيه بيسر في اتجاه الساقية الحمراء وواد الذهب.»

ولأن الأمر يتعلق بأرض تقع عمليا على التراب الجزائري فلم يكن ممكنا انطلاق أي حركة مسلحة دون علم النظام الجزائري، يستمر عباس بودرقة في بوح الذاكرة قائلا: «بدورنا كنا نتوفر على السلاح اللازم لبدء العمل، بدا أن كل شيء بات جاهزا. لكن هناك ملاحظة مهمة أجمعت عليها تقارير الزيارات الثلاث لتيندوف جعلت قرار الانطلاقة عالقا ومعلقا لأنها ببساطة أكدت استحالة أي حركة أو سكون في تيندوف بدون علم وإذن السلطات الجزائرية. عندما أوقفنا النزيف سابقا وطوينا الصفحة في تلك الفترة، قصدنا دوائر صنع القرار هناك وعرضنا عليهم نهجنا الجديد ومطالبنا الملحة. أكدنا لهم أننا قطعنا مع مرحلة العمل المسلح انطلاقا من أراضيهم، تفاديا لأي إحراج قد نسببه لهم في علاقتهم مع المغرب. انتقلنا بعد ذلك إلى المطالبة بأمور تروم تسوية أوضاع إخواننا الذين اختاروا المنفى على أراضيهم .

طلبنا لقاء لدى الرئاسة الجزائرية لشرح المشروع التحرري ضد الاستعمار الإسباني انطلاقا من أراضي تيندوف. والأهم تقديم طلب للسلطات الجزائرية لغض الطرف عن تحركات المقاومين المغاربة فوق تلك الأراضي، باعتبارها لا تستهدف زعزعة استقرار الجزائر، بل تروم تحرير الصحراء المغربية من الاحتلال الإسباني.

تشكل الوفد المغربي الذي اتجه للقاء المسؤولين بالرئاسة الجزائرية من كل من عبد الغني بوستة والوالي مصطفى السيد، تم اللقاء مع ضابط جزائري بمؤسسة الرئاسة، استمع للعرض طويلا ووعد بالرد. انتظرنا الجواب، طال الانتظار وفهمنا الرسالة.»(م.س- ص334-333).

بين تصريحات الراحل الفقيه البصري وما جاء في مذكرات مبارك بودرقة التي كانت أكثر بوحا ومدعمة بالوثائق، تنتصب بعض البياضات، ما الغرض الرئيسي الذي كان لجماعة الخيار الثوري؟ المعلن هو العمل على تحرير الصحراء من يد الاستعمار الإسباني وانضمامها إلى المغرب واختيار تندوف كان بناء على أن أهلها من المغاربة هم أكثر من يقبل التعايش مع المغاربة المحررين الذين اتخذوها قاعدة خلفية لتحركاتهم، هل كان الفقيه البصري بهذه السذاجة السياسية وهو يقدم ما سيطلق عليهم «جماعة الصحراء» لنظام الهواري بومدين لنقول إنهم لعبوا به واستغلوا الشباب الصحراوي المتقد ثورة وحماسة ولعبوا من وراء ظهره واستخدموا الورقة لصالحهم؟ لم يكن تحرير الصحراء إلا جزءا من مخطط خلق بؤرة ثورية، أي أرض من داخل الوطن لإسقاط النظام وشن حرب عسكرية عليه، وهذا معناه أن نظام الحسن الثاني كان على علم دقيق بكافة التفاصيل والمخططات السرية، وقد نذهب بعيدا إلى أن القمع الذي ووجهت به مظاهرات طانطان كان رد فعل لمواجهة هذا المخطط، هل كان الفقيه البصري قد خطط لميلاد الجبهة بتنسيق مع الجزائر وليبيا دون علم باقي أطر منظمة الخيار الثوري كدأبه في اللعب على تناقضات الأنظمة في المنطقة والعمل بمبدأ «عدو عدوي صديقي»؟

يستطرد مبارك بودرقة في رسم الوقائع التي حدثت بعد عدم الرد الجزائري على المخطط: «في ظل ذلك الصمت الجزائري الحامل لمعنى،

انعقد مؤتمر أكادير في صيف 1973، حضره إلى جانب الملك الحسن الثاني كل من الرئيسين الجزائري هواري بومدين والموريتاني المختار ولد دادة، تزامن هذا اللقاء على مستوى القادة مع تأسيس جبهة البوليساريو وتنفيذها لأول عملية ضد مركز إسباني.

بعد عودة الوالي مصطفى السيد من هذه العملية أخبرني، منتشيا بإطلاقهم للكفاح المسلح ضد الوجود الإسباني على التراب الجنوبي للمغرب.. لم يكن لديه البتة أي نزوع انفصالي في البداية ولا كانت للجزائريين عليهم دالة ولا وصاية. ذلك أنني كنت حاضرا ومنسقا رفقة إبراهيم أوشلح لأول لقاء جمع الوالي مصطفى السيد مع جلول ملائكة المسؤول عن ملف الحركات التحررية بحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري.

كانت الأرضية المشتركة بيننا في البدء قائمة على هذا الأساس. تعاون بين التنظيم السري وبين مجموعة الشباب الصحراوي بقيادة مصطفى الوالي السيد لدحر الاستعمار الإسباني من الصحراء المغربية. يليه إيجاد مساحة تحررية يمكن تعميم تجربتها لتمتد شمالا. كل هذا تم ضمن إطار مشروع وحدوي، خال من أي نزعة انفصالية ودون تدخل الحسابات الإقليمية على الخط، ليبية أو جزائرية.

في خطوتنا تلك، كانت أكثر من رسالة، وأكثر من رهان. كنا شركاء في المشروع بأفكارنا وأطرنا وسلاحنا، لكن شاءت الإرادة الجزائرية لاحقا أن تفصلنا عن بعضنا لتنفرد بجبهة البوليساريو وتوجهها وفق بوصلتها». («بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة» م.س 330-329)

بوليساريو من حركة تحررية إلى حركة انفصالية

إن الحقائق التاريخية لا تسقط بالتقادم، وبرغم محاولات القفز بالزانة على العديد من الوقائع في سياق محلي وإقليمي ودولي ملتبس، لجعل انطلاق عملية تحرير الأقاليم الجنوبية في المغرب تبدأ من عام 1973، وإعلان محطة 1976 كانطلاق حركة ناطقة باسم «الشعب الصحراوي» مدافعة عن «حق تقرير المصير»، (كلمة بوليساريو هي المختصر الإسباني المكون من الحروف الأولى لاسم «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب» Frente Popular de Libération de Saguía el Hamra y Río de Oro على خلاف حركة محمد البصيري ومقاومة الشيخ ماء العينين التي رفعت شعار «بالكفاح والسلاح نفدي الصحراء بالأرواح» و«بفضلك يا سيدنا تصبح الصحراء بيدنا»، فإن اجتماع حوالي 30 إطاراً من شباب الجامعة المغربية المنحدرين من الأقاليم الصحراوية في أبريل 1973 في أول مؤتمر بالزويرات بموريتانيا، حيث انتخب إبراهيم غالي أمينا عاما لجبهة بوليساريو التي تم الإعلان عن ميلادها رسميا في ماي 1973، سيتعرض هذا التاريخ للكثير من التزوير والتحريف بسبب وقوع الشباب المتقد حماسا تحت إغراء قوى متنافسة في المنطقة.

لم تكن تحتوي أدبيات المؤتمر التأسيسي على أي نقطة حول الانفصال، ولم ترد في جدول أعمال اللقاء الأول لبوليساريو، بل إن مداخلات عدة شهدها المؤتمر الأول لأبناء مقاومين من جيش التحرير، تكلمت عن استكمال عمل جيش التحرير المغربي الذي تم إحباط انتصاراته بالتحالف الاستعماري الإسباني والفرنسي وبصمت رسمي في عملية «إيكوفيون» سنة 1958.

لقد كان هدف جبهة البوليساريو ومؤسسها مصطفى الوالي عند نشأتها طرد المستعمر الإسباني وليس تكوين دولة مستقلة في الصحراء المغربية. فلم تذكر البوليساريو في يوم من الأيام الانفصال عن المغرب إلا بعد سنة 1976 أي بعد دخول بعض الأنظمة المجاورة على خط بوليساريو وتورط هذه الأخيرة في تحالفات مشبوهة مع قوى إقليمية وتحولها إلى لعبة في خدمة هذه الأنظمة ومصالحها..

فبعد أن حصلت الجزائر على استقلالها.. ساد الشعور بأن المسلسل الثوري لا يجب أن يتوقف إلا عندما يتم القضاء على النظام الملكي «الرجعي» في المغرب «العميل للامبريالية».. ولقد فسر هذا الموقف الرئيس الجزائري هواري بومدين عندما قال: «في الواقع، يعتقد إخواننا المغاربة، أنهم ساعدونا في تحقيق استقلالنا عن فرنسا، الآن يتوجب علينا أن نساعدهم في التحرر من الملكية الإقطاعية التي باعتهم للغرب».

كما اعتبرت الجزائر استرجاع المغرب لصحرائه المستعمرة، تهديدا للوحدة الترابية الجزائرية ووسيلة لتطويقها ومقدمة لإجهاض ثورتها «كما صرح بذلك الرئيس هواري بومدين في خطاب ألقاه يوم 24 فبراير 1976»..(سعيد الشريف «جبهة البوليساريو أي مستقبل في ظل الواقع الجيوسياسي للمنطقة ؟ قراءة في مسيرة حركة انفصالية»).

لكن كيف حدث أن تحولت جبهة بوليساريو من حركة تحررية إلى حركة انفصالية بشعب مهرب في الدهاليز السرية على أرض مستعارة وبأسلحة جد متطورة لا يتوفر عليها جيش نظامي لدولة قائمة الذات، ودخلت في صراع مع الوطن الأم؟

إن الافتراضات والتخمينات لا تكفي وحدها لفهم سلوك سياسي ما،

ومسار حركة تشابكت في صياغة مسارها والتحكم في أهدافها وتوجهاتها أيادي كثيرة بدت أنها مستعدة لإعداد وجبة شهية بالمنطقة ولو مع آكلي لحوم البشر، إذ كيف تم تهريب المؤتمر الثاني لجبهة بوليساريو إلى منطقة «أم غريض» بالجزائر سنة 1974؟ ولماذا لم يتم تفكيك الظروف الغامضة لمحاصرة الوالي مصطفى السيد وقتله في موريتانيا في اللحظة التي كان يراجع فيها أوراقه اتجاه بلده وتمت تصفيته بشكل ملتبس؟ وما هي الخلفيات التي دفعت ليبيا والجزائر للدخول على الخط وتحريف مسار حركة مغربية تحررية وتحويل حربتها إلى صدر البلد الأم/ المغرب بمساعدة الإسبان المستعمر القديم وتحت رعايته؟

زمن البدايات الأولى: مقاربات متباينة للتحرير

يَذكر المؤسسون الأوائل لجبهة بوليساريو عام 1973، والذين لا زال معظمهم أحياء، أنهم لم يكونوا يسعون إلى الانفصال، وأن حركتهم التي انبثقت من زخم النقاش الذي كان سائدا في الجامعات المغربية كانت تبحث عن أفضل الصيغ الممكنة لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب من نير الاستعمار الإسباني، في ضوء اندفاع تيارات يسارية راديكالية واتجاهات قومية، وأن مشاكلهم مع السلطات والأحزاب المغربية وقتذاك، كانت تكمن في غياب أي تفهم لمطالبهم في ظل سياق تاريخي تشابكت خيوطه.. لذلك سيأتي الارتماء في أحضان ليبيا ثم الجزائر، نتيجة تناقضاتهما والنظام المغربي في زمن الحرب الباردة وبحثهما، الذي لم ينقطع، عن سبل إنهاك الملكية عبر مشاكل داخلية وخارجية، بديلا عن مجالات تحركات الداخل التي لم تجد متنفسها الطبيعي، في ضوء مظاهر الاحتقان السياسي التي كانت سائدة في تلك الفترة الموشومة بانسداد

الآفاق وغلبة منطق القبضة الحديدية على خيارات الدولة الثالثية الحديثة عهد بالاستقلال.

ولأن تلك التناقضات كانت أكبر من أن يتم احتواؤها أو تصريفها عبر مواقف قابلة للاستيعاب في الداخل، فقد تدحرجت كرة الثلج من مرمى إلى آخر لتصبح جبل جليد.. الجزء المتخفي منه أكبر مما يبدو على السطح، ولم يعد في الإمكان تسليط القدر الكافي من الحرارة والدفء لإذابته، بقدر أقل من الخسائر المتبادلة.

منطقان كان يتصارعان في حلبة ضيقة لا تحتمل تعايشهما معا: حركة الشباب الصحراويين المتشبعة بأفكار راديكالية تحلم بتغيير العالم من خلال قوالب إيديولوجية كان لها بريق سحري قوي في ذلك الزمن، تقتبس معالمها من تمردات وثورات بعضها حقق نجاحا باهرا، وحركة رسمية موغلة في التحفظ والإذعان لأساليب المفاوضات والمنهجية الدبلوماسية التي لا تترك مجالا لغير تصور الدولة الذي يستقرئ العلاقات الدولية ويتوقف طويلا أمام موازين القوى.

في تلك المرحلة، كانت قضية الصحراء بصدد أن تصبح المسألة المحورية في التجاذب الإقليمي، أكان ذلك على مستوى الانشغال الذي عبرت عنه عواصم مثل الرباط، نواكشوط والجزائر، قبل الافتراق عند منعطف الطريق، أو في سياق الإحساس الذي بدأ يخالج إسبانيا بأن يوم جلائها لن يكون بعيدا، وعليها أن تستعد للرحيل، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات، سيكون أقربها إلى القرار الإسباني الذي تصرف وفق المنطق الاستعماري.. العمل من أجل خلط الأوراق عبر ترك جمر ساخن تحت رماد بارد، لكنه قابل للاشتعال حتى من دون أن يقترب منه عود الثقاب الذي كانت تمسك به أطراف أخرى.

حدث أنه في ظل ذلك الانجذاب، اصطف المغرب وموريتانيا في جانب، واختارت الجزائر وإسبانيا مواقع مغايرة، ستجد امتدادها لاحقا في دعم جبهة بوليساريو، لتكون بمثابة حصان طروادة الذي يُخفي المطامع الأخرى التي لم تشأ أن تعلن عن نفسها صراحة.

على الصعيد العربي، وهذا هو الأهم في استقراء أبعاد انخراط كل من ليبيا والجزائر وقتذاك في لعبة إضعاف الجار الغربي، كان المغرب في عام 1973 قد اعتلى واجهة الأحداث العربية، من خلال مشاركة القوات المغربية في حرب أكتوبر، وما تلاها من تطورات سياسية بالغة الأهمية، انتصر فيها المغرب للقضية الفلسطينية، وتحديدا عبر القرار الذي أقرته القمة العربية في الرباط للمرة الأولى عام 1974، حول اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وما سيترتب لاحقا عن هذا الموقف الذي توخته الرباط لتأكيد استقلالية القرار الفلسطيني وعدم تأثره أو خضوعه للخلافات العربية- العربية.

ثمة من كان ينظر إلى هذا الدور على أنه مقدمة لتحولات جديدة.. عملية وواقعية، تخاطب العقل الغربي باللغة التي يجيدها، ويمكن أن تُحدث نقلة نوعية في صورة العالم العربي.. ليس أبعدها أن نجاح المغرب في تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني، بطرق سلمية وعبر المفاوضات التي استندت إلى أوفاق الشرعية الدولية في إعمال القانون الدولي، سيشكل سابقة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، يمكن أن تقلب موازين القوى، وهو الشيء الذي يرفضه المعسكر الآخر الذي سيتبلور لاحقا في شكل جبهة الصمود والتصدي ودول الرفض التي لم تحقق نظرياتها وأوفاقها شيئا إيجابيا على أرض الواقع!

سيكون لافتا في غضون ذلك أن العالم العربي تعرض لهجمة شرسة،

استُخدمت فيها قفازات غير ناعمة، من قبيل إذكاء النزعة الطائفية في لبنان، وانفجار الهاجس الانفصالي في جنوب السودان، وكذا المخاطر التي كانت تهدد وحدة أراضي سلطنة عمان، حيث لم تكن جبهة بوليساريو بعيدة عن علاقات ملتبسة مع متمردي ظفار.

سينسحب الوضع ذاته على قضية الصحراء، ضمن مشروع إعاقة استكمال المغرب لوحدته الترابية في أقصى الجزء الغربي من العالم العربي، خاصة مع حدث المسيرة الخضراء في نونبر 1975، من جهة لأن التجربة اعتُبرت رائدة بكل المقاييس، سيما ما يتعلق منها بمشاركة كل فئات الشعب المغربي، على اختلاف مستوياته وتياراته وقواه الحية، وباعتبارها سابقة في التعبئة الشعبية التي لا تخضع للمعايير الإيديولوجية والتي أخفت التناقضات الجوهرية بين السلطة والمعارضة في عز اشتداد حدة الصراع حول شكل الديمقراطية المنشودة مضمونا ومحتوى.. ومن جهة ثانية، لأنه كان في وسعها أن تشكل رافدا قويا لدعم التوجه التحرري الذي كان سيقود حتما إلى إنهاء الاحتلال الإسباني في مدينتي سبتة ومليلية في ظرفية متسارعة الخطوات.

بوليساريو.. انحراف المسارات

الأكيد أن تلك الأحداث في ترابط توقيتها وتوزع مجالاتها، لم تكن عفوية أو عابرة، وإنما صيغت ضمن إستراتيجية بعيدة المدى، غايتها زرع المزيد من بذور البلقنة والحروب الأهلية والطائفية واستنزاف القدرات... ولعل من كان يلقي بنظره بعيدا قبل حوالي أربعة عقود، لم يكن يتراءى له من الصورة إلا ظاهرها، أما باطنها فقد احتاج إلى سنوات ليطفو على سطح الأحداث، من خلال أزمة العراق والوضع في دارفور وتنامي

الصراعات العرقية والطائفية واللغوية في أكثر من موقع، وعلى ندوب أكثر من خارطة على امتداد العالم العربي.. في سياق متصل، سيعزز ظهور جبهة بوليساريو، انطباعا موضوعيا بأنها استثناء خارج القاعدة، باعتبار أنها تتناقض، في تحولاتها، مع الأسس التي تنشأ فيها وبسببها حركات التحرير الوطنية بقرار إرادي وزخم شعبي وغايات نبيلة، فلم تعش حركة تحررية خارج الأراضي التي تدافع عن تحريرها، وتقيم لأكثر من خمسة عقود في حضن دولة حاضنة وموجهة، وتفقد استقلالها المالي والسياسي وتصبح مثل الدمى المحركة بخيوط من الخلف.

الثابت أن تأسيس بوليساريو، جاء في خضم وبُعد تحرير الأقاليم الصحراوية وإعادتها إلى حوزة وسيادة المغرب، ثم أخطأ تصويب هدفه وحوَّل فوهة رشاشته الموجهة في الأصل ضد الاستعمار الإسباني الذي كان قد أفل نجمه، نحو صدر مد تحرري ووحدوي جسدته التجربة المغربية، ينضاف إلى ذلك أن ولاءها كان للجزائر، ليبيا وإسبانيا أكثر من أي طرف آخر، وفي مقدمته الدولة المغربية، إذ حرمت بوليساريو نفسها من أن تكون أو تصبح عنصرا من مكونات وحدوية وشرعية.

هذا الاختيار الذي نزع عنها استقلالية القرار كما استقلالية الفكر، هو ما سيجعلها في الآتي من التطورات سجينة المربع الضيق الذي حُشرت فيه، والذي لم يسمح لها بأن تكون أكثر من أداة طيعة وخنوعة بلا إرادة ولا قدرة.. وكما الحالات عميقة الدلالة إزاء عودة الوعي، ولو في وقت متأخر بعض الشيء، فإن أحد أبرز داعمي بوليساريو في السنوات الأولى لتأسيسها، سينتبه يوما إلى أنه لم يكن صائبا في رهانه، ومن المفارقات التي ظلت مغيبة أن الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي الذي كان أول من أمد بوليساريو بالمال والسلاح، سيكون أول من يوجه إلى قيادتها نداء

تاريخيا، تمنى فيه من الجبهة أن تحل نفسها، وتصبح حزبا ثوريا أو تيارا معارضا داخل المجتمع المغربي وليس خارجه.

حدث ذلك بعد مرور حوالي عشر سنوات على تأسيس الجبهة، رأى فيها القذافي ووفق المنظور الوحدوي الذي ادعى زعامته، كيف أن تكريس الوفاق مع المغرب أفضل من مناصبته العداء، لكن المشكل أصبح يكمن في أن الذين كانوا مجرد أدوات في أجندة الخصام السياسي بين الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية، لم يدركوا يومها أن الخصومات السياسية تمضي أدراج الرياح وتبقى المصالح المشتركة راسخة في جذور التربة.

غير أن ذلك لم يحل دون استشعار قياديين شاركوا في تأسيس بوليساريو أنهم كانوا يسيرون في الاتجاه غير السليم لسهم التاريخ، مما يعني أن عودة الوعي، ستشكل أول تجربة في ممارسة النقد الذاتي إزاء أخطاء جسيمة ارتكبت، ليس ضد السلطة والنظام المغربي فحسب، وإنما ضد مواطنين صحراويين وجدوا أنفسهم شتاتا بلا هوية ولا وطن ولا قضية ولا أمل.

بيد أن عودة أبرز المؤسسين الأوائل للجبهة إلى المغرب بعد انتفاضة 1989 استجابة لنداء الملك الراحل الحسن الثاني «إن الوطن غفور رحيم»، لم تكن مجرد حركة انشقاقات، كما يحدث في أي تنظيم من هذا النوع، تقع فيه خلافات وتبرز تناقضات بسبب تباين الأطروحات الإيديولوجية وتعقد المصالح وتناقض البنيات والمواقف والأفكار وطموح الزعامات، ولكنها أقرب إلى القطيعة في الفكر والممارسة مع توجهات بوليساريو التي أضحت واقعة تحت أسر الجزائر وأجهزتها الاستخباراتية والعسكرية.

مناطق الظل في شجرة تاريخ المنطقة المغاربية

علينا التسلح بالكثير من الجرأة في عقدة المواجهة الماكرة مع حقائق وسلط الذاكرة التاريخية، هو ذا ما يعلمنا إياه النبش في تاريخ الصحراء المعاصر كمنطقة جد حساسة بحكم موقعها الجيو ستراتيجي، وتداخل العوالم الجغرافية والتاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية في رسم المجال والإنسان في ظل ظروف الحرب الباردة والتقاطب الدولي، وتحويل الأنظمة السياسية المتصارعة من أجل الهيمنة على مسار المنطقة وتوجيه كل جهودها من التكامل والتنافس إلى الاحتراب والصراع، ما الذي حدث عبر مسار السبعينيات في منطقة المغرب العربي برمتها في ارتباط مع إسقاطات الاستقطاب الدولي والنفوذ الاستعماري؟

مع بداية حصول دول المغرب العربي على الاستقلال، حصل تداخل في مجالات السيادة مع رسم الحدود التي تحولت إلى حقول ألغام تُوتر العلاقات بين دول الجوار، وتنفجر في كل محطة بسبب حسابات ليست ذات طبيعية جغرافية بالضرورة، وزاد من عدم استقرار أنظمة شمال إفريقيا باستثناء تونس والمغرب من إشعال نيران الحريق بين بلدانها، فليبيا ستعرف نهاية النظام الملكي في 1969 بزعامة العقيد معمر القذافي، والهواري بومدين سيقود انقلابا عسكريا عام 1965 ضد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، والعقيد المصطفى ولد السالك سيتزعم انقلاباً ضد الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه وسيجد نفسه في أقل من سنة ضحية انقلاب عسكري بقيادة العقيد محمد ولد الولي..

تعدد ولاءات أنظمة الحكم في المغرب العربي واختلاف توجهاتها

السياسية ونزوعات الهيمنة ومحاولة لعب دور إقليمي في تركيبات حسابات القوى المهيمنة بالمنطقة، جعل من رسم الحدود حصان طروادة لتصفية الحسابات والدسائس والتوافقات بين مختلف الأنظمة، وتعتبر الصحراء الغربية المجال الحيوي الذي جرت فيه وبه صولات وجولات الدول الماسكة بخيوط اللعبة في المنطقة، وهنا تظهر مناطق ظل كثيفة تعم طول سكة التاريخ الممتد من 1970 إلى 1975 والتي أدخلت ملف الصحراء المغربية في دائرة التباسات لم تنكشف كل معالمها حتى اليوم.

مع اكتشاف الحديد على الطريق الحدودي في الجنوب الغربي قرب تندوف، تشابك الاقتصادي والسياسي، فبحكم التكلفة الباهظة التي يقتضيها استخراجه وتصديره، أخذت الجزائر تبحث عن ممر أقل كلفة نحو المحيط الأطلسي، فلجأ بومدين إلى التفاوض مع الجنرال فرانكو سنة 1967، لنقل حديد منجم «غارات جبيلات» إلى المحيط الأطلسي عبر الصحراء المغربية الخاضعة آنذاك للاحتلال الإسباني، من أجل فك العزلة الجغرافية عن الجزائر وتطويق المغرب من الشرق ومن الجنوب، كان التوتر حينذاك على أشده بين المغرب والجزائر التي كانت تأوي المعارضة الراديكالية وتدعمها ضد الملكية المغربية، وجراح حرب الرمال لعام 1963 أخذت في الاتساع أكثر.

وإذا كان لا مجال للصدفة في السياسة، فإن توافق مجموعة من الأحداث وتناسل العديد من الوقائع بين المغرب والجزائر تجعلنا نطرح العديد من الأسئلة حول تشابكاتها السرية ومركبات إسقاطاتها السياسية على ملف الصحراء، في محاولة للفهم لكي لا نموت بلداء كما يقول الفرنسيون.

احتضنت إفران في 15 يناير 1969 مفاوضات سرية بين الرئيس الجزائري الهواري بومدين والملك الراحل الحسن الثاني تُوّجت يوم 27

ماي 1970 بتوقيع اتفاقية تلمسان، حيث تم تأسيس لجنة مشتركة لترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب اتفق أن تقدم خلاصاتها لقادة البلدين خلال سنة، يذكر الخبير الحدودي محمد المعزوزي في كتابه «نصف قرن من أجل الوحدة الترابية»، أن ممثلي المغرب في اللجنة المشتركة لترسيم الحدود مع الجزائر كانا هما الجنرالان أوفقير والمذبوح اللذان اتفقا سراً مع الرئيس الجزائري هواري بومدين على التخلي عن مساحات شاسعة من التراب المغربي لصالح الجزائر.. لنذكر فقط أن أوفقير هو الذي قمع تظاهرة السكان الصحراويين بطانطان في ربيع 1971، ونقل إلى القصر الملكي بالرباط صورة حركة ثورية ضد الملك بتأويل الشعارات التي رفعها المتظاهرون في منطقة مغربية ليست محط نزاع حتى اليوم، وهو الذي أدخل الكثير من المناضلين الصحراويين الوطنيين في الصحراء إلى السجون والناجين منهم اضطروا إلى الفرار في صحراء الله الواسعة، وباستقراء سيرة مؤسسي بوليساريو سنجد أن جلهم من مواليد طانطان وأغلبهم أبناء جنود في جيش التحرير المغربي.

ولنتذكر أن المذبوح وأوفقير هما من قادا انقلابين فاشلين ضد الملكية بالمغرب في يوليوز 1971 بالقصر الملكي بالصخيرات وغشت 1972 في حادث الهجوم على طائرة البوينغ الملكية.

ظل وزير الدفاع الوطني الجنرال أوفقير يرأس الوفد المغربي المفاوض في اتفاقية ترسيم الحدود مع الجزائر التي سيتم المصادقة عليها بالرباط في 15 يونيو 1972، حيث تم اقتطاع أجزاء كبيرة من الشريط الحدودي بشرق المغرب لصالح الجزائر، واعترف المغرب بجزائرية تندوف ومشاركته في تسويق حديدها، لكن ما هو المقابل الذي استفاد منه المغرب من اتفاقية تبتر حدوده الجغرافية وتقلص مجال سيادته،

وهي الاتفاقية التي ظلت سرية في أروقة مربع الحكم بين البلدين، وهنا تنتصب مناطق صمت لا تسعفنا البحوث التي جرت في هذا الباب في تسليط الكثير من الضوء على الأماكن المعتمة فيها.

يعتبر الباحث محمد المعزوزي «أن الخط الحدودي المبرم سنة 1972 في فترة حرجة من تاريخنا، لعب فيه أوفقير دوراً مشؤوماً، فقد كان رهانه مركزاً على تصفية ملف الحدود لصالح الجزائر لاستجلاب عطفها وحمايتها في محاولته الانقلابية»، أي أن دخول أوفقير والمذبوح في اللجنة المشتركة المكلفة بترسيم الحدود بين البلدين والذي أقرته اتفاقية تلمسان سنة 1970، لم يكن مجرد صدفة، بل يدخل في إطار صفقة سرية بين الجنرال أوفقير والرئيس بومدين، يتضمن تنازل المملكة المغربية عن جزء من ترابها الوطني مقابل ضمان دعم ومساندة الجمهورية الجزائرية للانقلاب العسكري أو على الأقل ضمان حيادها، على هذا فإن القمع الشرس الذي وُوجهت به تظاهرة السكان في طانطان في ربيع 1971 ضد استمرار الاحتلال الإسباني بالصحراء يدخل ضمن هذا المخطط الجهنمي، إشغال الملك بقضية الصحراء لتوزيع انشغالاته بخلق بؤر التوتر في الجنوب، وتصوير الأمر كما لو أن الانتفاضة المحلية ضد الاحتلال هي انتفاضة ضد الملكية في ظرف جد حساس، خاصة وأن صاحب «التحدي» كان أول من وعى درس التاريخ على اعتبار أن الإمبراطوريات الكبرى التي تعاقبت على حكم المغرب جلها جاءت من تخوم الصحراء، وذلك لإنضاج شروط الانقلاب على نار هادئة.

في هذه المرحلة كان لشعارات الدولة الوطنية والخيارات الاشتراكية بريق مبهر وصدى واسع في دول العالم الثالث الخارجة حديثا من محنة الاستعمار، وجسدت الجزائر بلد المليون شهيد بنظامها الجمهوري وشعارات

التأميم والإصلاح الزراعي مع هواري بومدين قبلة لحركات التحرر حتى المغربية منها التي ظلت الجزائر تحضنها وترعاها، في المقابل كانت الملكيات الموصوفة بالرجعية والاستبداد والعمالة للامبريالية تفقد بريقها وإغراءاتها التاريخية وتواجه أوهام انقراضها..

ترسخ هذا في السبعينيات مع انحياز النظام المغربي للمعسكر الغربي وإقرار ليبرالية متحكم فيها، وهي عناصر لم تكن لتلعب لصالح مطالب الدولة المغربية، لكن ثمة معطى آخر يفرض نفسه بقوة في سياق الانعطافات الأساسية التي عرفتها قضية الصحراء واستمرار تركيز سلطة الملكية في مغرب يعيش حالة استثناء في كل شيء، من معركة ترتيب البيت الداخلي إلى استرجاع الأقاليم الجنوبية، هل يمكن اعتبار اتفاقية الحدود التي وقع عليها الحسن الثاني بالرباط في 15 يونيو 1972 والتي بموجبها تم انتقاص جزء من التراب الحدودي لشرق المملكة، أشبه بمعاهدة «بترولوفيسك» التي اضطر لينين إلى التوقيع عليها والتخلي بموجبها عن جزء من التراب الروسي لصالح القوى المعادية لحماية الثورة والتفرغ لإصلاح الوضع الداخلي الهش بعد ثورة أكتوبر 1917؟

فالملكية كانت خارجة للتو من انقلاب عسكري، والصراع مع اليسار الراديكالي على أشده، لذلك ارتأى الحسن الثاني توقيع اتفاقية الحدود مع الجار اللدود، والمقابل أيضا هو رؤوس المعارضين التي سيقدمها هواري بومدين لنظام الحكم بالمغرب، على طابق من ذهب، لذلك ستصبح سوريا وليبيا وباريس ملاذا جديدا للمعارضة المغربية بعد تقديم الرؤوس المدبرة لحركة 3 مارس 1973 للمخابرات المغربية، في ذات الوقت حافظ الملك الراحل على سرية المعاهدة التي لم يصادق عليها البرلمان المغربي منذ 1972 ولم يتم نشرها في الجريدة الرسمية إلا بعد مرور

عشرين سنة من عمر الاتفاقية، أي من 22 يونيو 1972 حتى عام 1992 على عهد حكومة عز الدين العراقي، وهو ما وعاه الجزائريون في لقاء جنيف في نهاية السبعينيات حين اقترح الطالب الإبراهيمي على المستشار الملكي أحمد رضى اكديرة إعطاء المغرب حسن نيته في علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجزائر بمصادقة البرلمان على اتفاقية ترسيم الحدود التي نُشرت في الجريدة الرسمية في 15 يونيو 1972، وترك الأمر إلى لقاء القمة بين رئيسي البلدين الذي كان مزمعا عقده بالرباط.

أبرزت اتفاقية تلمسان في 1970 استعداد أوفقير والمذبوح للتخلي عن جزء من التراب المغربي لصالح الجزائر، وهو ما دفع الزعيم علال الفاسي الذي ظل دوما يدافع عن تحرير مجموع التراب الوطني من خلال شعار «الاستقلال التام أو الموت الزؤام»، لكتابة افتتاحية نارية بجريدة «العلم» تحت عنوان «سيادة الشعب لا يحق التصرف فيها»، كانت سببا كافيا لإدخال عبد الكريم غلاب مدير الجريدة الاستقلالية إلى السجن، فيما كان الجنرال محمد أوفقير يدعو إلى شنق علال الفاسي في ساحة عمومية لعدم احترامه الملك والمس بمقدسات البلاد.

وحسب ما رواه الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه في مذكراته «موريتانيا على درب التحديات» التي تمتد على أكثر من 600 صفحة: «كان بومدين يعتقد أن الملك الحسن الثاني كان يحاول إبرام صفقة معه تقضي بتخلي الجزائر عن جبهة بوليساريو، في مقابل موافقة الرباط على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين التي كانت معلقة منذ 1972، وهي الاتفاقية التي قال الرئيس الموريتاني ولد داداه بشأنها «لو صادق الملك الحسن الثاني على اتفاق ترسيم الحدود في الرباط عام 1973 أو 1974، ما كان الرئيس الجزائري ليشجع على إنشاء بوليساريو كإجراء انتقامي من

المغرب»، ذلك أن الجزائر كانت تنظر بعين الشك والريبة إلى ما تسميه بـ«المطامع» المغربية في جزء من الأراضي الجزائرية، في إشارة إلى تندوف وبشار».

القذافي يعترف: بوليساريو، نحن الذين أسسناها ودربناها وسلحناها..

في خطابه بمناسبة ثورة الفاتح في شتنبر 1987 صرح العقيد الراحل معمر القذافي قائلا: «أستطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر، لأن بوليساريو، نحن الذين أسسناها عام 1972، ونحن الذين دربناها وسلحناها لتطرد الاستعمار الإسباني من الساقية الحمراء ووادي الذهب، ولم نسلحها لإقامة دولة»، إنه نفس الخطاب المعلن عنه غداة القمة العربية بالرباط سنة 1974، حيث دعم الرئيس الليبي موقف المغرب لإنهاء الاستعمار الإسباني للصحراء، وخلال زيارته للمغرب في 16 يونيو 1975 عبر العقيد معمر القذافي عن مساندته اللامشروطة للمغرب حيث صرح بأن «القوات الليبية المسلحة رهن إشارة المغرب لتحرير صحرائه».

ويذكر الراحل الحسن الثاني في حواراته «ذاكرة ملك»، أن الغاية الأولى التي حركت العقيد معمر القذافي كانت هي هاجس إجلاء الاستعمار الإسباني من الصحراء، بدليل البرقية الرسمية التي بعث بها القذافي إلى الملك الراحل بمناسبة عزمه تنظيم المسيرة الخضراء في 1975، مما جاء فيها «بصفتي ثوريا، فإني أساندكم ألفا في المائة، وإني أريد القدوم إلى المغرب على رأس وفد ليبي للتصدي للاستعمار، عدونا المشترك».

الموقف عينه، عبَّر عنه الرئيس هواري بومدين في مؤتمر القمة العربية المنعقد بالرباط في أكتوبر 1974، حين اعتبر أن مشكل النزاع حول الصحراء يهم موريتانيا والمغرب، وأنه يدعم تحرير كل أجزاء التراب الوطني بما فيها سبتة ومليلية من يد المستعمر الإسباني، وأنه لا مشكل للجزائر في استرجاع المغرب لصحرائه.

لكن ما الذي حدث بين 1974 و1976 حتى تحول الخطاب الليبي والجزائري عن موقفهما الأصلي من استعادة المغرب لصحرائه؟ وكيف تم تحويل حركة مغربية للتحرر الوطني (بوليساريو) إلى حركة انفصالية تحمل السلاح في وجه الوطن الأم؟

إضاءات الفقيه البصري، كأحد شهود المرحلة، في حوار سيرته الذاتية مع حسن نجمي، تلقي بعض الضوء على مناطق الصمت المعتمة في التبدل من سياقات الدعم والمساندة للمغرب إلى معاكسته في استرجاع أقاليمه الصحراوية، يصف الفقيه البصري تحول الجبهة من خلال تحولات مؤسسها مصطفى السيد، قائلا: «الذي ساعد على انحرافه هم الإخوة في ليبيا آنذاك، ففي الوقت الذي كان نقاشنا مع الوالي قد تبلور في إطار مغربية الصحراء وأسسنا الإذاعة، وشرعنا في توفير الدعم لمشروع تحرير الصحراء، ذهب عبد السلام بوجلود رئيس وزراء الجمهورية الليبية حينذاك إلى إسبانيا وخطب خطبة وَسَاوم الإسبانيين بالمصالح مقابل تحرير الصحراء، طبعاً ظهر للقذافي أنه من الممكن عن طريق الصحراء أن يربط مشكله مع الأرض التي اقتطعها الفرنسيون من ليبيا وألحقوها بالخريطة الجزائرية، وهي أرض ليبية غنية بالنفط، ومن ثم ظهر له أحيانا أن يستعمل قضية الوحدة، وأحيانا حاول الالتفاف على الصحراويين ومساعدتهم على أساس خلق مشكل الصحراء والمساومة به

فيما بعد، وعلى أساس تحقيق طموحه في أن ينفذ نحو المحيط الأطلسي، ولذلك ضغط على الجزائر في هذا المنحى في الوقت الذي لم نكن نلمس - للحقيقة- أية ميول جزائرية لتبني ودعم بوليساريو كمشروع انفصالي.

كان لبومدين مشكل تيندوف، هذا صحيح، لكن تفكيره في كيفية الاستفادة من الحديد جعله يُنجز عدة دراسات علمية حول المسافات الناجعة والأقل تكلفة لنقله من تندوف، وكذا حول أهمية الحديد في الصادرات ومستقبله في السوق الدولية... وهكذا ظهر له أنه لابد من التفاهم مع المغرب، إذ يمكن تصدير الحديد عبر المحيط الأطلسي مرورا بالصحراء، وفي هذا الإطار سعى لإنجاح تصالح بين المغرب وموريتانيا..»(مذكرات الفقيه البصري، م.س –ص 136)

في هذا السياق ستظهر النسخة المعدلة للجبهة التي تحولت من حركة تحرر إلى حركة انفصال، لقد احتضن الزعيم الليبي عناصر بوليساريو وفق المبدأ المعلن وهو تحرير الصحراء من الاحتلال الإسباني وباطنه صراع النظامين الليبي والمغربي الموصوف في طاحونة الحرب الإعلامية، بالنظام «الرجعي والمحافظ والعميل للاستعمار والموالي للامبريالية»... وعبر خلق مشكل الصحراء للضغط به على الملكية بالمغرب والتفاوض والمقايضة به مع الدول الغربية خاصة إسبانيا.

أشرفت القيادة الليبية على تدريب عناصر بوليساريو ومدها بأسلحة جد متطورة، كان المشكل هو كيف ستصل إمدادات القذافي من الأسلحة إلى تندوف، واقترح على الوالي التحرك من أجل أن يسمح الجزائريون بمرور الأسلحة التي سيبعثها، وهنا جاء جواب هواري بومدين، «إننا على استعداد لمساعدة بوليساريو شريطة أن تصلني الأسلحة الموجهة إليه وأقوم أنا بعد ذلك بتسليمها» كما جاء في رسالة موجهة إلى ملك ملوك إفريقيا.

إنها بداية التلاقي في استراتيجيات جديدة تقوم على أساس توزيع الغنائم في التركة الاستعمارية بجنوب المغرب، فيما يشبه الانفصام بين الشعارات المنادية بالوحدة والتحرير وبين السياسات الهشة التي ولدها اختلاف الأنظمة ونزوعات الهيمنة بالمنطقة، بما يخدم مشاريع المستعمر القديم عبر تدعيم الانفصال الذي أدخل قضية الصحراء بعد تحريرها سنة 1975، في دائرة حرب بين أبناء البلد الواحد بأصابع تأكل مع الشيطان من ذات الصحن، إذ كيف تصبح إسبانيا البلد المحتل مخاطبا ودياً للجزائر وليبيا بشأن منطقة تم تحريرها بطريقة شعبية ذكية، تجند لها كل المغاربة بمختلف شرائحهم ومشاربهم السياسية والإيديولوجية؟ وكيف يغدو المستعمر الإسباني حليفا استراتيجيا وحاضنا لجبهة بوليساريو؟

كان ممكنا أن تتحول المسيرة الخضراء عام 1975، إلى عامل بناء للوحدة والتنمية وحسن الجوار في منطقة الشمال الإفريقي، فإذا بها تتحول إلى ورقة حارقة تذكي الصراع والتوتر بالمنطقة، فليبيا التي ساندت حق المغرب في تحرير صحرائه، وصرح زعيمها في أكثر من مناسبة بأنه ضد تمزيق الوحدة الترابية للمغرب، هي نفسها التي ذهب رئيس وزرائها عبد السلام بوجلود للتفاوض مع إسبانيا عبر ورقة الصحراء، وليبيا التي بعث قائدها برسالة رسمية إلى الملك الحسن الثاني ليشارك في المسيرة الخضراء، هي ذاتها ليبيا التي أسست بوليساريو وأشرفت على رعايته بالمال والسلاح والدعاية الإعلامية، وهي التي ساندت إعلان «الجمهورية الصحراوية».

في 28 فبراير 1976 بعث العقيد معمر القذافي رسالة إلى الملك الحسن الثاني مما جاء فيها «إنه في 1972/06/11 أعلنت بنفسي في خطاب عام أن الجمهورية العربية الليبية ستتحمل مسؤوليتها القومية وتتبنى

حرب تحرير شعبية في الصحراء الغربية ما لم تنسحب إسبانيا من هذه المنطقة، وإلى عام 1975 عندما أصبحتم طرفاً بارزاً في القضية أكدْتُ لك عن طريق مبعوثيك الذين تفضلت بإرسالهم في تلك الفترة، إن إمكانيات الجمهورية العربية الليبية العسكرية، رهن إشارتكم إذا قررتم تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار... والله يعلم كم حاولت إقناع قيادة الجبهة بالانضمام إليكم»، لكن مع سحب الهواري بومدين البساط من يد الجماهيرية، أخذت القيادة الليبية تعزف على الوحدة التي أصبحت تمر عبر البتر، من خلال دعوة معمر القذافي في 24 دجنبر 1977 إلى تجاوز أطراف الصراع لمطالبهم الجزئية وتشييد كونفدرالية كبرى تضم الدول الخمس، كما سيساهم بريق شعارات المرحلة في إدخال المنطقة كلها في دائرة الالتباس منذ منتصف السبعينيات، والذي لا زالت إسقاطاته قائمة في الراهن اليوم بعد إدخال القضية في دهاليز حسابات لعبة الأمم وموازين القوى.

لقد أشعلت الحرب الباردة الكثير من بؤر التوتر في العالم في إطار التقاطب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، الاشتراكية والرأسمالية، التقدمية والرجعية... وكان لبريق حركات التحرر ونماذج حرب التحرير من تجربة غيفارا إلى الأفكار الماوية والنجاحات التي حققتها حركة الفييتكونغ لمعانها القوي، لذلك جرى ترويج مشروع خلق كوبا جديدة في شمال إفريقيا لتكون مثل الشوكة في حلق الإمبريالية، فاستغلت ليبيا والجزائر أحلام فتية مغاربة دائخين بالنماذج الاشتراكية والتحررية وأيضا حرقة عدم تفهم قادة بلدهم لمطالبهم التحررية من الاستعمار الأجنبي، لمحاولة تطويق المغرب في شريط قماط حدود يعيق حركته ويضيق الخناق على طموحاته في لعب أدوار إقليمية تليق بإدارته المتمرسة وتاريخه العريق، لذلك تم خلق التماثل على مستوى الرموز

والشعارات بين جبهة بوليساريو وحركات التحرر الوطني التي كانت تعتبر فلسطين عتبتها العليا.. فقد لجأ قادة بوليساريو بتوجيه من بومدين إلى إعلان قيام دولة المنفى، واستعارة رمزية العلم الفلسطيني وقاموس القضية الفلسطينية: الانتفاضة، الاحتلال وقواته، جدار العار، تقرير المصير، الشعب الصحراوي... وخلق نوع من التماهي بين حركة تحرر وطني وحركة ستتحول منذ منتصف السبعينيات، بعد تحرير الصحراء من المستعمر، إلى حركة انفصالية... جرى تنافس قوي بين الجزائر وليبيا بشكل غير متستر في تقديم الدعم المادي واللوجستيكي لجبهة ستتحول إلى حركة مسلحة توجه فوهات بنادقها ودباباتها اتجاه الوطن الأم فيما يشبه حربا بالوكالة متحكم في إسقاطاتها.

الانفصال هو الهدف، والتحرر خيط دخان

إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب التي أسسها شبان صحراويون وطلبة مغاربة من أبناء جيش التحرير انطلقوا من جامعة محمد الخامس باكدال/الرباط، في سياق تحرير الصحراء وفق مفهوم خلق البؤر الثورية من المناطق البعيدة عن السلطة المركزية، انطلقت نواتها بعد قمع تظاهرات السكان بالعيون في 1970 بالرصاص من طرف الاستعمار الإسباني واعتقال ومطاردة السكان المتظاهرين في ربيع 1971 بطانطان من طرف قوات وزير الداخلية أوفقير، حيث تم تشكيل الخلايا الأولى بين سنتي 1971 و1972 بالرباط وبعض المدن الجنوبية، وحضر لقاءها التأسيسي حوالي 30 إطاراً بمنطقة الزويرات بموريتانيا، حيث تم الإعلان عن جبهة بوليساريو رسميا في 10 ماي 1973 كحركة تتغيى تحرير الصحراء من يد الاستعمار الإسباني، لكن ستجري رياح المنطقة

بما لا يشتهي ربابنة سفينة الجبهة ذاتهم، إذ عمدت الجزائر، كرد فعل على وجودها خارج نتائج المفاوضات السرية بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا التي ستتوج باتفاق مدريد في نونبر 1975، إلى التحرك في أكثر من اتجاه وقد كانت موريتانيا هي الحائط القصير لتجسيد ردة الفعل تلك، يروي المختار ولد داداه في مذكراته الحكاية التالية:

«مباشرة بعد قبول موريتانيا نتائج مؤتمر مدريد في 1975 هددني بومدين قائلا: إن لم تقف إلى جانبنا في الصحراء، فقد نتحرك عسكريا ضدك أو نحرك جماعة الصحراء ضدك».. ويعلق الرئيس الموريتاني المطاح به على هذا الأمر قائلا: «كانت الجزائر تفضل أن تبقى الصحراء تحت السيطرة الإسبانية ولو بصفة مؤقتة لمرحلة معينة».

قبلها وفي بداية نوفمبر 1975، أوفد الرئيس هواري بومدين المدير العام للأمن الوطني حينها أحمد دراية إلى الرئيس ولد داداه لإبلاغه رسالة شفوية مفادها طلب لقاء مستعجل مع الرئيس الموريتاني الذي قبل إجراء اللقاء واقترح أن تكون مدينة بشار محطته في 10 نوفمبر من نفس السنة، أي قبل 4 أيام على توقيع موريتانيا والمغرب وإسبانيا على اتفاق تقسيم الصحراء بين الرباط ونواكشوط في مدريد يوم 14 نوفمبر 1975، يقول الرئيس ولد داداه: «وصلت إلى مطار بشار في ذلك اليوم على متن طائرة خاصة كان الرئيس بومدين قد بعث بها إلي، وجدته في انتظاري في المطار، وأجريت فترتين من اللقاءات مع الرئيس بومدين (...) بادرني الرئيس بومدين بالعتاب، وقال إن علاقاتنا لم تعد مثالية كما كانت منذ شهور، بسبب أعمال الهدم التي يمارسها الملك الحسن الثاني».. ويؤكد الرئيس ولد داداه أن الرئيس بومدين كان على اطلاع ومتابعة دقيقة لمجريات مفاوضات مدريد ومآلاتها، وربما بالموقف الموريتاني أيضا،

حيث فاجأ مضيفه قائلا: «يبدو أن موريتانيا ستوقع اتفاقا في مدريد يتم بمقتضاه تقسيم الصحراء بينكم وبين المغرب، ومعنى ذلك أن موريتانيا غيّرت موقفها كاملا». وبعد تهديدات مبطنة وظاهرة وضع الرئيس بومدين الرئيس ولد داداه في موقف محرج، مما دفعه إلى محاولة تبرير الموقف الموريتاني بصعوبة إجراء استفتاء لتقرير المصير الذي لا ينبغي أن يشمل السكان غير الأصليين، وزعم الرئيس الموريتاني الراحل حينها أن سكان جنوب الصحراء الغربية أعلنوا التزامهم بالاندماج مع موريتانيا، وسكان شمال الصحراء مع المغرب.. لكن الرئيس بومدين، بحسب ما جاء في المذكرات، طلب من الرئيس ولد داداه انسحاب موريتانيا من مفاوضات مدريد، حيث قال بلغة تهديدية صريحة: «أطلب منك أن تسحب بلادك من هذه المفاوضات وألا توقع على الاتفاقية التي يجري الإعداد لها، وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة بالنسبة لبلادك وبالنسبة لك شخصيا».

كانت تلك رسالة تهديد واضحة لولد داداه من الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي أضاف: «لو خيرت بلادك بين المغرب الإقطاعي التوسعي وبين الجزائر الثورية، فإنك لن تستطيع أن تختار الأول؟»، ويذكر الرئيس ولد داداه أنه رد على بومدين بما يعني أن العبارات التهديدية ليست في محلها ولا تغير الموقف بالنسبة له، أما الاختيار بين البلدين فإن مصالح موريتانيا تلتقي مع المصالح المغربية وليس مع المصالح الجزائرية، كان ذلك بالنسبة لبومدين حسما واضحا للموقف وتغليبا لطرح المغرب على الطرح الجزائري بشأن قضية الصحراء الغربية، مما دفعه إلى إرسال رسالة تحذير ثانية مفادها «احذر يا مختار، موريتانيا بلد هش، ولديه مشاكل داخلية خطيرة وآلاف الكيلومترات لا يمكنها أن تحميها بنفسها في حالة حدوث نزاع مسلح، ومصلحتها في أن تبقى محايدة وتتابع لعب دورها الدبلوماسي».. وحاول بومدين في الوقت نفسه استدراج ضيفه الموريتاني

قائلا: «إذا كانت موريتانيا مازالت تخشى بحق من النزعة التوسعية المغربية، فبإمكانها أن تعول على الجزائر لمساعدتها على الدفاع على نفسها، ولا يمكن أن تسمح موريتانيا للمغرب بجرها إلى مغامرة قد تكون ضحيتها الأولى مادامت هي الحلقة الأضعف في المنطقة».

لكن لماذا غضب هواري بومدين على اتفاقية مدريد الثلاثية وهو الذي شجع التقارب الموريتاني/ المغربي لحل مسألة الصحراء عبر تحريرها من يد الإسبان، وظل شاهداً على كل مراحل المفاوضات لينقلب فجأة ضد الاتفاقية، هل هو إحساسه أنه الوحيد الذي خرج بدون أي ربح؟

بالنسبة للمغرب، فقد لجأت الجزائر إلى تهريب المؤتمر الثاني للبوليساريو في 25 غشت 1974 إلى منطقة «أم غريض» قرب مدينة تيبازا الجزائرية، وهنا يشير العديد من الأعضاء القياديين في جبهة بوليساريو غير الدائرين في فلك المخابرات العسكرية الجزائرية، بأصابع الاتهام لتدبير حكام الجزائر لعملية محاصرة الوالي مصطفى السيد الذي كان يبدو أكثر تحررا تجاه الجزائر وأشد ارتباطا بليبيا، والذي قتل في ظروف غامضة في معركة قادها ضد حكم المختار ولد داداه في ضواحي مدينة تجكا التي تبعد عن العاصمة نواكشوط بحوالي 200 كلم.

لقد تم تهريب المؤتمر إلى الجزائر من جهة لمنافسة الدور الليبي الذي رعى نشأة بوليساريو، ومن جهة أخرى للتحكم في خريطة قيادة الجبهة وضمان تبعيتها عبر تعيين محمد عبد العزيز أمينا عاما لبوليساريو، هكذا دعمت القيادة الجزائرية إعلان «الجمهورية الصحراوية»، واحتضنت العاصمة الجزائر أول لقاء للوالي مصطفى السيد مع سفير مدغشقر في مارس 1976 باعتبارها أول دولة تعترف بـ«الجمهورية الصحراوية» في ذات السياق استقبلت ليبيا وفداً من بوليساريو بزعامة الوالي بطرابلس

غداة مؤتمر الشبيبة الإفريقية سنة 1974، حيث تم قبول عضوية شبيبة بوليساريو في المؤتمر باعتبارها عضوا كامل الصفة.

كان القذافي الذي قاد انقلابا في فاتح شتنبر 1969 ضد ملكية السنوسي، يرى في جبهة بوليساريو اليد الموجعة للنظام الملكي بالمغرب، وإن كان قد صرح بأن الأمر لا يغدو سوى دعم من أجل تحرير الصحراء من الاستعمار، غير أنه كما يقول الهولنديون، فإن الكلمات المذهبة غالباً ما تتلوها أفعال رصاصية، هي ما كان يكتوي بها أبناء المغرب المرابطون على الحدود للدفاع عن حوزة الوطن.

لم يكتف بومدين بذلك فقد احتضن المعارضين المتطرفين لنظام الحسن الثاني، وجعل من الأراضي الجزائرية منطقة استقبال وإرسال الجماعات المسلحة نحو التراب المغربي بأسلحة ومركبات وعربات جزائرية لزعزعة استقرار الملكية ووضع الكثير من الحصى في حذاء الملك الحسن الثاني، والتفاوض بعد ذلك حول مصالح الجزائر بتلك الأوراق المتعددة من الداخل والخارج مع الملكية، وفي ظل اشتداد التوتر وتشابك خيوط المصالح كانت الحقيقة تتضاءل في كل لحظة مثل قطعة صابون وسط غسيل متسخ، لكن حسابات الأنظمة المنافسة للمغرب لم تكن لتترك أي شيء للصدفة خاصة في قضية الصحراء.

كانت المرحلة الذهبية في مسار مواجهة المستعمر الإسباني، هي الفترة التي شهدت تقاربا بين نواكشوط والرباط والجزائر بدءا من سنة 1969 حيث سعى الحسن الثاني وهواري بومدين لبناء جسور من الثقة من أجل إخراج الاستعمار الإسباني من الصحراء الغربية، فشكلوا «مجموعة» ثلاثية في مؤتمر نواذيبو سنة 1970، هدفها الضغط على إسبانيا لدفعها نحو الجلاء عن الصحراء الغربية عبر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات

الصلة، ومَهَّدَ هذا التفاهمُ الثلاثي - كما كان متوقعا- لتوقيع اتفاقية حدود بين الرباط والجزائر، وطيِّ صفحة الخلاف المزمن بين موريتانيا والمغرب، لتثبّت الحدود نهائيا بين الأقطار المغاربية الثلاثة..

وجاءت فكرة تقسيم الصحراء من خلال التفاهم السري بين الرئيس المختار ولد داداه والحسن الثاني، الذي تُوج باتفاق فاس سنة 1974، ثم تلته المرافعات أمام محكمة العدل الدولية سنة 1975، والتي كان يراد منها تثبيتُ الاعتراف بحق كل طرف أمام هيئة دولية؛ فقد قُبلت «المجموعة الموريتانية» ندًّا للدولة المغربية ذات الإدارة العريقة، وهي سابقة قانونية كرستها المحكمة الدولية، وبذلك حُسمت المطالبة بموريتانيا - وهو مكسب عظيم- حيث اعترف المغرب «بالمجموعة الموريتانية» وأن لها «صلات خاصة مع بعض قبائل وادي الذهب، (تيرس الغربية) مقابل اعتراف موريتانيا للمغرب بـ«علاقات مماثلة مع قبائل الساقية الحمراء».. وقد أكد الرئيس الموريتاني أن المحكمة حرصت على أن تقرير المصير المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة هو الاستفتاء المباشر، بينما اعتبرت موريتانيا والمغرب أن تصويت المجلس الوطني الصحراوي (برلمان المستعمَرة) بالأغلبية لصالح اتفاقية مدريد، تقرير مصير، مثل الجمعيات الوطنية في المستعمرات السابقة التي أُعلن استقلالُها دون تنظيم استفتاء شعبي، ومنها موريتانيا. («موريتانيا وقضية الصحراء.. من الحرب إلى الحياد»: قراءة في الحصيلة والآفاق» للوزير السابق والسفير الموريتاني محمد محمود ودادي، نشر بالموقع الرسمي للمركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية).

في 26 فبراير 1976 حين كان يتم رفع العلم المغربي بمدينة العيون، وإعلان إسبانيا عن وضع حد نهائي لوجودها بالصحراء تنفيذاً لاتفاقية

مدريد ولآثار المسيرة الخضراء التي أبرزت إجماعاً وطنيا قويا وإبداعا متفرداً في التئام وحدة المغاربة التي أبهرت العالم أجمع، ومع مغادرة آخر جندي إسباني للأقاليم الجنوبية دون إطلاق رصاصة واحدة، كان هناك شعور عارم بالإخصاء سيصبح عقدة مستديمة في لاشعور المؤسسة العسكرية الإسبانية حتى يومنا هذا.. في مساء ذلك اليوم كانت الآليات العسكرية الإسبانية تنقل الآلاف من المواطنين الصحراويين بتنسيق مع الجزائر على الجهة الأخرى وبشكل قسري إلى مخيمات جاهزة بتندوف، إن المخطط الذين كان قد قدمه اتحاديو الخيار الثوري بقيادة الفقيه البصري وجماعة الشباب الصحراوي بزعامة مصطفى الوالي السيد وجد طريقه إلى التحقيق وفق أبعاد إستراتيجية جديدة، وعلى قاعدة هؤلاء المهربين ستعلن بوليساريو في 27 فبراير 1976 إقامة «الجمهورية الصحراوية» التي سيصبح لها في رمشة عين كيان تنظيمي وشعار وعلم وكل رموز دولة قائمة، وستتوفر للكيان الجنيني أسلحة جد متطورة وعتاد حربي ثقيل لا يملكه جيش نظامي، فبالأحرى حركة تحررية لم تبلغ الفطام بعد.. لقد كانت حركة انفصالية صاعدة تمول من شرايين دماء شعب المليون شهيد جزائري.

تلك حكاية حركة كانت تنوي توجيه بنادقها نحو صدر المحتل الاستعماري، وأضحت توجهها نحو الصدور العارية للإخوة في الصحراء ولأبناء الخؤولة والعمومة، إذ في ضغائن السياسة وحدها يتحول الدم إلى مجرد ماء، سيلانه ضروري لخصب المصالح الحيوية الضيقة.

جبهة بوليساريو: الصعود نحو الهاوية

جبهة بوليساريو لم تعد هي نفسها، فقد تدحرجت عبر مراحل، كان الغائب الأكبر فيها عدم ممارسة قيادتها الأبدية أي قدر من النقد الذاتي، يجعلها على بَيّنة من أي خطوة تُقدم عليها، غير أن العلة في ذلك ترجع أساسا إلى سلطة الوصاية المفروضة عليها، بحيث أن الثورة ضد الوصاية الجزائرية لا تبدأ ولا تنتهي إلا بالنزوح عن مخيمات تندوف، فالالتباس الكبير الحاصل منذ نهاية الثمانينيات بعد الانتفاضة الداخلية الكبرى بمخيمات تندوف: هو أين تبدأ مواقف بوليساريو وأين تنتهي مواقف القيادة الجزائرية التي تدعي أنها غير معنية بالصراع في ملف الصحراء؟

لم تتغير بوليساريو ولكن تحتم عليها أن تتوارى كظاهرة من تداعيات إذكاء التوتر في مرحلة الحرب الباردة، ليس فقط لأن التحولات الدولية على خلفية انهيار المعسكر الشرقي عصفت بجنين لها، كما انهارت كيانات كانت قائمة خارج رحم الولادات الطبيعية، ولكن أيضا لأنها تلقت هزيمة عسكرية مريرة، أدت إلى تقهقرها ميدانيا واستراتيجيا.

ولأنها كانت أداة مشحونة في تلك الحرب، التي يُعرَف جيدا من كان يُموّلها ويؤطرها ويرسم خططها في قلب العاصمة الجزائرية، وليس تندوف.. فإن الهزيمة انسحبت على الكتلة المحاربة فكرا وميدانا واستراتيجيا، وكان طبيعيا أن ينتج عن الهزيمة العسكرية تحول في موازين الصراع بالمنطقة.

وإنه لمن الخطأ الشعور بأن دوي المدافع في معارك الصحراء توقف بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في مطلع عام 1991، فقد جاء

سريان مفعوله في نطاق معالم تسوية سياسية، إلا أنه قبل ذلك كانت كفة الحسم في ساحة الميدان رجحت لفائدة القوات المسلحة الملكية التي أحكمت سيطرتها على الوضع، وأمَّنت كل مواقعها وأصبحت سيدة الميدان بلا منازع.

هزيمتان ستتضافران في وقت واحد، انهيار الفكر الذي أدى إلى اتفاق القطبين العالميين على عدم خلق أي دولة جديدة أو إلغاء دولة قائمة، وإن كانت إفرازات ما بعد نهاية الحرب الباردة على حساب تفتيت كيان الاتحاد السوفياتي، وكان طبيعيا أن تنسحب مضاعفاته على الأوضاع في منطقة الشمال الإفريقي، ثم هزيمة الخيار العسكري الذي كانت تعول عليه الجزائر عبر جبهة بوليساريو لخلخلة التوازن القائم على الأرض، من قبيل امتلاك أوراق ضغط عسكرية وتوظيفها في البحث عن التسوية السياسية، لكن ذلك لم يحدث، بسبب أن المرجعية القانونية والوطنية في معارك الدفاع عن حوزة الوطن، كانت أقوى من أي مناورات تنفذ بالأسلحة بدافع انفصالي.. ورغم الصعوبات الميدانية التي واجهها المغرب المتمرس على الحرب النظامية، ومعرفة الخصم بجغرافيا الصحراء ومجال تحركه، فقد كانت الكلمة الحاسمة بعد معركتي امكالة للجيش المغربي.

احتاج وقف إطلاق النار إلى إيجاد مناخ سياسي يساعد على بلورة معالم الطريق، ولم يكن ذلك سوى اليقين الذي حذا بالجزائر والمغرب وقتذاك إلى الاتجاه نحو فتح صفحة جديدة في علاقاتهما، سيكون لها الأثر القوي في تعبيد الطريق أمام مساعي الأمم المتحدة لإنهاء النزاع.

سيشكل الانفراج الذي عرفته العلاقات المغربية - الجزائرية على عهد الرئيس الشاذلي بن جديد تحت مظلة الوفاق الرامي إلى إنقاذ ماء الوجه في مواجهة مأزق التصدع والتصعيد الداخلي، أهم عامل إيجابي ألقى بظلال

مشجعة على مسار الأحداث، ولولا هذا التطور لكان ثقل الهزيمة أشد وطأة.

كانت الجزائر تراهن على انهيار المغرب من الداخل منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، لكن مباغتة الحسن الثاني بتنظيم المسيرة الخضراء في نونبر 1975 بذلك الزخم الشعبي والروح التعبوية، ساهم من جهة في إعادة بناء الثقة تدريجيا بين السلطة العليا والجيش الخارج من جراح انقلابين فاشلين: الأول في 10 يوليوز 71 والثاني في 16 غشت 1972، ومن جهة أخرى كان لصمود القوات المسلحة في معارك واشتباكات طاحنة على الحدود الجنوبية دور مسْبار اختبار فعالية الهيكلة الجديدة التي خضع لها ونجح في إسقاط الحسابات الجزائرية، فلذلك أعدت الجزائر الأرض والعتاد والمال لجبهة بوليساريو لتخوض حربا ضد المغرب بالوساطة.. إن وشم جراح حرب الرمال في 1963 لم يُنس بعد!

يروي الكاتب الصحفي محمد باهي في كتابه «الجزائر في مفترق الطرق» حادثة لها دلالتها، فقد صرح له السيد الشريف بلقاسم الذي تقلد مناصب عدة منذ لحظات الاستقلال كوزير للإعلام ومسؤول عن الأمانة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني الجزائري ووزير للتربية الوطنية، وكان هو المفكر والدينامو الأساسي ضمن الشخصيات الأربع ذات النفوذ على عهد الراحل هواري بومدين، صرح للصحافي باهي الذي سأله عن تفاعلات العلاقات المغربية الجزائرية قائلا: «لا تتعب نفسك في البحث عن سبب النزاع حول الصحراء، لقد شرحت الأمر ذات مرة بما فيه الكفاية للمرحوم الجنرال أحمد الدليمي، حدث ذلك (...) قبل وفاة بومدين، وكلفته بتبليغ رأيي إلى من يهمه الأمر.. قلت يومها لمحدثي (الدليمي): «اسمع لا تخطئوا في تفسير الأشياء ولا تُعقّدوها، ما أقدم عليه هواري بومدين في مسألة الصحراء، إنما هو انتقام مما حدث له عام

1963، **وأذكر أنني قلت له بالدارجة: اعطيتوه طريحة وأعطاكم طريحة»** (ص21 و22)، (**انظر كذلك الأعمال الكاملة للفقيد محمد باهي: «رسالة باريس: يموت الحالم ولا يموت الحلم» الذي أعدته «حلقة أصدقاء باهي» تحت إشراف مبارك بودرقة**).

أطروحة بوليساريو.. من الحلم إلى الغبار

حدثان قويان كان لهما تداعيات كبرى على جبهة بوليساريو: سقوط جدار وانتصاب جدار آخر.. سقوط جدار برلين عام 1989 كان يعني نهاية الحرب الباردة، ومعها خفوت ذلك البريق الأسطوري للبؤر الثورية والأحلام الوردية لحرب التحرير الشعبية ضد الأنظمة الرجعية، ونهاية التقاطب الدولي مع انهيار إمبراطورية الاتحاد السوفياتي، إذ اتضحت معالم بوليساريو كحركة انفصالية لا كحركة تحرر وطني، لأنها لم تنطلق من داخل دولة محتلة، وظلت تستفيد من تناقضات أنظمة الحكم بالمنطقة في معاكسة وحدة مغرب يحاول بناء دولة عصرية عبر إبراء جراح الاستعمار الذي مزق مجاله الجغرافي.

وتتمة بناء الجدار الرملي عام 1989على امتداد 5500 كلم وارتفاع ثلاثة أمتار بمحاذاة الحدود الجزائرية ثم الموريتانية ويمتد من محاميد الغزلان إلى جبل كركر بالمحيط الأطلسي، كدرع أمني وقائي مجهز بآليات تقنية جد متطورة للرصد بالرادار وحقول الألغام، وكقاعدة إستراتيجية بخط دفاعي ضد هجمات بوليساريو التي اعتمدت خطة حرب العصابات.

إذا كان سقوط جدار برلين قد عرى بوليساريو من الغطاء الإيديولوجي وأبرز الإفلاس الفكري الذي اتكأت عليه لإبراز حجية الانفصال، فإن انتصاب الجدار الأمني بالصحراء، كان يعني ميدانيا حسم المعركة العسكرية لصالح القوات المسلحة الملكية.

قبلها كانت اتفاقية وجدة في 13غشت 1984 بين المغرب وليبيا وقيام

الاتحاد العربي الإفريقي إعلانا عن تخلي الزعيم الليبي عن دعم ومساندة بوليساريو، فباستثناء تواجد طلبة بوليساريو الممنوحين من الجماهيرية وأطلال مكتب الجبهة، انتفى أي تواجد دبلوماسي أو سياسي أو إعلامي من البلد الذي احتضن الحركة وموّلها، وشهد مخطط إعلان الجمهورية الصحراوية قبل الإعلان الرسمي في بئر لحلو في 27 فبراير 1976 بدعم كامل من النظام الجزائري.. كانت الجزائر قد استثمرت تناقض ليبيا والمغرب، فبدأت تشجع تحالفات المحور بالمنطقة لخنق الجار الغربي وإعاقة تحركه، وأحس الحسن الثاني بأن التحالف الجزائري والليبي يهدد مصير الوحدة الترابية وسيخلق متاعب جديدة للمغرب، فكان الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا بمثابة تجفيف أحد الينابيع الأساسية لدعم بوليساريو، لقد انبهر الكل بمعاهدة بدت غريبة وعصية عن الفهم، إذ علقت صحيفة «الغارديان».

البريطانية في عددها ليوم 10 أكتوبر 1984، على الحدث باستغراب: «ليس من المعقول طبعاً أن يكون ملك المغرب المعروف بنزعته الليبرالية قد غيّر موقفه هكذا بالكامل لمجرد الأمل في قطع مساعدات القذافي عن جبهة بوليساريو أو من أجل إنعاش الاقتصاد المغربي الواهن بجرعات من النفط الليبي، فالملك الحسن الثاني أقدم فجأة على اتخاذ خطوة مدهشة حيث ربط نفسه بنظام سيء السمعة ينطوي على عداوة مكينة تستهدف وجوده شخصيا».

ليس الأجانب وحدهم من أصيبوا بالدهشة بل إن المسؤولين الليبيين والمغاربة أنفسهم لم يصدقوا قرار الراحل الحسن الثاني بالوحدة مع ليبيا، يروي السفير محمد التازي قصة ميلاد الاتحاد العربي الإفريقي على لسان الحسن الثاني أثناء لقائه به يوم 29 غشت 1984 يقول: «بعد

غد سيتم الاستفتاء على الاتحاد العربي الإفريقي مع ليبيا وبذلك تُفتح صفحة جديدة في المنطقة، وفي العالم العربي والإفريقي، هل علمت ألتازي بقصة هذا الاتحاد؟ قلت لجلالته لعله كان نتيجة لاتصالات ومحادثات طويلة مع العقيد.

جلالة الملك: أبدا، أنا نفسي دهشت عندما أعلنت موافقتي على الوحدة، قد أُبلغت أن مبعوثا ليبيا يحمل لي رسالة من العقيد وصل إلى الدار البيضاء، وهو السيد الزوي، فاستقبلته هو ورئيس المكتب الشعبي، وحضر المقابلة رضا اكديرة وإدريس البصري، وسلمني الزوي رسالة العقيد فقرأتها دياكونال بسرعة، ثم قلت مع نفسي، هذا القذافي الذي فشلت مشاريعه الوحدوية مع كل الجمهوريات التي تعامل معها، لم لا أدعه يجرب حظه مع ملكية لم يذخر جهداً ولا مالا وسلاحا لمحاربتها؟ عبرت للمبعوث الليبي عن موافقتي على كل الانتقادات التي وجهها العقيد للوضع العربي، وأننا إذا كنا عاجزين عن إقناع القادة العرب بتوجهاتنا، فعلينا أن نعطيهم المثال والنموذج، لماذا لا نحقق تعاونا مثاليا بين بلدينا؟

ويواصل جلالته طيب الله ثراه قائلا بعد أن غادر الوفد القصر عاد رضا وإدريس وعلامات الدهشة والاستغراب بادية على ملامحهما، وقال لي إدريس أن الزوي لم يصدق ما سمع، وكان يطلب مني أن أقرصه في ذراعه ليتأكد أنه صاح وليس بنائم، ويلح علي أن أعيد ما سمعناه من سيدنا، ويكرر حقا أني سمعت من جلالة الملك أنه مستعد لتحقيق الوحدة مع الجماهيرية؟

ويضيف جلالته ونظرت بعمق إليهما، ولعلي كنت أعرف ما يفكران فيه إن رضا انتقل بتفكيره إلى باريس وواشنطن، وما سيثيره إعلان الوحدة بين البلدين من ردود الفعل، وإدريس انتقل بفكره إلى الجزائر، وما سيكون

له من انعكاس على علاقة ليبيا بالجزائر، وتأثيره على وضع بوليساريو». (العلم عدد يوم 17 - 11 - 1999، وانظر كتاب السفير التازي «مذكرات سفير» الجزء الأول، مطابع الأنباء، ص 409 - 410).

وفي حواراته مع الصحفي إريك لوران أكد الملك الراحل أن هدف الوحدة مع ليبيا كان هو إخماد أحد المدافع التي تستعملها بوليساريو في قتل أبنائه في الصحراء.من يومها أصبحت الجبهة تسير على رجل واحدة مما جعلها رهينة للجهة اليتيمة الحاضنة، وهو ما كان له إسقاطات على الوضع الداخلي لقيادة بوليساريو بين تيار محمد عبد العزيز المراكشي الذي أغلق رأس الجبهة وسلم مفاتيحها للقيادة الجزائرية التي يرى في التحالف معها أمرا حتميا، وتيار البشير مصطفى السيد المتمركز في مخيمات لحمادة، الذي كان يرى في الخضوع والتبعية للجزائر انتحارا سياسيا، وظل يخاف على فقدان الدعم الليبي الذي سيكرس التبعية للجزائر ويحولها إلى كتيبة عسكرية تحت القيادة الجزائرية، لكن رياح الوقائع كانت أقوى من رغبة البشير السيد.

وقعت بوليساريو رهينة بيد المساند الوحيد بعد نهاية القطبية الدولية، فقد التقى الشرق والغرب أخيرا، بعد أن أشرقت شمس الديمقراطية، والقيم الكونية لحقوق الإنسان وانتصارات الاقتصاد الليبرالي، ولم يعد لمقولة الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا من مكان في عالم التكتلات الإقليمية.

رغم تأسيس بوليساريو في 27 فبراير 1976 لما أسمته الجمهورية العربية الصحراوية الشعبية الديمقراطية وتشكيل أول حكومة برئاسة محمد الأمين أحمد في 6 مارس 1976 فإنها لم تستطع الحصول على عضوية الأمم المتحدة ولا جامعة الدول العربية، ولم تعترف بها أي دولة

كبرى أو الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولا الاتحاد الأوربي، وهو ما جعلها ترتبط ارتباطا عضوياً بالراعي الرسمي الجزائر، وتتموج بانعطافاته، حدث ذلك في أكثر من منعرج.. فمع الاحتقان الداخلي الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينيات وانخفاض سعر البترول وتراجع الثقل الاستراتيجي الذي ظل يمثله بلد ثورة المليون شهيد، تقلص الدعم المالي الذي كانت تخصصه المخابرات العسكرية للجنة الوطنية لدعم التضامن مع الشعب الصحراوي التي تحولت إلى جهاز مدني تلعب به الجزائر كورقة لإبراز موقفها كداعم لقضايا التحرر ولحشد التأييد الداخلي لشرعية الحكم وتعبئة الجزائريين في غير قضاياهم الحيوية، وتقلصت معها الفضاءات التضامنية التي كانت الجزائر توفرها لبوليساريو داخل مدنها، هل هو محض صدفة أن يحرق المتظاهرون الجزائريون سنة 1988 مكاتب البوليساريو أثناء الانتفاضة، في ذات الوقت تتصدى القوات الجزائرية لقمع انتفاضة مخيمات تندوف في خريف نفس السنة؟

كان لقاء مراكش في فبراير 1989 بداية أفول نجم بوليساريو التي قدمت نفسها كحركة تحررية، لقد كان يعني مصادقة الجزائر على اتحاد متكون من خمس دول، النهاية الحتمية لجبهة بوليساريو ووضع رأسها على مقصلة تكتل إقليمي كانت أهدافه النبيلة كفيلة بإخماد كل بؤر التوتر في المنطقة، في ذات السياق كان إعلان الملك الراحل في خطابه الشهير عن أن الوطن غفور رحيم مصالحة وطنية مع جزء من أبناء المغرب الذين، في سياق تاريخي ملتبس، وجهوا رشاشات أنظمة منافسة نحو صدور إخوانهم، بدأ النزيف الداخلي للجبهة بعودة آلاف المواطنين النازحين من جحيم مخيمات تندوف بينهم الكوادر الكبرى المؤسسة للجبهة، وهو ما شكل ضربة قاسية لبوليساريو التي لم تعد قادرة على إخفاء تفتتها وسط الكثبان الرملية المتحركة بالصحراء في البلد المضيف.. لقد عاد الزورق إلى النبع.

عودة رموز لها مصداقيتها داخل المخيمات من المؤسسين الكبار أمثال عمر الحضرمي وأحمد ولد اسويلم ومصطفى البرزاني والبشير الدخيل ونور الدين بلالي وإبراهيم الحكيم وأيوب الحبيب وكجمولة بنت أبي وعبد العزيز حماتي رباني... وغيرهم كثيرون كان بمثابة نهاية الأحلام الوردية التي ظلت تسوقها بوليساريو، هذا النزيف سيوازيه نزيف آخر على المستوى الدبلوماسي.

فبعد استخدام الجزائر لثرواتها الطبيعية من غاز وبترول لدعم بوليساريو وشراء اعتراف الدول بالجمهورية الصحراوية المعلنة في 27 فبراير 1976، عبر تقديم دعم مادي أو إعانات عينية للدول الفقيرة في القارة السمراء أو أمريكا اللاتينية التي كانت تستخدمها النخب الحاكمة في شراء الأسلحة لقتل معارضيها أو تهريبها إلى الخارج ومراكمة ثروات الحكام من دينارات النفط الجزائري، ونجحت في استقطاب 75 دولة، كان كافياً مع تراجع الدور الإقليمي للجزائر بسبب انفجار الوضع الداخلي والانخفاض المهول في أسعار البترول، أن تسحب 45 دولة اعترافها بالبوليساريو في أقل من أربع سنوات بين 1997 و2001 لتبقى أقل من 30 دولة فقط، ست دول بأمريكا اللاتينية وأربعة من أسيا والباقي بإفريقيا بدأت تدريجيا تبارك التفاوض السياسي وترك القضية بيد الأمم المتحدة، حتى أنه في متم نونبر عام 2020 بلغ عدد الدول، التي لا تعترف بالكيان الوهمي 163 دولة، أي 85% من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ولم تنجح الجزائر في اختراق أي دولة أوربية أو عربية للاعتراف بجمهورية بوليساريو؟

ثمة ملمح آخر لنزيف بوليساريو يجد تفسيره في الأوضاع الداخلية بالمخيمات، إن الأمر يتعلق بملمح إنساني لأزمة الصحراء، إذ لم تستطع قيادة

الجبهة فهم التحولات الاجتماعية والوعي الجديد لدى السكان، خاصة من الأطر الشابة التي تلقت تعليمها بالخارج وبدأت تقارن أوضاعها المعيشية المزرية بزراعة الأوهام، ومع بروز الاحتجاجات القوية التي واجهتها قيادة الجبهة بالاستعانة بالقوات الجزائرية بأساليب قمعية شرسة، خلفت الكثير من التذمر في ظل غياب المساواة في تحمل أعباء الحرب، وتقاسم غنائم السلم، خاصة مع ظهور علامات الرفاه على بعض قياديي بوليساريو وعائلاتهم وزبنائهم التابعين، وهو ما يعني، ارتفاع تكلفة قيادة بوليساريو، والتاريخ يعلمنا أن ارتفاع تكلفة أي نظام معناه نهايته أو استمراره المؤقت بجرعات إضافية من القمع.. تلك حالة مخيمات تندوف اليوم.

وقد كشفت منظمات إنسانية عديدة استغلال قيادة بوليساريو للاجئين والمتاجرة بالمساعدات الإنسانية المخصّصة لهم كما فضحته منظمات داعمة مثل «فرنسا الحرية» و«الاتحاد الأوربي» وغيرهما.

ثمة صورتان متناقضتان بالمخيمات: المساكن الفارهة لقيادة الجبهة مقابل الخيام الواطئة لعموم السكان الذين تم تهريبهم بآليات عسكرية إسبانية في 1976، أو تم استقطابهم بمساعدة الجزائر بإغراءات مالية من مالي وموريتانيا وبعض دول الساحل الإفريقي، هذه الأوضاع جعلت السكان في المخيمات يستيقظون على حقيقة البريق الأسطوري الخاضع الذي تم صنعه منذ أواسط السبعينيات، وأحسوا كما لو أنهم شحاذين على الرصيف يتم المناداة عليهم مع كل زيارة لمنظمات إنسانية لتمارس بهم القيادة الأبدية التسول دون أن تقتسم معهم فوائد ما بعد إطلاق النار سنة 1991، في الوقت الذي ظلت تطالبهم وحدهم بتحمل الأعباء والأتعاب فقط.

مثل كتل رملية تتماوج مع الريح انزاحت الكثير من الأوهام، فيما ازدادت الأوضاع القاسية بالمخيمات بؤسا وزراية، وأضحى التوافق الاجتماعي

هشا، فيما بريق المغرب الآخذ في التحول في ظل استقرار مريح كان له تأثيره في مجرى تفكك الجبهة، إن الصورة الحقيقية للسكان بالأقاليم الجنوبية بدأت تزيل الكثير من الغشاوة عن الأعين، وأخذ يُشعل الحنين إلى لمّ شمل الأسر والعودة إلى الوطن الغفور الرحيم لذلك بدأ المشروع الانفصالي يتساقط مثل أوراق التوت.

ثمة ملمح آخر لنزيف بوليساريو وانهيارها من الداخل، يرتبط الأمر بضحايا السلم والفراغ والبطالة ونهاية الأوهام، لقد فرضت أوضاع الهزيمة العسكرية ميدانيا، بعد تشييد الجدار الأمني على امتداد الأقاليم الجنوبية للمملكة على خط ساحات القتال، واستسلام القيادة للأمر الواقع مع سريان مفعول وقف إطلاق النار في يناير 1991، فرض على مقاتلي الجبهة الدخول في حالة استرخاء وكسل، ومع هيمنة الأطر القديمة النافذة على مراكز القرار، وانقشاع غيوم أوهام التحرر وأمجاد الانتصار في ساحات القتال، بدأ العسكريون يتحولون نحو نشاطات جديدة، الكثير منها غير شرعي وذلك لسد العوز وضيق ذات اليد، كما أن وجود شباب مثقف ذي تكوين عال خارج اهتمامات الجبهة لمساعدته على الاندماج الاجتماعي وفسح المجال أمام كفاءاته، أجَّج اختلالات التوافق الاجتماعي الهش، وبدأت تخرج الأمور عن السيطرة من نمو مظاهر العنف الاجتماعي إلى الانتفاضات ذات الطابع السياسي كما حدث في 1988 أو التجاذب الذي حصل عام 1996 وتبادل الاتهامات بين الوزير الأول عبد القادر طالب عمر ورئيس البرلمان محفوظ علي بيبة، والمظاهرات التي أضحت تشهدها مخيمات الحمادة حتى يومنا هذا بشكل مكثف، لقد كانت انتفاضة أكتوبر 1988 أشبه بالربيع العربي المبكر في تندوف.. زاد من حدة ذلك ذيوع الأنترنيت وانتشار وسائط التواصل الاجتماعي اليوم، لم يعد ممكنا حجب تطور العالم عن أعين شباب صحراوي متعطش للحياة بالشكل الذي

يختاره لا كما يراد له كما جيل الآباء، لقد جاء العالم إلى تندوف ولم يعد ممكنا محاصرته في هذه الرقعة الأشبه بالثلث الخالي من الصحراء حيث لا ماء ولا زرع، جاء العالم المبهر بديمقراطيته ونسيم الحرية فيه، المنفتح المغري بمباهج الحياة، والنجاح في تواصل هؤلاء الشباب مع أترابهم وذويهم القاطنين بالأقاليم الجنوبية للمملكة..

إن ترهل تنظيم بوليساريو ووضع اللاسلم واللاحرب وغياب الديمقراطية الداخلية في ظل سياسة الحزب الوحيد، أو كما اختزل ذلك أحد مؤسسي الجبهة: «الحزب هو الدولة والدولة هي الحزب، والحزب هو الزعيم والزعيم هو الحزب».. هذا البعد الاستبدادي الذي كان بدعوى الوجود في حالة حرب أصبح القاعدة الثابتة في حالة السلم.

لقد انجلت الكثير من الفضائح من تحت الخباء الداخلي لجبهة بوليساريو، منها ما كتبه أحد رجالات الاستخبارات الكوبية في مذكراته «المانيفيكو» وهو يصف الوضعية اللاإنسانية للأطفال الصحراويين الذي تم انتزاعهم قسراً من المخيمات وتشغيلهم في قصب السكر وتحويلهم إلى قنابل إنسانية مدمرة.. وما حكاه الصحفيان الأستراليان «فيوليتا إيالا» و«دانييل فالشو» اللذان انخدعا بأسطورة التحرير وحين وصلا إلى مخيمات تندوف وجدا واقعا مغايراً، لذلك تم اختطافهما في 2 ماي 2007، وبعد تدخل ضباط الأمم المتحدة تم إبعادهما على متن طائرة تابعة للمنظمة الأممية إلى باريس، وقد أدلى الصحافيان لمنظمة «مراسلون بلاد حدود» بصور رهيبة لأشكال العبودية بالمخيمات وقالت فيوليتا إيالا: «سيكون لما ننشره اليوم حول معاناة السكان المحتجزين بمخيمات تندوف بليغ الأثر على الضمير الأوربي».

تلك أيضا كانت حالة الطفلة سلطانة التي استقبلتها عائلة إسبانية

في إطار التضامن مع جبهة بوليساريو، ورفضت العودة إلى تيندوف وحكت روايات تبدو كما لو أنها قادمة من زمن بعيد، حول استعبادها وخوفها من تعرضها من جديد إلى كل أشكال الاستغلال اللاإنساني في المخيمات، لقد أصبح الأمر يتطلب من المجتمع الدولي التفكير بشكل جديد في الجوانب الإنسانية لملف الصحراء بغض النظر عن الأطراف الفاعلة فيه ومصالحها السياسية والاقتصادية، ثمة جوانب معتمة من المآسي الإنسانية الحقيقية للقضية، وأبرزها تدهور أوضاع معيشة السكان بمخيمات تندوف وضياع مستقبل المنطقة التي تعيش كل لحظة تحت طائلة انفجار البركان الخامد، وعدم هضم حق شعوبها في الاستقرار والتنمية والتعاون والأمن..

كيف تتعايش القاعدة وداعش وبوليساريو في منطقة واحدة؟

إن ظهور أولويات جديدة بالمنطقة كالإرهاب والأمن الإقليمي والهجرة غير الشرعية خاصة بعد هجمة 11 شتنبر، وثبوت استغلال القاعدة لمنطقة الساحل بإنشاء قواعد قتالية جديدة، وبعد تصاعد عمليات تنظيم داعش بمالي وجنوب الجزائر وموريتانيا وتزايد حالات اختطاف رهان أجانب وإعلان تنظيم القاعدة بشمال إفريقيا عن مسؤوليته في كل تلك العمليات يدفع إلى دق ناقوس الخطر، خاصة مع هشاشة أنظمة الجوار واتساع متاهة الصحراء، ووجود أسلحة جد متطورة بيد مقاتلي بوليساريو الذين أصبحوا بعد وقف إطلاق النار في حالة عوز وبطالة غير مقنعة، وبعد انهيار نظام القذافي، خاصة مع وجود تقارير دولية تربط بين نشاط بوليساريو وتورط بعض أعضائها في عمليات تهريب البشر والسلع والمخدرات بعد ثبوت المتاجرة في المواد الغذائية وتحويلها إلى أسواق شرق الساحل أو شمال وشرق موريطانيا ومساعدة المهاجرين الأفارقة على التسلل إلى بلدان شمال إفريقيا بحكم درايتهم بجغرافيا الصحراء ووجود علاقة خفية مع عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذي لم يصبح مجرد فرضية أو شائعة في سياق الحرب النفسية بالمنطقة، سيجعل حركة بوليساريو، وحتى مع فشل خيارها العسكري ميدانيا، تلوح كل مرة باستعمال لغة السلاح والعودة إلى الحرب، لقد تم التهديد باللجوء إلى السلاح في 2001 لضرب سباق السيارات رالي باريس داكار خاصة مع ارتفاع درجة حساسية المنتظم الدولي لغول الإرهاب الذي اكتوت به الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، وهدد المرحوم محمد

عبد العزيز المراكشي وبعده إبراهيم غالي في أكثر من مناسبة بالعودة إلى الحرب واللجوء إلى العمليات العسكرية، وترويجها لخلق أفغانستان جديدة بالمنطقة، خاصة مع تحول منطقة شريط الساحل الإفريقي إلى مربع عمليات لعناصر القاعدة وتنظيم داعش، وانتشار الجريمة المنظمة خاصة مع تحويل الكوكايين طريقه إلى غرب الصحراء في اتجاه خط أوربا، وليس ما حدث مؤخرا بمعبر الكركرات إلا تعبيرا عن حالة اليأس والارتباط الذي دخلته قيادة بوليساريو التي لم تكن تعتقد تدخل القوات المسلحة الملكية بتلك السرعة والضبط عبر عملية جراحية بسيطة كانت أشبه بالنزهة العسكرية.

تقارير دولية عديدة أصبحت تؤكد حقيقة تورط عناصر من بوليساريو في التنسيق مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ومنظمات إرهابية في مقدمتها داعش، منها تقارير اللجنة المكلفة بالأمن القومي في الكونغريس الأمريكي، تقرير المركز الأوربي للاستخبارات الإستراتيجية والأمن، تقارير الاستخبارات البريطانية والألمانية منذ 2010.. ثمة خيوط متشابكة جعلت عناصر تنظيم القاعدة تستفيد من وضع جبهة بوليساريو، خزان أسلحة، جنود يعيشون البطالة، دراية بدروب الصحراء ومواقع الماء فيها، تجارة مشتركة في تهريب البشر والمخدرات والأسلحة...

منذ 1991 عاشت جبهة بوليساريو حالة من التراخي العسكري والدوخة السياسية، ومع استحواذ جزء كبير من قيادة الجبهة على مساعدات سكان المخيمات لحسابها الخاص، بدأ الجنود يعيشون حالة بطالة وعوز، لقد وجدت التيارات السلفية مشتلا خصبا للاستقطاب، وهو ما أشار إليه المركز الأمريكي للاستخبارات الإستراتيجية والأمن القومي في تقريره الذي نشره موقع «wikileaks»، مما ورد فيه: «إن بوليساريو أصبح أحد خزانات التجنيد الرئيسية لمنظمة القاعدة في المغرب الإسلامي»، وأكد

تقرير سابق للمعهد الأوربي للدراسات الإستراتيجية «أن غياب التعبئة وتأثر شريحة من بوليساريو بالفكر السلفي يصبان في الواقع، في مصلحة منظمة من قبيل القاعدة، التي لديها حاجة ماسة لتجنيد مقاتلين جدد، وذلك للمصالح المتبادلة بين الطرفين، هناك علاقة استفادة مشتركة بين التنظيمين: حاجة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لامتدادات محلية وحاجة حركة بوليساريو للاستفادة من الدعم المالي والزخم الإيديولوجي الذي تقدمه الجماعات الإسلامية المتطرفة، مما يسمح لها بإعادة تعبئة قواعدها».

مع دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، أصبح مقاتلو بوليساريو في دائرة الزوابع، وهو ما انعكس بدوره على المؤسسة العسكرية التي انتقلت من حالة الحرب المتميزة بالانضباط والصرامة، إلى نوع من التراخي وبروز التناقضات الداخلية والإحساس باتساع دائرة الفساد الإداري والمالي بين القادة العسكريين وانسداد الأفق السياسي مع الخضوع الكلي للقيادة الحالية لحسابات الجزائر في المنطقة، دفع الجنود الصغار إلى البحث عن مصادر للرزق في أنشطة التهريب، لقد أكد المعهد الأوربي للدراسات الإستراتيجية، الذي يوجد مقره في بروكسل، على وجود علاقة بين تفكك جبهة بوليساريو وتطور تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ووضع اليد على الجرح حين أثبت أن نشطاء الحركة أصبحوا أحد الروافد الرئيسية للاستقطاب من طرف تنظيم القاعدة، خاصة بين صفوف الشباب المعرضين للهشاشة وضيق الأفق، وأكد معهد «توماس مور» وجود تواطؤ في الشريط الساحلي الإفريقي بين الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات، خاصة مع تغيير طريق ترويج الكوكايين.. وتساءل ذات التقرير كيف أن منظمة إرهابية مثل القاعدة وجبهة بوليساريو تتعايشان في منطقة واحدة دون أن يقع بينهما أي احتكاك على امتداد أكثر من عقد من الزمن؟!

نفس التساؤل ذهب إليه الصحافي الإسباني، «تشيما خيل»، المتخصص في قضية الصحراء، في مقاله تحت عنوان: «الحرب والسلام: خداع جبهة بوليساريو»، وهو يكشف عن تورط عناصر من الحركة في قتل صيادين وجنود إسبان ووجه أصابع الاتهام إليها في عملية اختطاف الإسبانيين الثلاثة.

وقد نشر موقع «ميدل إيست أونلاين» وثائق رسمية تبرز أن «عمر الصحراوي» الذي تم تسليمه إلى موريتانيا في إطار صفقة الإفراج عن الرهائن الإسبان، معروف بانتمائه إلى جبهة بوليساريو.

وفي فبراير 2011 أوقفت عناصر الشرطة الموريتانية بنواديبو شخصا بحوزته حزاما ناسفا ثبت انتماؤه إلى الحركة الانفصالية.. وليست اعترافات عمر ولد أحمد ولد حامد المعروف باسم عمر الصحراوي ومحمد سالم ولد محمد الذي أقر أثناء محاكمته في غرفة الجنايات بنواكشوط بأنه جندي في جبهة بوليساريو وأنه عمل كمرشد لدى عناصر القاعدة التي عملت على اختطاف النشطاء الإسبان من موريتانيا عبر تسهيل فرارهم إلى مالي، إلا أحد الحلقات في مسلسل طويل أبطاله مقاتلو بوليساريو ومنظمات التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة بالمنطقة.

ثمة أكثر من واقعة متفرقة حدثت في النصف الثاني من العقد الأخير على طول شريط الساحل الإفريقي، منها تلك التي أشارت إليه، تقارير الاستخبارات العسكرية الألمانية والبريطانية من وجود تعاون بين أفراد من جبهة بوليساريو وعناصر من تنظيم القاعدة على مستوى التهريب الدولي بالمنطقة.

فوجود جيش في وضعية لا سلم ولا حرب، دفع بالعديد من مقاتلي بوليساريو، في ظل غياب مهن بديلة، إما إلى بيع أسلحتهم في السوق السوداء

التي يتحكم فيها وسطاء لهم علاقات واسعة بشبكات تهريب البشر والسجائر والمخدرات والسيارات، التي بدورها تخضع لحماية تنظيمي القاعدة وعناصر متطرفة محسوبة على داعش، أو يعملون بتنسيق مع عناصر التنظيم الإرهابي كأفراد أو كجماعات صغرى تعمل تحت رعاية زعماء السلفية الجهادية من شريط شرق موريتانيا وغرب الجزائر حتى تراب مالي، مقابل إتاوات تفرض على المهربين أو استفادة من وسائل دعم لوجستيكية أو معلومات حول شبكة الآبار ومناطق الماء، بحكم دراية المهربين بالخريطة السرية لمنطقة صحراوية ذات رمال متحركة.

فقد أشار خبير ألماني إلى أن مقاتلي بوليساريو من القبائل غير النافذة في قيادة الجبهة وجدوا أنفسهم في فقر مدقع، دفع ببعضهم إلى الانخراط في تنظيمات أصولية داخل مخيمات تندوف أصبح نفوذها يتزايد يوما عن يوم، وذكر تقرير لهذا الخبير العسكري، نشرته يومية «دير شبيغل» الألمانية على حلقتين في ماي 2011، «إن نسبة التدين قد ارتفعت بشكل مخيف، أصبح يهدد الجيل القديم من القيادة العسكرية لجبهة بوليساريو، التي ما فتئت تعلن عن أصولها الاشتراكية العلمانية، إن خزان الأسلحة المتطورة التي يتوفر عليها جنود بوليساريو تشكل لغما قابلا للانفجار في أي لحظة، كما أنه من السهل أن تقع، تحت إغراء سد حاجة هؤلاء الجنود الفقراء الذين يعيشون بلا أمل، في يد عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي».

غير أن تنامي الأصولية الجهادية في مناطق نفوذ الجبهة، خاصة من الغاضبين على إقصائهم وتهميشهم، يعتبر سلاحا ذا حدين، إنه تهديد حقيقي لاستقرار المنطقة أمام النفوذ المتزايد للتنظيمات الإرهابية، لكنه أيضا عنصر ابتزاز توظفه القيادة في مفاوضاتها مع الداعمين للجبهة، فقد

أوردت أوساط لا تخفي تعاطفها مع الأطروحة الانفصالية، واستنادا إلى عناصر قيادية في الجزائر، أن مسؤولي الاستخبارات العسكرية حين أبلغوا زعيم جبهة بوليساريو غضب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، من عدم تحكم المرحوم عبد العزيز المراكشي في الوضع الداخلي، بعد حادث التحاق القيادي في الجبهة محمد ولد سويلم بالمغرب، والنزيف الذي أصبحت تعرفه تندوف بعد امتلاء السجون الجزائرية بعدد كبير من الصحراويين الهاربين من جحيم المخيمات في اتجاه المغرب أو تجاه أوربا للبحث عن خلاص ذاتي، برر زعيم الجبهة ما يحدث بتنامي التيارات الأصولية ذات الميول الجهادية، لأنه يعرف حساسية الملف بالنسبة لبلد المليون شهيد الذي استنزفته العمليات الإرهابية للسلفية الجهادية للدعوة والقتال التي شكلت النواة الأساسية لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.

شرعية التمثيل.. من يمثل من؟

لقد اعتقدت بوليساريو أن الإبقاء على وضع الستاتيكو يمكن أن يحافظ على استدامة المشكل واستفادة قيادتها من مردودية الصراع المغربي-الجزائري، لكن برأي العديد من المحللين فوضع الستاتيكو هو الذي جرَّ الكثير من التناقضات على الوضع الداخلي بمخيمات تيندوف، فقد بدأت العديد من الأطر تعتبر القيادة قد تنازلت عن كل شيء لصالح المغرب ويدعون في شبه يأس إلى حمل السلاح لإركاع العدو وآخرون يشككون كليا في نزوعات القيادة وتبعيتها بحكم وضعها كل مفاتيح القضية بيد الحكم الجزائري، ومنها من يعارض كليا وضعية اللاسلم واللاحرب، بعد مرور 29 سنة على وقف إطلاق النار، ومنها من ينتقد الفشل الدبلوماسي والعسكري للقيادة، وفي الوقت الذي يقف بعضهم ضد الوضع الجامد، هناك من يزكي بعد التفاوض السلمي مع المغرب الذي بدأت هوامشه الديمقراطية تتسع، واستقرار السكان بالأقاليم الجنوبية يغري الكثيرين بالمصالحة الوطنية واعتناق ذويهم وأسرهم بالصحراء، فنحن أمام مجتمع صحراوي، القبيلة والدم فيه أكبر من الحسابات السياسية الضيقة.

هذا المركب غير المتجانس داخل بوليساريو فتح فجوات كثيرة في جدار الصمت الذي كتمته لسنوات قيادة الجبهة والذي بدأ اتساع كواته وفجواته يسمح بتداعي بوليساريو مثل حبات السبحة حين تكر الواحدة تلو الأخرى، فغياب الأفق سمح بتداعي مكبوتات أخذت تتدافع مثل تيارات زخمة في اتجاهات متناقضة من الراديكالية الإسلامية القريبة من رهانات القاعدة وتنظيم داعش، إلى تفضيل الكثير من الأطر الاستقرار ببلدان أوربا لمن وجد إلى ذلك سبيلا، ومع نزوح رموز قوية مؤسسة لجبهة

بوليساريو تتمتع بالكثير من المصداقية والثقة لدى الأطر ومختلف فئات سكان المخيمات إلى المغرب، أخذت القيادة تشعر بقوة النزيف، إذ مع عودة هؤلاء ومع انتفاضة سكان المخيمات في أكثر من محطة خاصة سنة 1988 و2005 بمخيمات أوسرد أو خروج خط الشهيد عن الجبهة، وما تعرفه مخيمات الحمادة من احتجاجات، بدأ يطرح السؤال حول من يمثل من؟

لم تعد، بأية حال جبهة بوليساريو، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الصحراوي كما يتردد الأمر في أدبياتها التي أصبحت مثل النسخ المكرورة التي تتغاضى عن معطيات الواقع، وتقفز على حقائق التاريخ، ضداً على المصالحة الوطنية واستقرار الوطن الذي بدا أنه عازم على تحقيق مصالحة حقيقية مع ماضيه وحاضره من أجل مستقبل أفضل، والدليل تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة مع النشطاء الصحراويين بالأقاليم الجنوبية.

ملمح آخر لتحول تجربة حركة بوليساريو من الحلم إلى الغبار -أستعير هنا عنوان كتاب للصديق المبدع عبد القادر الشاوي حول تجربة اليسار الجديد بالمغرب - ويتمثل في التجاذبات القبلية وظهور تمايزات اجتماعية بين أطر النعمة القليلة، وعموم سكان النقمة، وهو البعد الذي لم تلتفت إليه الكثير من الدراسات، ربما بحكم الجهل الموضوعي بمعطيات واقع صحراوي وثقافة خصبة لها خصوصياتها التي لم يفهمها سواء دعاة الإلحاق القسري أو الانفصال التعسفي، وهذه الحالة وحدها تبرز نوعا من الكسل الفكري أو القصور حتى في مجال اجتهاد القانون الدولي في معالجة ضيقة بالغة الخصوصية لأنها تعبر عن هوية متميزة خارج المفاهيم الاختزالية والرؤية التبسيطية والتسطيحية لمفهوم حق تقرير المصير

والشعب الصحراوي فمن أصل عشرين قبيلة صحراوية تم إنجاز تحالف بين قبيلتي الركيبات وأولاد ادليم في تركيبة قادة جبهة بوليساريو، وهو ما كان يعني حرباً إثنية حتى بالإقرار بالتمثيلية الكبرى لهاتين القبيلتين ونفوذهما الكبير بين القبائل الصحراوية، وهو ما يعني صعوبة تجاوز المعادلة القبلية وانعكاساتها في التمثيلية الرمزية في قيادة بوليساريو.

يمكن الجزم بأن جبهة بوليساريو قد تعاملت- لحظة التأسيس- بدهاء سياسي كبير مع البعد القبلي، إذ رفعت شعارات تحررية كبرى في محاولة للتخفيف من وطأة النعرة القبلية خوفا من تكلفتها السياسية على وحدة التنظيم، لكن بسبب غياب الديمقراطية والمركزة المفرطة لسلطة القرار، بدا أن القيادة سعت إلى إحلال القبيلة السياسية محل القبيلة الطبيعية والتي تشكل ميسما للانتماء إلى هذا الامتداد الجغرافي الصحراوي يقول أحد المتتبعين لشؤون بوليساريو والمتعاطفين معها: «يحسب لبوليساريو في بداية مشوارها، القضاء على القبلية ونعت معتنقيها بأبشع النعوت، غير أن الأمر لم يدم طويلا، فسرعان ما عادت الممارسات القبلية إلى الواجهة، وتفشت النعرات، نفس كادر بوليساريو الذي وأد القبلية هو نفسه الذي استدعاها في كل المحطات الحاسمة، لقد تغوّلت القبيلة.. كانت القبلية التي حاربتها بوليساريو مجرد عصبية بدائية، لكنها أنتجت أخرى أخطر منها ألف مرة القبلية السياسية، لقد تم تسييس الانتماء القبلي وقبْلنَة المواطنة، ومكمن الخطورة أن العصبية الأولى ساذجة وطبيعية والثانية خبيثة خبث السرطان، ما أن يتمكن من جسم حتى يفتك به».

إذا كانت عودة العديد من الكوادر المؤسسة لبويساريو إلى المغرب بمثابة إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، فإن خروج خط الشهيد بقيادة المحجوب السالك وبروز تيارات أخرى في منتصف فبراير 2009 من داخل

الجبهة، مثل التكتل الصحراوي المستقل بزعامة عبد العزيز ولد محمد المامي الذي رحب بمقترح الحكم الذاتي الذي وضعه المغرب، ومع النزوح الجماعي لقبائل بكاملها كما حدث مع لكجيجمات في 26 فبراير 2008، حوالي 100صحراوي يتجمّعون على الحدود الجزائرية الموريتانية كرد فعل على المؤتمر 12 للبوليساريو بتيفاريتي... أصبح يطرح مسألة التمثيلية، مع من يجب التفاوض؟ ومن الممثل الرسمي الذي يحق له التحدث باسم سكان مخيمات تندوف؟ وإذا كانت الأمم المتحدة أقرت أن أكثر من 80 بالمائة من الصحراويين ظلوا في الأقاليم الجنوبية للمملكة، وأن 20 بالمائة فقط هي من تم تهجيرها إلى مخيمات تندوف، هؤلاء الصحراويين الذين ساهموا في بناء مدنهم التي تطورت بشكل ملحوظ في زمن قياسي، ويتنافسون في الانتخابات المحلية والتشريعية ويصلون إلى إدارة المجالس المحلية والإقليمية والجهوية في الأقاليم الصحراوية وفي قلب البرلمان بالرباط، ويعقدون اللقاءات الدولية ويحضرون في المفاوضات التي جرت بين المغرب وبوليساريو، أليسوا ممثلين شرعيين يخوضون التنافس بشكل دوري وتنتخبهم ساكنة الصحراء لا ساكنة تندوف التي ليس لديها حتى الحق في المحاكمة العادلة فبالأحرى التصويت والانتخاب.

أكبر مسمار في نعش جبهة بوليساريو يتمثل في إعلاء المغرب من سقف مقترحاته الأممية للخروج من نفق أزمة عمّرت أكثر من اللازم، وكانت على حساب تنمية الوطن وتقدم مؤسساته في الممارسة الديمقراطية وتأهيل الإنسان المغربي ومشاركته السياسية الفاعلة في تسيير أموره، يتعلق الأمر بمبادرة الحكم الذاتي ، التي أعادت الاعتبار لسكان الصحراء وخصائص المنطقة كجزء من المصالحة الوطنية التي دشّنها المغرب وجبر الضرر، تصالح الإنسان والمجال، لقد تم وضع مفهوم تقرير المصير الذي ظل

المغرب يطالب به المنتظم الدولي لتصفية الاحتلال الإسباني للصحراء منذ 1964، في سياقه الحقيقي، المتمثل في حق السكان الصحراويين في تسيير شؤونهم بأنفسهم في ظل تصالح تام مع إرث التاريخ وامتداد الجغرافيا، في ظل سيادة مغربية، ولو كانت بوليساريو مستقلة في قرارها، لفهمت بحكم منطق الأشياء ضرورة تغليب الطابع الإنساني لقضية الصحراء، على الحسابات السياسية المتحولة والمصالح الأنانية الضيقة، لأن تقرير المصير لا يعني بالضرورة الانفصال حتى في أدبيات القانون الدولي، إن استحالة تنظيم الاستفتاء من خلال وصول مخطط التسوية إلى الباب المسدود، واعتراف عواصم الدول الكبرى بواقعية وجدية مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، وإقرار خبراء الأمم المتحدة من خافيير بيريز ديكويلار إلى فان فالسوم أن انفصال الأقاليم الصحراوية خيار غير واقعي وغير ممكن كحل للصراع بالمنطقة.. كل هذا كان يعني النزيف التدريجي لبوليساريو التي وقفت عند حدود جدار برلين، وكان لنموذج الجهات الانفصالية وحركات التحرر في التجربة الأمريكية أن يكون درسا مفيداً لبوليساريو في الخيارات الديمقراطية للمصالحة الوطنية، حين وضعت أسلحتها واندمجت في شكل أحزاب مشروعة أو منظمات مدنية معارضة، أو حازت نوعاً من التسيير الذاتي في ظل سيادة الدولة الأم، على قاعدة لا غالب ولا مغلوب.. زد على ذلك التصدي الكبير لدول أوربية ديمقراطية لمطالب الانفصال من داخل أوطانها، كما هو شأن إسبانيا التي تجد نفسها في وضع ميلودرامي بين دعم الانفصال خارج دائرة حدودها في مستعمراتها القديمة ورفضه في حدود وطنها!

لقد أضحى التوجه نحو المستقبل، والتفكير في الوجه الإنساني لقضية الصحراء أمراً ملحا على جميع أطراف النزاع، علينا أن نفهم جيدا نداء «الوطن غفور رحيم» والنظرة الأخوية المشوبة بطعم المصالحة

الضرورية التي قدم بها رئيس المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية كوركاس عرضه لزعيم بوليساريو الراحل لطي صفحة الماضي، معتبراً أن الإسلام يجبُّ ما قبله، وأنه مستعد لمساعدته على تولي رئاسة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية.

وهو الخيار نفسه الذي كان النائب الإسباني السابق في البرلمان الأوروبي أبيولس قد قدمه، وهو يستحضر التجربة الأمريكو لاتينية، حين اقترح أن تلغي بوليساريو الخيار المسلح وتلتحق بالصحراء بمقتضى مفاوضات مع المملكة المغربية لاستعادة الثقة وتحولها إلى قوة سياسية مندمجة في الحياة السياسية داخل الشرعية المغربية.

ولننصت لتصريحات منصف المرزوقي الرئيس التونسي السابق في حوار له مع جريدة «القدس العربي» وهو يعبر عن مجموع طموح الوحدويين في المغرب الكبير باستثناء النخبة العسكرية الحاكمة، وهو يقول دون الحاجة إلى أن يدير لسانه في فمه سبع مرات كما يفعل الدبلوماسيون والسياسيون العرب عادة: «كلما تقدمنا وَوُجد حل معقول للمشكل الصحراوي في إطار الحكم الذاتي داخل المغرب واتحاد مغاربي كبير إلا تقوم قوى معينة بنوع من الضربات الإرهابية لمنع ذلك. والناس التي تتحمل مسؤولية إفشال المشروع المغاربي هي التي تقف وراء عمليات بوليساريو الأخيرة التي لا هدف من ورائها إلا منع أي تقارب أو تحقيق للحلم المغاربي. وأنا لدي أمل في أن التغيير الذي سيحصل في الجزائر بتغيير القيادات وبالحراك وبالديمقراطية سيأتي بجيل جديد من الحكام تكون لهم الشجاعة والوطنية ليفهموا أن هذه السياسة التي ضيعت علينا أربعين عاماً يجب أن تنتهي وينبغي علينا اليوم أن ندخل في عملية إيجابية للتقارب بين الشعوب». ويضيف في ذات الحوار: «لا يمكن أن

نضحي بمستقبل مائة مليون مغاربي لأجل مائتي ألف صحراوي في حين إن هؤلاء يجدون أنفسهم معززين ومكرمين داخل اتحاد مغاربي وضمن الحكم الذاتي في الدولة المغربية. نحن نريد توحيد الدول ولا نريد إعادة التقسيم. لأنه إن قبلنا بذلك فما الذي سيمنع غداً من المطالبة بتقسيم الجزائر أو تونس؟ لقد كنا للأسف الشديد رهائن لدى مجموعة في النظام الذي ثار ضده الشعب الجزائري. وأملي الكبير في أن الجيل الجديد من الحكام الجزائريين الذي سيأتي به الحراك والديمقراطية هو من سيسعى إلى إنهاء هذه المشكلة وأن نبني اتحاد المغرب الكبير الذي لن يكون ببوليساريو وبتقسيم المغرب. هناك حل وهو الحكم الذاتي داخل المغرب ثم بناء اتحاد مغاربي أوسع يضم الصحراويين وباقي مكونات الشعوب المغاربية.»

في الإشكاليات القانونية التي ترتدي أبعادا سياسية، إذا تعارض تقرير المصير ومفهوم وحدة الدولة، فإن الأسبقية تعطى للوحدة، كي لا يصبح ذلك المفهوم مدعاة لتشجيع الانفصال وتمزيق وحدة الدول، ينضاف إلى ذلك أن أشكال التعبير عنه لا تخضع لمعايير واحدة، وإنما لأشكال تتماشى وطبيعة النزاعات الإقليمية والخلفيات التاريخية والقانونية، وإلا كان من حق منظمة الباسك الإسبانية أن تقرر مصيرها عبر الانفصال عن إسبانيا، مادامت تجاهر بذلك وحملت السلاح من أجله، كذلك يصبح من حق أي تنظيم مسلح يمارس العصيان أن يطالب بتقرير المصير لأنه على خلاف مع السلطة المركزية.. وقد رأى العالم الطريقة العنيفة التي واجهت بها القوات العمومية الإسبانية منظمي الاستفتاء حول انفصال إقليم كطالونيا عن المملكة الإسبانية، لقد توقفت دولة حقوق الإنسان لبرهة، ضد قرار سيادة الدولة على أراضيها!

نهاية الحرب.. بداية الدبلوماسية

من الناحية العسكرية كان رهان بوليساريو ومن يقفون وراء مده بأسباب الحياة على حرب العصابات، في وطن هو مبدع إستراتيجية حرب العصابات من خلال أحد أعمدة التحرير بالمغرب: الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي في حرب الريف، وذلك عبر تنفيذ هجمات خاطفة تلوذ بعدها بالفرار إلى الأراضي الجزائرية، كان رهان بوليساريو قد عرف المزيد من الانتكاس في ضوء إكمال القوات المغربية آخر تحصينات الجدار الأمني الدفاعي، الذي اعتبر ثورة في الاستراتيجيات العسكرية، خصوصا وأن بناءه على مراحل، كان يتم في وقت لم يكن فيه هدير المدافع قد سكت، أي أن القوات المغربية كانت تقوم بدور دفاعي على صعيد المعارك، وآخر على مستوى التحصينات التي همت بناء خنادق عميقة تُسيّجها أسوار ترابية عالية تضم أجهزة الإنذار المبكر التي تلتقط ذبذبات أي حركة من بعيد، ولم تفلح أنواع المناوشات في وقف تنفيذ البناء الذي حد من محاولات تسلل مقاتلي الجبهة داخل التراب المغربي.

لقد شكل بناء الجدار الأمني الذي يمتد على طول مسافة 5500 كلم، ويتكون من ستة جدران فريدة من نوعها، ملحمة كبرى في تاريخ الخطط العسكرية في صحراء تجسد فيها كل حبة رمل متاهة بذاتها.. فحتى نهاية 1975، كان الجيش المغربي كما لو أنه في نزهة عسكرية، إذ لم يطلق رصاصة واحدة، وكانت الكتائب الخمس من «كتائب المسيرة الخضراء» التي أنشأها الحسن الثاني، تضم كل واحدة منها حوالي 450 عسكريا بقيادة ضباط صحراويين وقدماء جيش التحرير ممن خبروا الجغرافية

السرية للمنطقة، من أمثال الرائد أبا الشيخ وباعلي ومحمد الخر ولحبيب حبوها والشريف المختار ولد الغيلاني ومحمد قنشار وغيرهم، بالإضافة إلى فيالق «السمارة وبوكراع وطرفاية» التي يبلغ عدد كل فيلق منها حوالي ألفي جندي.. بعد تثبيت قواعدها في السمارة والعيون وطرفاية، أخذت تقوم بتمشيط المنطقة وتقوم بجولات استكشافية، وكان من بين رواد هذه الفيالق، ضباط خبروا الصحراء سواء في حرب الرمال 1963 أو حرب الجولان عام 1973، من أمثال الطونجي ومحمد العجدامي ومحمد العابدين.. ومع بسط القوات المسلحة الملكية لنفوذها حتى منطقة وادي الذهب، لمّا انسحبت منها موريتانيا بعد أزمتها الداخلية، تم تعزيز الخطة العسكرية بإنشاء قوات مدمجة بين الجيش والقوات المساعدة لصد الهجمات المباغتة لعناصر بوليساريو، قادها رواد وضباط من أبناء المنطقة خاصة من قبائل أيت توسى أمثال أيدة التامك وامحمد مولاي والخرسي...

مع اشتداد القتال على الحدود الشرقية الجنوبية للمغرب، فرضت على القوات المسلحة الملكية مهمات جديدة تتمثل في تحصين المدن ذات الكثافة السكانية المتناثرة على مساحة شاسعة تقدر ب270 ألف كلم2 وحماية طريق الإمدادات والتموين العسكري من الهجمات المباغتة للعدو، كما في الهجوم على طانطان عام 1979، من هنا جاءت إستراتيجية الجدار الأمني الذي امتد بناؤه من 1980 إلى 1987، وتوقف المغرب عن بناء الجدار الأمني مع الحدود الجزائرية، من جهة لعدم خلق أي احتكاك على مستوى خرق الأجواء الجوية، ومن جهة أخرى كرسالة حسن نية تعبر عن أن المغرب ليس على أُهبة حرب مع الجار الشرقي، وتفادي أي تماس بري مع القوات الجزائرية، وأيضا لعدم ترسيم الأمر الواقع في مسألة الحدود بين الجارين.

لقد حد الجدار الأمني من فعالية كل الهجومات وحاصر مقاتلي بوليساريو وتلافى مباغتاتهم منذ 1987.. كان التوقف الفعلي لإطلاق النار مع آخر معركة قادها لحبيب أيوب في أكتوبر 1989 في كلتة زمور، حيث حُسمت المواجهة العسكرية لصالح القوات المسلحة الملكية.

على الصعيد السياسي لم يعد أمام بوليساريو من خيار آخر، سوى الإذعان بقوة إلى واقع الهزيمة.. لقواعد وأخلاق الصراع الآخر والحقيقي الذي كان يدور في الخفاء والعلن بين الجزائر والمغرب، مما أفقدها أي تأثير، وتحديدا عند توافر إرادة المصالحة والانفراج الذي كان في طريقه لأن يبدد كل الشكوك والمحاذير، لولا أن صعوبات وضغوطات ارتبطت بواقع الأزمة الداخلية في الجزائر طفت على سطح الأحداث من جديد.

الاتحاد المغاربي.. الوحدة تبطل الانفصال إلى حين

كانت الضربة قاضية بالنسبة لبوليساريو، حين اجتمع قادة الدول المغاربية وأقروا منح شهادة الميلاد لتكتل تاريخي واقتصادي وسياسي اسمه اتحاد المغرب العربي، الذي اعتُبر إنجازا تاريخيا يحسب للقادة المغاربيين في القدرة على استشراف المستقبل برغم أن لكل قطب إكراهاته وحساباته السياسية.

سيرى الاتحاد المغاربي النور في مراكش عاصمة الموحدين في 17 فبراير 1989، بما يحمل ذلك من رمزيات، في ظل إرهاصات كانت تطرق الأبواب والنوافذ مبشرة بتحولات قادمة كان يجب الاستعداد لها.. الأهم في تكريس هذا التوجه الذي سيصطدم لاحقا بالعديد من العراقيل، أنه لم يكتف باستحضار الروابط التاريخية والدينية واللغوية والجغرافية التي انصهرت فيها المنطقة، وإنما شملت إضافته النوعية، إقرار الجزائر للمرة الأولى بأن مكونات الاتحاد تضم خمس دول لا أقل ولا أكثر، أي استبعاد قيام كيان آخر على الحدود، يفصل بين المغرب والجزائر أو المغرب وموريتانيا، وهو ما كان يعني الوعي الجزائري بمردودية التكتل وثقل كلفة دعم كيان منفصل في التراب المغاربي، وهو ما أكَّدهُ بعد مرور نصف جيل على القمة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، اللواء الجزائري المتقاعد ووزير الدفاع الجزائري السابق، خالد نزار في تصريحاته لأسبوعية «لاغازيت» المغربية في عددها ليوم 10 مارس 2003 ، حين قال: «إن الجزائر ليست بحاجة إلى دولة جديدة بمحاذاتها».

كان هذا الإقرار الذي تحول إلى التزام مبدئي وسياسي وأخلاقي،

كافيا لتبديد الغيوم العالقة في سماء البلدين الجارين، وانسحب تفاهمهما بطريقة مباشرة على مسار الأحداث في المنطقة برمتها، فقد قطع مع سياسة المحاور التي كانت بصدد النشوء، مع بيان جربة بين ليبيا وتونس عام 1974 ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، وتحديدا عندما نزعت الجزائر وموريتانيا وتونس نحو إبرام معاهدة الإخاء والوفاق والتعاون في 19 مارس 1983، في مقابل إبرام المغرب وليبيا معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي عام 1984 في لقاء وجدة.

تطلب اختيار السير على هذه الطريق خطوة شجاعة متبادلة، لا مكان فيها لأي حسابات ضيقة أو مصالح شوفينية، وكما أن الجزائر انخرطت على عهد الرئيس الشاذلي بن جديد في مسار خطة التسوية التي كان بإمكانها أن تجنب المنطقة مضاعفات التوتر، قبل أن تعيد النظر في التزاماتها المعبر عنها صراحة في معاهدة مراكش، فإن الملك الراحل الحين الثاني لم يمانع في رد التحية بأجمل منها، عندما وافق على استقبال أعضاء قياديين من بوليساريو، ولم يكن يهمه الإطار الذي اندرجت فيه تلك المقابلة، بقدر ما كان يعنيه أن تُسهم في خلق أجواء مشجعة للمضي قدما على طريق التسوية السلمية، وقتذاك أصغى الملك الراحل الحسن الثاني لكلمات تصدر من أفواه جزء من أبنائه ممن كانوا يوجهون المدافع ضد السكان الآمنين في الأقاليم الصحراوية، ولاشك أنهم بدورهم استمعوا بإمعان إلى عرضه الذي لم يكن يخلو من صفح وتسامح ومد اليد لبناء المستقبل في إطار الوحدة المغربية.

كسرت مقابلة مراكش التي سيكون فيها للمكان دلالاته القوية والموحية، حواجز نفسية وسياسية، وفُهمت الرسالة في الجزائر بأنها تزيد عن السعي لإيجاد حل مشرف، نحو المساعدة في جمع الشمل عبر إزاحة العوارض

التي كانت تحول دون بناء الثقة بين المغرب وجاره الشرقي. فعل الحسن الثاني ذلك لأنه يؤمن بما صرح به في كتاب «ذاكرة ملك»، إذ يقول: «ليس بإمكاني تغيير موقع كل من المغرب والجزائر ويجب أن يتذكر المغاربة والجزائريون دائما أنهم لن يقدروا على تغيير موقع بلديهم».

اعتُبر التزام الجزائر بالمضي قدما في مشروع البناء المغاربي كافيا لأن يشجع المغرب على الإقدام على مبادرة جريئة من هذا النوع، بعد أن كان أقصى ما تتوق إليه بوليساريو أن يُصغي إليها المغاربة كطرف معني بالتطورات، وإن كان واضحا أن الإصغاء لا يعني الاعتراف بشرعية تمثيليتها، مادام أن تلك الشرعية هي أساس البحث في أي تسوية.

بيد أن الالتزام بالبناء المغاربي في إطار الدول الخمس، وكذا محاولة إزاحة الحواجز النفسية والسياسية التي نمت بين الإخوة الأعداء، كان هو المحرك الأساسي لانطلاق الحوار، مادام أن الأبعاد الإستراتيجية لهذا الخيار المغاربي تكفل إذابة الخلافات وتصون وحدة وسيادة الدول، سيما وأن المعاهدة التأسيسية ذات المرجعية الواضحة تحظر استخدام أراضي أي دولة مغاربية كقواعد لحركات معارضة ضد أي من الدول المغاربية، فقد نص الفصل 115 من الميثاق المؤسس لاتحاد المغرب العربي على التزام الأطراف الموقعة عليه: «بعدم السماح في ترابها لأي نشاط أو حركة قد تهدد الأمن والوحدة الترابية للدولة العضو أو تهدد نظامها السياسي أو الانضمام إلى أي تحالف عسكري أو سياسي موجه ضد استقلال تراب الدول الأعضاء الأخرى»، وهذا ينسحب بالدرجة الأولى على بوليساريو كحركة مسلحة، وُظفت أساسا لمناهضة هذا التوجه.

بعد ذلك بسنوات، وعندما أصبح الاتحاد المغاربي تكتلا يُنظر إليه بكثير من التقدير والفعالية، إلى درجة أن دولة مثل جمهورية مصر العربية طلبت

الانضمام إليه، حين بدا لها أن إشعاعه في طريقه لأن يعيد ترسيم موازين القوى عربيا وإفريقيا وأوربيا، كونه أكبر تجمع بهذه المواصفات، التئم في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط قبالة العيون الأوربية.. سيحدث انعطاف سلبي في مساره.

ولأنه بني أساسا على روح وفاقية بين الجزائر والمغرب، فإن الاستهداف سيركز على الجار الجزائري، في ضوء تداعيات الأزمة الداخلية التي دفعت الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الاستقالة، ثم امتدت الأيادي الآثمة إلى اغتيال خلفه الرئيس الجزائري محمد بوضياف الذي كان يجسد الشرعية التاريخية في صراع السلطة داخل الجزائر، يروي وزير الدفاع الجزائري سابقا، اللواء خالد نزار لأسبوعية «لاغازيت» في 10 مارس 2003، أن الرئيس بوضياف «طلب مني شخصيا التخلص من هذا العبء»، يقصد جبهة بوليساريو واقترح حلا وفق صيغة «لا غالب ولا مغلوب»، لإيجاد مخرج للقضية التي اتضح فيها الصراع بشكل غريزي بين المغرب والجزائر، بالشكل الذي تحول إلى نرجسيات جريحة تبحث لذاتها عن مجالات حيوية لتصريف آلامها الذاتية على حساب مستقبل أمة ومسار شعب.

كانت الأحلام كبيرة في محاولة جعل اتحاد المغرب العربي تكتلا إقليميا يصلح كأرضية لفض النزاعات وتحطيم الحواجز النفسية بين البلدان الخمسة، وفضاء لإنضاج الرؤى حول العلاقات المشتركة والقضايا المصيرية بُغية خلق جو من الثقة بين الأطراف المعنية في جو من التعايش والتفاهم والتعاون وحسن الجوار.

في مراكش يوم 17 فبراير 1989، حين اصطف القادة الخمسة معلنين في القمة التأسيسية ميلاد اتحاد المغرب العربي، بدا كما لو أن هناك

إرادة مشتركة لوصل العناصر المشرقة في التاريخ بين الحاضر والماضي، حين اجتمعت الأحزاب المغاربية: حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري في طنجة بين 28 و30 أبريل 1958، ونظرا لانشغالات الدول المكونة بإشكالات التحرير ومحاولة بناء الاستقلال، فقد تأخر إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي لتنشيط الروابط الاقتصادية بين الدول الثلاث إلى سنة 1964.

كانت السنوات الممتدة بين 10 يونيو 1988 حين التقى القادة الخمسة لدول المغرب العربي بزيرالدة على هامش القمة العربية المنعقدة بالجزائر، وشكلوا اللجنة المغاربية العليا لإعداد الظروف المادية والتنظيمية لتأسيس الاتحاد، وهي اللجنة التي عقدت اجتماعها الأول بالجزائر العاصمة في 13 يوليوز 1988، حيث تكاثفت اللقاءات لإعداد القمة التأسيسية.. وبين 2 و 3 أبريل 1994 بمناسبة انعقاد الدورة السادسة لاتحاد المغرب العربي بتونس، كانت تلك السنوات بمثابة العصر الذهبي لعلاقات الدول الخمس التي عادت بالفائدة على المنطقة ككل، وعلى أبرز الفاعلين فيها على الخصوص (المغرب والجزائر).

ظهرت في غضون ذلك محاولات لجر البناء المغاربي إلى الوراء، من خلال إحياء الخلافات الجزائرية- المغربية حول قضية الصحراء مجددا، وتحديدا في غشت 1994، لم تعد تحكمها أوفاق الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، اهتزت أركان الأسس السليمة لذلك الصرح، وانهارت الكثير من الأحلام التي شُيدت على ضفافه، بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

كانت النتيجة مشجعة في بداية الأمر، ليس فقط بالنسبة لحَلحلة الأوضاع في منطقة الشمال الإفريقي، ولكن أيضا على صعيد تعاطي

المنطقة مع استحقاقات عربية هامة، من ذلك أن المغرب سيضع يده في يد الجزائر والمملكة العربية السعودية في تحركات هامة، تمثلت في الدور الذي اضطلعت به لجنة الحكماء الثلاثية في إنهاء الأزمة اللبنانية التي أدت إلى اتفاق الطائف، فقد عادت المنطقة المغاربية مرة أخرى إلى واجهة الأحداث كدرع قوي لدعم القضايا العربية العادلة.

من المفارقات التي تدعو إلى التأمل أن الأزمة اللبنانية التي بلغت ذروتها في عام 1975 بتزامن مع اندلاع قضية الصحراء في الجناح الغربي للعالم العربي، وجدت طريقها إلى الانفراج عبر مساع حميدة بذلها المغرب والجزائر والسعودية، في حين أن قضية الصحراء التي تعني الدولتين الجارتين: المغرب والجزائر استعصى حلها، وإن توسطت المملكة العربية السعودية نفسها في الملف مرات عديدة!

على صعيد العلاقات المغاربية- الأوروبية ستبدأ معالم حوار أنداد، مبعثه أن الشركاء المغاربيين باتوا يشكلون ثقلا حقيقيا في المفاوضات ذات الارتباط ببناء علاقات جديدة، وكان في الإمكان، لو تم الحفاظ على هذه الدينامية، أن تحقق الأطراف كافة مكاسب أشمل، بدل الحوار الانفرادي الذي كان عنوان ضعف وتشرذم، غير أن إطار الحوار المغاربي- الأوروبي، سيستقر عند هواجس أمنية أكبر من خيار الشراكة الشاملة، ولا يُعزا ذلك فقط إلى تغلغل الهاجس الأمني لدى الأوربيين، على خلفية تنامي الهجرة غير الشرعية والإرهاب والمخدرات ومظاهر الانفلات الأمني فحسب، وإنما أيضا إلى ضعف المُحاور المغاربي الذي كان يذهب إلى المفاوضات بعقلية أحادية أفقدت المنطقة قوتها الاقتراحية المفترضة.

كما تأثرت العلاقات المغربية- الجزائرية بقضية الصحراء، سينسحب الموقف ذاته على وضع الاتحاد المغاربي الذي سيدخل إلى غرفة الإنعاش

بعد أن أصيب بغيبوبة لم يفق منها بعد، فقد عُلقت أجندة البناء المغاربي الذي كان يُفترض أن يقوم على أسس سليمة وثابتة وموضوعية، لا مكان فيها لأي نزعة تروم التفرقة وتمزيق وحدة الدول المكونة لهذا الفضاء.

بديهي أنه في ظل الدور الذي كان يجب أن يضطلع به البلدان الجاران للدفع قُدما بعجلة المسار المغاربي، فإن الرهان ظل يفرض الإبقاء على مسؤولياتهما المتكاملة لجر قاطرة البناء، كما في تجربة ألمانيا وفرنسا بعد الحرب الكونية الثانية، والتي كانت وراء تأسيس السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية ومعاهدة شينغن لاحقا، إلا أن الجزائر تنكرت في هذا النطاق لمتطلبات التعاون وحسن الجوار وسعت إلى تحويل اقتصاد تكاملي بين البلدين إلى اقتصاد تنافسي في ظل حسابات سياسية تختلط فيها جراحات التاريخ بأنانية الزعامات وطموحات الهيمنة، لذلك رفضت كل المساعي والأيادي البيضاء التي مدها المغرب من أجل إعادة فتح الحدود البرية المغلقة خاصة على عهد الملك محمد السادس.

لا يمكن تصور بناء اتحاد مغاربي متكامل وفعال في ضوء استمرار سياسة الانعزال، ولا يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي، في وقت تعطلت فيه مشاريع ذات أهمية بالغة في اقتصاديات الحدود.. والحال أنه لا يمكن أيضا الحديث عن تنسيق في المواقف لدى محاورة الشركاء الأوروبيين أو الأمريكيين أو غيرهم، في غضون استمرار سياسة العداء التي تحاول أن تخلق من اختلافات هامشية، تناقضات جوهرية بين المغرب وشركائه الاستراتيجيين.. بل أكثر من هذا فإن حفر كيلومترات من الخنادق ونشر الأسلاك الشائكة على طول الحدود بين البلدين، لم يكن يعني سوى تعميق التباعد النفسي الحاصل بين الجزائر والرباط.

سيكون لافتا أنَّ تنكر الجزائر لالتزاماتها إزاء الاتحاد المغاربي، لم يكن مبعثه تأثير الخلافات الناشئة مجددا بينها وبين المغرب فقط، ولكن بالأساس كان ذلك التنكر يراد به نفض اليد من التزامات وتعهدات، قضت بأن تكف الجزائر عن تشجيع أي نزعة انفصالية، كما ينص على ذلك ميثاق الاتحاد المغاربي، وعلى أقل تقدير كان مطلوبا منها التزام الحياد في إدارة صراع، كثيرا ما ظلت تردد أنها ليست طرفا فيه، أو دعم جهود الحلول السلمية التي تباشرها الأمم المتحدة أو منظمة الاتحاد الإفريقي بالمنطقة.

دلالات ذلك أن الجزائر لم تتراجع عن المشي على سكة الاتحاد المغاربي، لأن علاقاتها مع المغرب تضررت نتيجة أحداث أطلس-أسني في صيف 1994 بمراكش، يوم فرض المغرب نظام التأشيرة على الجزائريين القادمين إليه، وردت السلطات الجزائرية بقرار إغلاق الحدود الذي كاد يشبه الإعلان عن الحرب من طرف واحد، فهذه خلافات كان بالإمكان تدبيرها بوسائل أقل مدعاة للقلق والتصعيد، ولكنها رأت من منطلق الخوف من انفلات ورقة الصحراء من بين أيديها، أن لا سبيل لمعاودة التمسك بالقضية التي تتمحور حولها ومن خلالها كل حساباتها الداخلية والخارجية، إلا من خلال دفع الاتحاد المغاربي نحو منعطف الباب المسدود، وليس هناك منفذ أقرب لتحقيق هذا الهدف سوى الإمعان في تصعيد الخلافات بين البلدين التي ستتخذ طابعا استثنائيا، من خلال الإصرار على سريان مفعول إغلاق الحدود البرية، على رغم كل المساعي التي بُذلت لتحقيق الانفراج.

تحولت أوضاع الحدود تبعا لذلك إلى مركز جذب، من جهة لأنه لم يعد واردًا إحراز أي تقدم على طريق استعادة خطوات البناء المغاربي، من

دون إيجاد حل لهذه الإشكالية، ومن جهة ثانية لأن التصعيد الجزائري في مواجهة المغرب أصبحت له مبررات من وجهة نظر الحكم الجزائري، وهو حل قضية الصحراء التي يدعي البلد الشقيق أنه غير معني بها، وفي ذات الآن يقوم بكل المساعي من أجل استدامة النزاع بالمنطقة وعرقلة جهود الأمم المتحدة في إيجاد حل سلمي وعادل، وهو ما ستكون له عواقب وخيمة، أقلها أن علاقات البلدين ستقف على حافة الانحدار نحو المزيد من التدهور.. يصف صحافي جزائري في مقال له بجريدة «لوماتان» الجزائرية تحت عنوان «لماذا تكره الجزائر المغرب؟» الخلفية التاريخية لهذا الوضع قائلا: «إن النخبة الجزائرية تعيش مشكلة حقيقية مع المغرب، إنها تؤاخذ عليه ما تسميه «النرجسية التاريخية»، أي كونه أقدم دولة/ أمة في المنطقة، وأنه يتصرف باعتباره كذلك.. لقد ربت الجزائر أجيالا بكاملها على فكرة كون مغرب قوي يشكل بالضرورة خطرا على الجزائر، لأن «نزعة التوسع راسخة في جينات الإمبراطورية الشريفة»، إنها وراثة أفكار وتصرفات توضح انخراط مجموع الصحافة الجزائرية، دون تحفظ، في الخطاب الرسمي، ولا يستطيع المغرب شيئا في مواجهة هذا الهذيان الهوسي- الاكتئابي؛ سوى أن ينتبه إليه ويأخذه بعين الاعتبار، أي أن يستعد لجوار عدواني سيستمر لفترة طويلة، لأنه لا وجود لسياسة يمكنها تعويض سرير التحليل النفساني.» (le matin dz عدد 29 أكتوبر 2013).

لن يقف الأمر عند هذا الحد، ففي أي استحقاق ذي أهمية إستراتيجية تُخلف الجزائر موعدها مع التاريخ ضد الإذعان إلى الحقائق، ذلك أن سياساتها المعطّلة، لا تنحصر عند منطقة الشمال الإفريقي فقط، وإنما تحاول أن تتعداها إلى فضاءات أخرى، من قبيل العمل على إقحام جبهة بوليساريو في منظومة الحوار الأورو إفريقي، أو الحوار العربي مع بلدان

أمريكا اللاتينية، ينضاف إلى ذلك أنها رفضت التعاون في التصدي لظواهر عبر وطنية يجهر العالم برمته بخطورتها، من قبيل التصدي للهجرة غير الشرعية أو التهريب أو تنسيق الجهود الإقليمية في الحرب على الإرهاب.

ثمة وهم كبير ظل يُكيّف المواقف الجزائرية، يكمن في أنها تصورت أنها عن طريق عائدات النفط التي تستغلها في غير جهود تنمية بلادها والنهوض بأوضاع شعبها، يمكنها أن تشتري المواقف وتؤثر في السياسات، وهذا وحده كاف للدلالة على ما تدعيه دفاعا عن المبادئ في قضية الصحراء، والذي لا يخلو من استهتار بتلك المبادئ التي تُخضعها لحساباتها حين تريد وتتنكر لها حين تريد.. لكن سوق تذبذب أسعار النفط كان ينعكس بشكل كبير على تذبذب المواقف صعودا وهبوطا.

بسبب هذا الوهم الذي يؤثر في خلفيات صناعة القرار في قصر مرادية، وعلى امتداد المواقع العسكرية والاستخباراتية التي تدير السياسة الجزائرية، استمرت الجزائر في عنادها ضد كل المساعي الحميدة التي بُذلت لإنهاء نزاع الصحراء، أكان ذلك عبر الوساطة المعلنة وغير المعلنة، أو في سياق مناهضة المنطق الذي تتبناه الأمم المتحدة والذي يُبرز انحسار الاجتهاد في مجال القانون الدولي في قضية الصحراء الغربية، والتي يبدو كما لو أن على المغرب أن يدفع ضريبة كسل القانون الدولي على حساب وحدته الترابية.

ولأنها أحرزت منعطفات في بعض المواقف، كما في تجربة الوسيط الدولي السابق جيمس بيكر الذي كان أكثر حماسا لفكرة الحكم الذاتي، قبل أن يتعرض لضغوط لوبيات النفط ويطرح صيغة مناقضة لمنطلقاته السابقة، أو مع المبعوث الأممي السابق كريستوفر روس الذي عاشت معه الجزائر عمرها الذهبي، فقد أمعنت في هذا السلوك الذي يمنحها شعورا

بأنها يمكن أن تؤثر في مجريات السياسة الدولية.

غير أنها حين تُواجَه بمواقف حاسمة وجريئة، كتلك التي تَبَنَّتها عواصم غربية عدة، دعت إلى قيام حوار مغربي- جزائري للبحث عن حلول مناسبة وتوافقية للمعضلات القائمة، تعود إلى ركب موجة بوليساريو، في محاولة للإيحاء بأن الجبهة وحدها المعنية بالتسوية مع المغرب، لكنها في الوقت ذاته لا تترك لبوليساريو نفسها حرية الحركة أو استقلالية القرار، يقينا منها أن مجرد خروجها من تحت الطوق سيُفقد الجزائر أهم ورقة، تتصور أن في الإمكان التلويح بها دائما في الحسابات السياسية الإقليمية.

في هذا السياق، تبدو ليبيا، الحاضن الأول لبوليساريو، أكثر انسجاما مع خطابها وطموحات زعيمها الراحل في دعم ومساندة جبهة بوليساريو من شعارات التحرير وطرد المستعمر إلى مبادئ الوحدة ومعاداة الأنظمة الرجعية، حيث أوقفت مساندتها لبوليساريو في بداية الثمانينيات مع إعلان قيام الاتحاد العربي الإفريقي وفيما بعد مع قيام اتحاد المغرب العربي، على خلاف الجزائر التي ترفع شعار معاداة الاستعمار وتدعم دولا عُظمى من دول عدم الانحياز ابتلعت أقاليم عديدة بالجملة، وتناهض ما تسمّيه بالسياسة التوسعية للمغرب وتطالب بتقرير مصير «الشعب الصحراوي»، في الوقت الذي تقاوم فيه حق أقلّيات عرقية ولغوية في الحكم الذاتي من القبايل إلى الطوارق، وترفع السلطات الجزائرية شعار أنها غير معنية بالصراع في الصحراء في ذات الآن تنوب عن الصحراويين وحقهم في تقرير مصيرهم حين تقترح مبدأ تقسيم الصحراء وتقف ضد خيار الحكم الذاتي وتطالب باستقلال الصحراء ثم تقول إنها فقط مع إنهاء الاحتلال.. لعل هذا ما جعل جاك روسيليني، الأستاذ الباحث بمعهد الشرق الأوسط، الذي يوجد مقرُّه بواشنطن يقول: «إن الجزائر رغم

أنها لم تتقدم بمطالب ترابية في الصحراء، إلا أنها تبقى مع ذلك طرفا رئيسيا معنيا بالنزاع، بسبب مصالحها الإستراتيجية الخاصة في المنطقة والقضايا الحدودية وتطلّعاتها للهيمنة».

في كتابه «جزائر بوتفليقة»، يوضح جون جولي: «بحكم تواجده في الصحراء الغربية، يحافظ المغرب على علاقته العريقة مع إفريقيا السوداء ويراقب فوسفاط بوكراع الذي يساعده، إضافة إلى منتوجه التقليدي، في التأثير على الأسعار العالمية، وبسعيهم إلى فرض جبهة بوليساريو في الصحراء الغربية، يطمح الجزائريون إلى أن يكون لهم منفذ مباشر على الأطلسي والحكم على المغرب بأن يظل بلدا فلاحيا، وتلزم هذه العرقلة الجنرالات المرتبطين بالحرس الفرنكفوني القديم لجبهة التحرير الوطني، التي برغم ضعفها اليوم لا تزال قادرة على خلط الأوراق، لم يستسغ هؤلاء هزيمتيهما العسكريتين أمام الجيش المغربي: الأولى أثناء الصراع الحدودي بين 1963 و1966؛ والثانية في امغالا سنة 1976، حين تمكن المغاربة من رد الجزائريين، القادمين لمساعدة جبهة بوليساريو، على أعقابهم». إننا لا نزال نعيش إسقاطات الستينيات والسبعينيات.

سلب بوليساريو استقلالية القرار السياسي كان يعني مزيدا من نزيف الجبهة الداخلي وصعودها نحو الهاوية، وفيما كان ممكنا أن تكون القاعدة السياسية المتحكّمة في الخطاب المغربي هي «الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائه»، ويقابل العناد الجزائري بتصعيد مماثل وهو ما كان سيضع المنطقة على فوهة بركان، لكنه برغم الواقع الذي يعلو ولا يُعلى عليه، ومنذ استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية بطريقة سلمية منذ المسيرة الخضراء سنة 1975، فإنه ظل منفتحا على كل مبادرات إنهاء الصراع بالمنطقة، لأن الأمر يتعلق فقط بمعادلات سياسية على السطح،

لأن الاحتراب، الذي استهدف وحدته الترابية، واقع بين إخوة وأبناء أسرة واحدة، إذ عملت الجزائر على نقل الصراع من إطار التاريخ والجغرافيا إلى خلق صراع بين البشر بين أغلبية السكّان المتشبثين بالوحدة قلبا وقالبا، والمحتجزين من أبنائه في وضع لا إنساني على التراب الجزائري، وبين المتاجرين بالقضية على حساب استقرار المنطقة تحت ضغط إغراء مادي أو وهمي يعادي أحلام وحق وطن في وحدة ترابه وطموح أجيال في تنمية مناطقها وشراكتها مع بعضها.

مأزق العلاقات المغربية - الجزائرية

في كل مرة تواجه فيها الجزائر مأزقا حرجا، تبادر إلى التلويح بمواقف أقرب إلى العقلانية، لكنها سرعان ما تعاود النظر فيها عند أول منعطف يقتضي ترجمة الأقوال إلى أفعال في علاقاتها مع الجار المغربي، إلى درجة أنها لا تثبت على موقف واحد أو مرجعية منسجمة لا يعتريها التناقض.

في وقت سابق كانت ترهن تطبيع العلاقات مع المغرب بالانصراف إلى مواجهة الملفات الثنائية ووضع قضية الصحراء بين قوسين.. وحين سايرها المغرب في هذا التوجه، من منطلق أن قضية الصحراء توجد بين أيدي الأمم المتحدة، أعادت النظر في طرحها القديم، وبدأت تشترط حل قضية الصحراء ضمن أسبقيات البحث في إعادة تطبيع العلاقات الثنائية.

مصدر التناقض في الطروحات الجزائرية، أنها لا تريد لملف الصحراء أن يمضي على طريق الحل، كما لا تريد للعلاقات مع المغرب أن تخطو في اتجاه الانفراج، وحتى لو صدقنا مقولة الرؤية الشمولية التي تجمع بين كافة الملفات، فإن أول ما يتطلبه الموقف هو أن تبادر الجزائر إلى دعم جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى بلورة معالم الحل السياسي.

ينسحب الموقف ذاته على وضع الاتحاد المغاربي الذي تأثر سلبا نتيجة استمرار الخلافات المغربية- الجزائية حول ملف الصحراء، وأجندة البناء المغاربي الذي يفترض أن يقوم على أسس سليمة وثابتة وموضوعية، لا

مكان فيها لأي نزعة تروم التفرقة وتمزيق وحدة الدول المكونة لهذا الفضاء.

في صورة شديدة الاختصار تريد الجزائر أن تتملص من مسؤولياتها حيال دعم كيان يخدم إستراتيجية الصراع لا المصالحة بالمنطقة، اسمه بوليساريو، مادام ارتبط بها حد التصاق الجلد باللحم والعظم، ولأن هذا الالتصاق جلب عليها المزيد من الانتقاد، فإنها سعت في الأعوام الأخيرة للعزف على وتيرة مفادها: إذا كانت الاتهامات المغربية تربط وجود بوليساريو الخارج بدعم الجزائر، فكيف يجب تفسير انبثاق بوليساريو الداخل؟

كان في إمكان هذه التخريجة أن تكون ذات معنى، لو أن الجماعة الانفصالية في الداخل كانت كلها تشكل تياراً قائم الذات وله أطروحته أو أنها كانت مستقلة في تمويلها وتأطيرها وتحركها على إيقاع خارج ما تشتهيه الجزائر، أما وأن عكس ذلك هو ما يقع، فإن ارتباط انفصاليي الداخل بالجزائر يصبح مدعاة لسخرية الأقدار.

الصورة هنا .. والصورة هناك

إن الصورة متباينة بين الوضع في الصحراء بشهادة الساكنة والمنتظم الدولي وبين ما تغرق فيه ساكنة مخيمات الحمادة: هناك ظل محظورا على سكان المخيمات أن يجتمعوا أو يلتقوا بحرية، ممنوع عليهم أن يعبروا عن أرائهم أو ما يخالجهم بشكل علني، وممنوع عليهم أن يسافروا حتى بقصد العلاج، شيء واحد مسموح به هو أن يخرجوا حاملين الأعلام أو رافعين الشعارات عند زيارة وفود أجنبية بطرق انتقائية حتى لا تسمح بتكوين أدنى فكرة عما يدور في السراديب الخلفية لمعسكرات الاحتجاز.

ومع ذلك تلح الجزائر على أن هؤلاء يريدون تقرير مصيرهم، متناسية أن أبسط مقومات المصير ذات صلة بالتعبير عن الإرادة الحرة، وليس هناك إرادة بهذه المواصفات مع استمرار الاحتجاز وأشكال القمع والبطش والتنكيل بكل من يرغب في أن يغرد خارج سرب الخوف والرعب، وفي ظل غياب قضاء ومحاكم وعدالة مستقلة ومؤسسات منتخبة بحرية ونزاهة وإعلام مستقل وجريء وغير موجه...

في الأقاليم الصحراوية يختلف الوضع كليا، يذهب السكان إلى الانتخابات التشريعية والبلدية، يمارسون حريتهم في الاقتراع ويتصارعون بشراسة للوصول إلى الهيئات التمثيلية للساكنة، يعبرون عن آرائهم وينتقدون الأوضاع التي لا تروق لطموحاتهم، يشكلون الجمعيات غير الحكومية وينضوون في فضاء المجتمع المدني، ومع ذلك تأبى الجزائر إلا أن تردد أن أوضاع حقوق الإنسان هنا تتعرض للانتهاك.. أين وجه المقارنة بين الوضعين؟

بين الذين فتحوا عيونهم في المخيمات لا يعرفون وجوها غير تلك التي فُرضت عليهم إلى الأبد، بلا اختيار ولا تمثيلية غير القرار الذي تريده القيادة الأبدية، وبين الذين يعيشون في الأقاليم الصحراوية وقد تمرسوا على استشارات انتخابية في المجالس البلدية والبرلمان، وعبر أنواع شتى من الفضاءات الحقوقية.

هنا يصرف مجهود كبير في التنمية التي تطال كل المرافق والتجهيزات ومجالات التنمية غير المسبوقة والملموسة بالحواس الخمس ولا تحتاج إلى بروبغندا ودعاية، لأن الوطن لا يمكن أن يمن على أبنائه، وهناك الاصطفاف وراء مساعدات غذائية شحيحة تجود بها الأطراف المانحة لدوافع إنسانية لا تتجاوز عواطف الشفقة، وللأسف فإنها لا تذهب لمستحقيها وفق مبدأ «لكل حسب حاجاته، لكل حسب جهده»، فهناك ينتعش أثرياء الأزمات بلا حدود، لذلك يُديمون الأزمة بلا حساب والصراع إلى ما لا نهاية.

مفاوضات سرية في اتجاه الباب المسدود

يوم اضطرت الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع المغرب حول مجمل الخلافات العالقة، في أواخر سبعينيات القرن الماضي.. مهدت لذلك بأكثر من اجتماع شارك فيه بعض قادة بوليساريو ومسؤولون جزائريون بارزون، وبرغم طابع السرية التي أحيطت بظروف الإعداد لتلك المفاوضات، فقد سربت الجزائر معلومات عن تلك الاجتماعات وإن بدون إعطاء تفاصيل ضافية، وكان الغرض من ذلك الإيحاء بأنها ستذهب إلى مفاوضات مع المغرب حول قضية الصحراء، وأنها استشارت مع بوليساريو لهذه الغاية، كي لا يُفهم أنها تُفاوض نيابة عنها، مع أنها في الحقيقة كانت تفعل ذلك،

بحكم أنها الوصية على الجبهة الدائرة في فلكها.

غير أن التئام المفاوضات التي خضعت لسرية تامة في عواصم أوروبية، كان يعني في حد ذاته أن الجزائر تُفاوض نيابة عن نفسها، مادام أن القضية المحورية على جدول أعمال تلك الاجتماعات التي شاركت فيها شخصيات عسكرية ومدنية من الجانبين الجزائري والمغربي لم تخرج عن نطاق البحث عن مخرج لقضية الصحراء التي كانت دخلت عامها الثالث والرابع، وسط ذهول جزائري إزاء قدرة المغرب على الصمود، في وقت كانت الجزائر تترقب فيه انهيار البلد الجار في ضوء استئناسها باستقراءات موغلة في التأويلات الخاطئة.

وسيعبر الرئيس الجزائري هواري بومدين عن هذه الحقيقة لدى إعلانه بأنه لو كان يتصور أن المغرب سيصمد في معركة الصحراء لغَير مواقفه من أساسها، إلا أن الموت الذي غيبه قبل انعقاد القمة المغربية- الجزائرية، لم يسعفه في تحقيق توقعاته الأولى أو مراجعاته اللاحقة، كان الأوان قد فات.

أدرك المفاوض المغربي حدود اللعبة جيدا، ولم يشأ في أي فترة أن يقلب الطاولة، لأنه كان على شبه يقين بأن ازدواجية الموقف الجزائري قابلة للاستيعاب.. إن لم يكن في الحال، فعلى مراحل عسيرة لكن في الإمكان التغلب عليها بالمرونة وضبط النفس ومسايرة الميولات إلى حين أن تتغير عبر الإقناع والاقتناع.

كان المغرب أكثر إصرارا على تأمين سبل النجاح لمفاوضات غير هينة، خصوصا وأن المبادرة صدرت من الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، الذي كان بدأ يعاين سقوط فرضيات حول مآل المواجهة مع المغرب في أكثر من حرب فُرضت في غفلة من رقابة الوعي التاريخي.

الاستخلاص الأكثر مثولا في تجربة تلك المفاوضات التي دارت في جنيف وباريس وبروكسيل والرباط، أن الجزائر لم ترغب في فك ارتباط بوليساريو معها أو ارتباطها مع بوليساريو كورقة لا تحيد عن الحدود المرسومة للاستعمال، ومن أجل أن تحافظ على تلك الصلات المعروفة.. كانت الاجتماعات التي عقدتها في العاصمة الجزائرية مع قياديين من بوليساريو، تُراد للقول إن مواقفها لا تستطيع تجاوز سقف محدد، وفي الآن ذاته كانت تؤشر إلى أن في إمكانها في أي لحظة أن تضع حدا لذلك الارتباط بين أن تجد لنفسها ذريعة وأعذارا، من قبيل أنها لا يمكن أن تذهب أبعد في الاتفاق مع المغرب على كل شيء، مادام هناك طرف أخر اسمه بوليساريو.. وبين التلويح غير المباشر بأنها يمكن أن تُعيد الملف إلى مربع نقطة الصفر، كانت المفاوضات تراوح مكانها، في انتظار إنضاج الرؤية التي ظلت تحجبها أوضاع داخلية، كما في التموقعات التي تسبق رحيل أي قائد سياسي، خصوصا إذا كان في حجم الراحل هواري بومدين الذي كان يمسك بزمام الأمور بقبضة من حديد.

لا يغرب عن البال، في ضوء الفراغ الذي تركه رحيل بومدين، أن الانكفاء على الأوضاع الداخلية في الجزائر أرجأ الأشواط الرابعة والخامسة من تلك المفاوضات، واحتاج الأمر لربط عجلة المفاوضات بتثبيت الوضع لفائدة خلفه الرئيس الشاذلي بن جديد الذي كان عسكريا، لكنه يختلف في نظرته للأشياء عن سلفه بومدين، وإن كان الأرجح أن دخول وساطات عربية وأجنبية على خط الحوار المغربي الجزائري كان له الدور المفصلي في الانتقال من طابع المفاوضات السرية إلى المباحثات العلنية التي انطلقت بعد قمة وجدة التي رعاها الملك الراحل فهد بن عبد العزيز.

ستتكرر هذه الطبعة التي رافقت إرهاصات المفاوضات الأولى بطريقة

مغايرة، لكنها تصب في المنحى نفسه، أي رفض فك الارتباط.. إن لم يكن عبر تمثل جبهة بوليساريو المواقف الرسمية الجزائرية، على رغم ترديد الأخيرة أنها ليست طرفا في النزاع، فإنه يكون عبر الالتفاف على جوهر المفاوضات لتبقى شكلا بلا مضمون.

ففي المفاوضات المباشرة بين المغرب والجزائر، كان يجرى الكلام عن وجود طرف آخر اسمه بوليساريو، وفي المفاوضات ذات الصلة بين المغرب وبوليساريو، لم يكن سهلا اختراق الجدار الجزائري الذي هو محور المشكل، ومن ذلك أن المفاوضات، كانت تصطدم بغياب استقلالية القرار لدى الخصم المفترض، أي بوليساريو، وظل الهدف يروم تحويل المفاوضات إلى ما يشبه الجولات السياحية أو العلاقات العامة، بعيدا عن أن تكون واضحة المنطلقات والأهداف، عدا ما يتعلق بعرقلة جهود المنتظم الدولي، كي لا يتم إحراز التقدم المطلوب في هكذا خيار يدعمه الجميع، إلا من يرغب في تزجية الوقت لحسابات تخدم أجندة أخرى غير مستقبل المنطقة.

مصدر الأوضاع في مأزق بهذه الدرجة من الالتباس، أنه حتى في حال اعتبار بوليساريو طرفا مباشرا في مفاوضات دعيت لها الجزائر وموريتانيا وفق مفهوم الحل الشامل فإنه لم يكن في وسعها وقدرتها أن تقرر مصيرها، فبالأحرى أن تنوب عن السكان الصحراويين في تقرير مصيرهم.

لعله بسبب هذه الإشكاليات وغيرها، لم تفلح جهود عدة في الانتقال بالمفاوضات إلى دراسة القضايا الجوهرية، أكان ذلك على صعيد الاتفاق على بلورة مفهوم الحل السياسي الذي يعتبر قانونيا وسياسيا إطارا جديدا، يلغي ما سبقه من خطط واقتراحات، أو على صعيد التجاوب مع دعوات مجلس الأمن الدولي من أجل التعاون الكامل، وما يفرضه من مسؤوليات والتزامات.. أقربها أن الالتزام بالمضي قدما في المفاوضات، بحسن نية

ودون شروط مسبقة يفرض الارتقاء إلى صيغة الحل السياسي ومجاراة التوجهات الجديدة للأمم المتحدة التي يأتي في مقدمتها أن مبادرة المغرب حول الحكم الذاتي، كانت الحافز الذي دفع في اتجاه العودة إلى طاولة المفاوضات، لكونها فتحت أفقا جديدا أمام الحل التوافقي النهائي.

ستختلف الصورة كليا، ففي الوقت الذي عبّد المغرب طريق المفاوضات بإشارات لترسيخ الخيار الديمقراطي في إشراك مكونات الشعب المغربي، وضمنها سكان الأقاليم الجنوبية، في كل محطات دراسة وإقرار صيغة الحكم الذاتي لتكون تعبيرا إراديا عما تريده الأمة من سعي خالص لإنهاء التوتر وحل تداعيات قضية الصحراء عبر غطاء الأمم المتحدة.. في هذا الوقت تحديدا، اختارت جبهة بوليساريو، بإيحاء عن السلطات الجزائرية، أن تذهب إلى المفاوضات بعقد شبه مؤتمر غابت عنه كل الشروط الديمقراطية، إلى درجة أن زعامات وشيوخ قبائل انتفضوا ضد الانتقائية والإقصاء، وعقدوا مؤتمرا موازيا في كجيجمات.. الأدهى أن ما وصفته بوليساريو بالمؤتمر، لم يكن أكثر من سيناريو أعد في المطبخ الجزائري، واختير له الانعقاد في أرض خلاء، أي في المنطقة العازلة شرق الجدار الأمني، للإيحاء بوجود «أرض محررة».

ومع دلالات ذلك الاختيار الذي شكل في حد ذاته استفزازا للأمم المتحدة وانتهاكا صارخا لوقف إطلاق النار، فإن الجزائر حرصت على تعيين نفس القيادة الموالية لها، مخافة أن تسحب المواقف من تحت أقدامها، وبالقدر الذي خلا فيه ذلك المؤتمر من أي مقومات لها صلة بالديمقراطية الداخلية، بالقدر الذي نزع إلى التهديد والوعيد، علما أن لا أحد في وسعه أن يأخذ الكلام عن العودة إلى حمل السلاح على محمل الجد، إلا عند كشف القناع عن تورط جزائري مفضوح.. وهذا ما شهدته المناوشات الأخيرة في معبر

الكركرات التي امتدت لأكثر من ثلاثة أسابيع منذ 25 أكتوبر 2020، من توقيف الحركة التجارية وتخريب الطريق الرئيس الرابط بين المغرب وموريطانيا ومنها إلى باقي الدول الإفريقية، وظل المغرب يراقب الوضع عن كتب ويعتمد الرسائل والبعثات الدبلوماسية للأمم المتحدة لوضعها أمام هذا الخرق السافر المصاحب بالتهديد بالعودة إلى حمل السلاح من طرف جبهة بوليساريو، وفي أقل من ستين دقيقة كانت القوات المسلحة الملكية قد أجرت تدخلا مفاجئا وسريعا بدون إطلاق رصاصة واحدة ليعيد الأمر إلى سابق عهده بل ويعيد عقرب الساعة إلى توقيت لم يعد يناسب لا بوليساريو ولا حاضنتها الجزائر، في سياق دعم شبه دولي للموقف المغربي.

لقد ظل الشغل الشاغل للجزائر ألا تسفر طبختها الجديدة إلا عن نفس القيادة الموالية التي لا تقدر على اتخاذ أي قرار، وليس مطلوبا منها، وفق المرجعية الجزائرية أن تفعل غير ذلك.. إن لم يكن عبر الإمعان في وضع العراقيل، من خلال محاولة إفراغ المفاوضات من مضمونها عبر متاهات تعرف أن المجتمع الدولي أقر القطيعة معها.

هذا التشابك في الأدوار لم يفارق الهواجس الجزائرية، فعندما كانت تتفاوض مع المغرب حرصت على الإيحاء بوجود طرف آخر. وعندما كان الطرف الآخر بصدد الدخول في مفاوضات مع المغرب، ظلت تمسك بخيوط تحركاته، كي لا ينفلت منها زمام الأمر، أي أنها في الحالتين معا كانت المعني الأول والأخير بالملف، حتى وإن ركنت إلى مقولات الاكتفاء بدعم «الشعب الصحراوي في تقرير مصيره».. من ناحية كانت الجزائر تدفع في اتجاه أن تصبح بوليساريو رقما ولو غير مؤثر في مسار التسوية، ومن ناحية أخرى كانت تخشى فعلا أن يتموقع ذلك الرقم، خارج سياق

الحدود المرسومة له سلفا.

لم تغب مثل هذه الحسابات والسلوكات عن أذهان المتعاطين الأمميين مع الملف، فقد أدركوا بعد التوغل في ثنايا القضية أنها ليست بسيطة بالشكل الذي تبدو عليه من أول وهلة، كما أنها ليست عصية عن الحل إذا اقترنت التوجهات بالعودة إلى الإرهاصات الأولى التي كانت وراء اندلاع قضية الصحراء.

لم يكن سهلا الإقرار بهذه الحقيقة التي احتاج التوصل إليها إلى سنوات من المراس والاستقراء، عبر محطات متعددة الأشكال والوجوه، على امتداد تطورات التوتر، جرب أكثر من وسيط جذب الجزائر إلى مربع المفاوضات المباشرة، كي تصبح طرفا في الحل كما هي طرف في المشكل.. فيما حرصت الجزائر على أن تظهر بمظهر من لا يعنيه سوى الدفاع عن المبادئ، كان الاتجاه الغالب يميل إلى أن هذا الوضع يخفي مواقف راديكالية ليس أبعدها أن التورط الجزائري لا يمكن تغطيته بغربال، إلا أنه في المواجهات الدبلوماسية يُصار أحيانا إلى تغليف الأشياء بمناديل ناعمة، كأن يتم تصنيف الجزائر بأنها طرف غير مباشر كما جرى ذلك في مباحثات هيوستن التي رعاها جيمس بيكر، وفي جولات أخرى ارتدت طابع الإحراج بالنسبة للجزائر.

بين الكثير من المقاربات التي توزعت عند ضفاف تصنيف الأطراف في خانة المعنيين مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.. جاء القرار الصريح والواضح لمجلس الأمن الدولي الذي يطلب إلى بلدان الجوار، وفي مقدمتها الجزائر إبداء التعاون في تشجيع المفاوضات، ومع أنه في خلفياته وأسباب نزوله كان موجها إلى الجزائر لحضها على كشف النقاب، فإنه من الناحية الدبلوماسية كان يتسم ببعض المرونة، تلافيا لانهيار البناء الذي وُضع

كإطار للتدرج في مسار الحل، فطلب التعاون يعني صراحة أن عدمه يشكل عرقلة ويضع المسؤولية على عاتق من يعاكس هذا التوجه الذي تقوده الجزائر، وسيلتها في ذلك تحريك بوليساريو في كل مرة يقترب فيها الحل من أفق إيجابي، للإجهاز على المكاسب والعودة إلى الوراء.

حين تيقنت الجزائر أن الاتجاه السائد، لم يعد مقتنعا بأطروحاتها التي كانت تلوح بأنها ليست طرفا ولا مطامع لها في الصحراء، عمدت إلى دخول المواجهة مباشرة وبلا وسيط، وقررت على الصعيدين الدبلوماسي والميداني وضع العصا في عجلة المفاوضات، خشية أن تتجاوزها التطورات وتفقدها أوراق الضغط التي دأبت على استعمالها بين الحين والآخر، فهي لا تريد لخيار المفاوضات أن يمضي قدما إلى الأمام لأكثر من سبب وأبعد من حساب، إنها مثل الشخص الذي لا يعوزه إدراك أن القطار فاته، لكنه لا يرغب في أن يعيد برمجة ساعته على موعد الإقلاع، فالتطورات حين تداهم من لا يحسن قراءة التاريخ، تجعله عاجزا عن وضع قدميه في الاتجاه الصحيح، وبالقدر ذاته فإن المشكلة الأشد تأثيرا في العقلية الجزائرية، أنها لا تريد أن تنسى ما تراكم لديها من أخطاء، غير أن حساباتها تميل إلى منطق الربح والخسارة المحدودين في الزمان والمكان.

إنها تدرك أن مآل أي مفاوضات جدية لا بد أن يسفر عن اتفاق نهائي برعاية الأمم المتحدة، يقضي بتمكين السكان المنحدرين من أصول صحراوية، والمقيمين قسرا وضدا على إرادتهم في تندوف، من ملامسة ثمار خيار العودة الطوعية إلى بلدهم، وبالتالي فإنه يسحب منها الورقة التي لا تريد أن تتخلى عنها، أي وجود أولئك السكان تحت قبضتها الحديدية.

ليس هناك دولة في العالم تقبل استضافة آلاف الأشخاص من غير

مواطنيها على أراض واقعة تحت نفوذها، ولا تريد لهم أن يغادروا تلك الأراضي، إن لم يكن لها غايات محددة من وراء ذلك، ففي القضايا المرتبطة باللاجئين والنازحين لاعتبارات مختلفة، تعمل الدول التي تحترم التزاماتها الإنسانية والقانونية والسياسية، بكل الوسائل من أجل إنهاء معاناتهم، خصوصا حين تكون الطريق إلى ذلك واضحة المعالم، أي السماح لهم بالعودة الطوعية إلى بلدهم.. ليس هناك دولة تتمسك ببقاء لاجئين فوق أراضيها، في ظل انتفاء شروط اللجوء الاضطراري، إلا أن يكون لها أجندة خاصة تستغل فيها وجود أولئك الأشخاص لأهداف غير بريئة.

إنها تدرك أن عودة أولئك السكان إلى بلدانهم يعني تبديد آخر آثار قضية الصحراء التي ارتدت الأبعاد التي توجد عليها الآن، استنادا إلى وجود لاجئين في مخيمات تيندوف جنوب غربي الجزائر، وهي ترفض ذلك نتيجة خشيتها من انفضاح الخطة التي دبرتها في الخفاء لإقامة تلك المخيمات.. لم يحدث إلى الآن أن سلطت الأضواء الكاشفة عن ظروف نزوح أولئك السكان في اتجاه المخيمات، من جهة لأن العملية تمت بتواطئ بين السلطات الجزائرية والإدارة الإسبانية قبل انسحابها من الأقاليم الصحراوية، ومن جهة ثانية لأن تلك العملية ارتبطت بممارسات وانتهاكات طالت حقوق الإنسان، عبر اقتلاع الأهالي، وخصوصا الأطفال والشيوخ والنساء من أماكن إقامتهم للزج بهم تحت العراء والخيام الفاقدة لأبسط ظروف الحياة.

كانت الشاحنات الجزائرية في ذروة مفاوضات مدريد لعام 1975 التي حتمت الجلاء الإسباني تجوب الأقاليم الصحراوية، لتهريب السكان عبر التغرير والقوة، وحين تبين أن أعداد المرحلين قسرا لا تفي بالغرض

المطلوب، أي الإيهام بإمكانية إقامة دولة، عمدت الجزائر إلى إيواء نازحين أفارقة من بلدان الساحل جنوب الصحراء لتضخيم أعداد اللاجئين.

وقتها تبادلت الجزائر الأدوار مع أوساط إسبانية متشددة لم ترغب في الرحيل عن المستعمرة السابقة، إذ في الوقت الذي كان صعبا على هؤلاء المتغلغلين داخل المؤسسة العسكرية الإسبانية وفي الإدارة القيام بدور مباشر ضد الأوفاق التي وقعت عليها دولتهم علنا، استطاعت الجزائر أن تنوب عنهم في أداء المهمة نفسها، لكن ليس من طرف دولة الاحتلال التي أذعنت إلى حتمية التاريخ، ولكن عبر دولة عربية مجاورة، لم تهضم بدورها في أي مرحلة تداعيات حرب الرمال لعام 1963، وبقيت تتحين الفرصة من أجل الانتقام.

ورطة الجغرافيا وظلم التاريخ

لا يمكن للمغرب أن يغير جيرانه، ذلك قدر الجيولوجيا والتاريخ، في الشمال هناك جار اشترك معه حضارة باذخة وظل وسمه الاستعماري قائما.. وفي الشرق، بلد احتد به التنافس حد الاكتئاب السياسي، هل هو مجرد سوء فهم كبير؟

كانت إسبانيا تعول على إقامة دويلة تابعة لها في الصحراء، وحين واجهت رفضا مغربيا قاطعا، بلورته الإرادة التحررية للسكان الوحدويين، حاولت الالتفاف على الموضوع بطرق أخرى، وهذا الموقف ينسجم مع كل التحركات الجزائرية على امتداد أطوار القضية، وكما أن الإدارة الإسبانية قامت بإحصاء ناقص للسكان قبل انسحابها، فإن الجزائر زادت على ذلك برفض القيام بأي إحصاء لسكان المخيمات.

أليس غريبا أن يحدث هذا التلاقي في الأدوار والممارسات والخلفيات، ماذا يجمع إسبانيا والجزائر وماذا يفرقهما في التعامل مع قضية الصحراء؟ أليس وجود المغرب في قلب هذه المعادلة هو مصدر كل المتاعب؟ لم استنكرت الجزائر نزول بضع جنود مغاربة على جزيرة ليلى المغربية، بعيدا عن مفاهيم مناصرة القضايا التحررية وفي مقدمتها استرجاع ثغور المغرب الشمالية المغتصبة من طرف إسبانيا؟

لنُعد ترسيم ملامح الصورة، إسبانيا كانت المستعمر السابق للساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي بهذه الصفة التي لا تشرف تاريخها، كما لا يليق بها أن تستمر في احتلال مدينتي سبتة ومليلية وباقي الجزر

شمال المغرب، حرصت على ألا تغادر الصحراء، إن لم يكن لها وجود عسكري ومدني ملموس، فمن خلال الانشغال بالملف إلى درجة أن النظرة الاستعمارية يتم التغاضي عنها في كثير من الأحيان.. إنها بدورها معنية باستضافة صحراويين على أراضيها، وإن كان سوء التقدير يصدر عن تنظيمات غير حكومية في إطار صراعات داخلية، غير أن الجزائر تزايد أكثر على هذه التنظيمات وتنوب عنها في تصدير سياسة العداء تجاه الجار المغربي.

عندما نعرض إلى إشكاليات رفض إحصاء اللاجئين المقيمين قسرا في تندوف، فإن ذلك يحيلنا على جوانب من أزمة الصحراء، ارتبطت بتوزيع السكان بين بلدهم الأصلي.. المغرب، وبين الجزائر وموريتانيا، وبالتالي نتج عن ذلك مضاعفات عدة لا تتعلق فقط بسمات وخصوصيات الحياة في الصحراء التي تفرض الترحال والتنقل في مساحات شاسعة، وإنما انعكست سلبا على جهود حل النزاع.

كل العراقيل التي واجهت مساعي الأمم المتحدة توقفت عند هذه النقطة تحديدا، أي معرفة الأعداد الحقيقية لسكان المخيمات المنحدرين من أصول صحراوية، وغني عن البيان أن إعاقة التسوية السلمية كان هدفها عدم تمكين أولئك السكان من العودة الطوعية التي تصدت لها الجزائر بكل الوسائل، إذ يذكر في هذا الصدد أن خطة التسوية الأممية لعام 1991، قبل انهيارها، كانت تنص حرفيا على أن يقترعوا في مكان ازديادهم وانتسابهم داخل الأقاليم الصحراوية.

نفس الموقف سيعاد استنساخه إزاء مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب، كونها تروم إفساح المجال أمام العودة الطوعية لسكان المخيمات للمشاركة في تدبير الشؤون المحلية للأقاليم الصحراوية، على قاعدة

الديمقراطية والحرية.. وكما عملت الجزائر جاهدة لإفراغ خطة التسوية الأممية من مضمونها المتلازم والتعبير الحر عن الإرادة، فإنها مارست الدور نفسه بتشدد أكبر حيال هذه الخطة التي حددت موقفها منها، حتى قبل طرحها للنقاش، عندما حالت دون توجه وفد مغربي رفيع المستوى إلى الجزائر، لوضعها في صورة ذلك الاقتراح البناء قبل عرضه على المنتظم الدولي.

مثير للجدل أن تكون الجزائر التي تدعي تبنيها لقضية الصحراء من منطلق الدفاع عن المبادئ، ترفض أبسط مبدأ يتعلق بمجرد الحوار حول صيغة حل مقترح.. ليس لأنه صادر عن المغرب فحسب، ولكن لأنها على يقين أن هذا الاقتراح سيحرجها أكثر، وسيضعها أمام مسؤوليات تاريخية إزاء محاولة تفويت فرصة سانحة، لو كانت نواياها خالصة وصادقة.

واضح إذن أن الجزائر تمعن في رفض التطورات التي آلت إلى اعتبار تلك الخطة، دون غيرها، المرجعية الوحيدة ذات الجدية والمصداقية، القابلة للتنفيذ، ليس لأن لديها خطة أخرى أو اقتراحا آخر، ولكن لأن مشروعها المحوري يقوم على مبدأ، لا حل.. والحفاظ على الستاتيكو، خصوصا وأن الذهاب بعيدا في أطوار التسوية المحددة تحت سقف الحل السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة، سيترتب عنه إبعادها عن الخوض في قضية آلفت استخدامها في معاكسة المغرب وفي التغطية على مشاكلها الداخلية المتراكمة.

تقرير المصير.. الضحية والجلاد

عندما نال المغرب استقلاله، كان قد قرر مصيره بطريقة تختلف عن تلك التي لجأت إليها الجزائر، من جهة لأن الأمر كان يتعلق باستمرار

سلطة رمزية للدولة في شخص ملك البلاد، ومن جهة ثانية لأن الكفاح الذي خاضه الشعب المغربي برمته، التقى عند هدف واحد، يكمن في ربط الاستقلال بشرعية عودة الملك الراحل محمد الخامس بعد أن نفته الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى مدغشقر في 20 غشت 1953.

غير أن اللافت في التجربة المغربية أن مظاهر النضال السياسي والمقاومة المسلحة التي قادتها الحركة الوطنية كانت تتم بتنسيق كامل مع العرش، لأنه يرمز إلى وحدة الأمة وحرمة استقلاليتها، وقد شملت المقاومة المسلحة كل أجزاء التراب الوطني، بما في ذلك أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب التي كانت واقعة تحت النفوذ الاستعماري الإسباني.

خلاصة ذلك أن تقرير المصير الذي قاد إلى إلغاء معاهدة الحماية والدخول في مفاوضات أدت إلى الاستقلال، الذي لم يكن كاملا، طالما بقيت أجزاء محتلة في الشمال والجنوب حُررت غالبيتها على فترات، ارتكزت على رمزية العرش، تماما كما استند الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي إلى روابط البيعة والولاء بين سكان الجنوب والعرش المغربي، لتأكيد الحقوق المشروعة للمغرب في أقاليمه الجنوبية.

لم يكن الأمر بهذه البساطة في قضية الصحراء، تحديدا، بسبب أن اتفاقية مدريد نفسها لم تخرج عن نطاق تسليم الإدارة الإسبانية إلى المغرب، ولم يكن في وسع إسبانيا أن تسلم سيادة لا تملكها أصلا.. غير أن تسليم الإدارة، إذ يتوازى وأنواع الانتفاضات المسلحة لأعضاء المقاومة وجيش التحرير في الأقاليم الجنوبية، والزحف السلمي لإخوانهم في الشمال عبر المسيرة الخضراء في السادس من نوفمبر 1975، استنادا إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، يصبح الأمر أكثر قوة وإلزاما

من أي استشارة شعبية لتقرير المصير.. طالما أن الفرع عاد إلى الأصل، والنزاع الذي كان قائما بين المغرب وإسبانيا آل إلى جلاء الاستعمار.

بيد أن تصديق الجماعة الصحراوية برئاسة الزعيم الصحراوي خطري ولد سعيد الجماني اعتبر بمثابة تكريس لذلك التحول الذي أعاد الأقاليم الصحراوية إلى طبيعتها التاريخية والقانونية.. ومن الغريب أن وضع الجماعة الصحراوية هذه كان يُنظر إليه في إسبانيا أنها تمثل إرادة السكان، إلا أنه بعد انسحاب الإدارة والجيش الإسبانيين، أعيدت صياغة مبدأ تقرير المصير الذي كان يتم استخدامه في كل حين وفق الأهواء والمصالح، وليس وفق المبادئ.. وتلك عقدة المستعمر الذي يظل يمثل دور الضحية بعد فرض واقع الاستقلال والتحرر من ربقة المحتل، لأنه يريد استعادة وجهه البشري بالتباكي على الجرائم التي خلفها، كما لو أنه يريد تحويل ضحيته إلى جلاد.

عندما يصار إلى تحديد مفهوم تقرير المصير في قضية الصحراء، كأسلوب للتعبير عن الإدارة، تغيب معطيات هامة، وفي مقدمتها الجهة التي كانت منذ البداية وراء طرح المسألة على أنظار الأمم المتحدة، أي المغرب باعتباره المعني أساسا بتقرير المصير، بمعنى أن أي استشارة للتعبير عن الإدارة يجب أن يشارك فيها مجموع الشعب المغربي، أما الاقتصار على سكان الأقاليم الجنوبية وحدهم، فإن ذلك يعتبر تكريسا لواقع أن تقرير المصير لن يكون ناقصا فقط، وإنما يلتف على جوهر القضية التي تعني كافة مكونات الدولة المغربية، خاصة الساكنة المنحدرة من الأقاليم الصحراوية الذين هاجروا تحت ظروف الحرب أو الاستعمار أو غيرهما نحو الشمال.

إسبانيا وخدعة التمييز بين السيادة والإدارة في الصحراء

ظل الهدف البعيد في ملف الصحراء هو زرع بذور التشكيك في المعطيات التاريخية والقانونية والحضارية التي استند إليها المغرب في تعزيز ملفه المطلبي أمام المجتمع الدولي، وتحديدا خلال فترات المواجهة المفتوحة بين الرباط ومدريد، ولا يعني بعض النقاش الدائر حول اكتفاء إسبانيا بتسليم الإدارة إلى المغرب وليس السيادة، سوى جزء من تلك الخطة.

فالأصل في الوجود الاستعماري في أي منطقة من العالم، أنه كان مفروضا ضمن بواعث توزيع مناطق النفوذ ونهب خيرات الشعوب، وبالتالي ليست هناك تجربة استعمارية في العالم ارتكنت إلى مفهوم السيادة التي لا تتوفر عليها، حتى تسلمها عند انسحابها.

لكن هل كانت الصحراء قبل استعمارها من لدن إسبانيا منطقة قائمة الذات.. وهل كانت هناك سلطة غير السلطة الشرعية المركزية للمغرب تدير تلك الأقاليم قبل احتلالها؟ لماذا إذن يجري التنكر لهذا الواقع القانوني والتاريخي، وكأن الوجود الاستعماري سيستنسخ ما قبله من معطيات؟ هل كانت في الأقاليم الصحراوية إدارة غير الإدارة المغربية، وهل كانت المعاملات تتم بعملة غير مغربية أو تحت علم غير مغربي؟ أبعد من ذلك، هل سجلت القضية عندما كانت تحت خانة تصفية الاستعمار باسم كيان آخر غير الدولة المغربية؟ وهل تفاوضت إسبانيا قبل جلائها مع المغرب أم مع جهة أخرى، حتى يُصار اليوم لطرح فرضيات خاطئة لا يمكن ألا تقود إلا إلى خلاصات خاطئة ومرفوضة؟

في سياق متصل، فإن إسبانيا حين تُقر بأنها لم تمنح المغرب السيادة على الصحراء، تكون منسجمة مع نفسها من منطلق أن فاقد الشيء لا يعطيه، لكن أطروحتها حول الأرض الخلاء تكون انهارت بفعل أنها حين احتلت الإقليم، كان هناك سكان منتظمون داخل مجتمع يرتبط بالسلطة المركزية للدولة المغربية على مر العصور، وهذا الارتباط في طبيعته وتقاليده ومجالاته يختصر مفهوم السيادة التي لم تكن لغير الدولة المغربية.

إن طرح فكرة السيادة المجزأة لا يصمد أمام حقيقة أن التدرج الذي سلكته المفاوضات المغربية الإسبانية في استعادة طرفاية وسيدي إيفني ثم الساقية الحمراء ووادي الذهب، كان يضع كل هذه الأقاليم في خانة واحدة، لا يفرق بينها سوى العامل الزمني، وإذا كانت إسبانيا أذعنت لحقيقة أنها سلمت المغرب السيادة على طرفاية وسيدي إيفني، فكيف لا ينطبق الأمر على باقي الأقاليم التي كانت جميعها واقعة تحت الاحتلال الإسباني؟

لقائل أن يرد بأنه لم تكن هناك مطالب في ملف المناطق الصحراوية التي توصف الآن بأنها غير متنازع عليها، على عكس ما هو عليه الوضع بالنسبة للصحراء؟ لكن منذ متى ظهرت تلك المطالب وفي أي ظروف وتحت أي اعتبارات؟ وهل يكفي أن يوجد منازع ليتم التنكر لكل الحقائق ذات الصلة بمظاهر السيادة؟ ثم لماذا لم تجد إسبانيا في أطوار المواجهات الدبلوماسية لتحقيق الجلاء غير المغرب؟ أين كانت جبهة بوليساريو حين كانت قوات جيش التحرير والمقاومة تخوض المعارك تلو الأخرى لتحرير الأرض؟

الذين يتحدثون عن مطالب غير مغربية، يعرفون جيدا أنها لم تظهر

إلى حيز الوجود إلا حين صمم المغرب على الدخول في آخر مواجهة مع إسبانيا، وتحديدا من خلال طلبه إلى الأمم المتحدة الاستئناس باستشارة محكمة العدل الدولية في لاهاي، فهل كانت بوليساريو طرفا في هذه العملية؟

الأكيد أنها لم تكن كذلك، لأنها كانت قد انتقلت من حركة تحرر إلى مجرد أنبوب في الحاضنة الإسبانية، ترضعه مدريد تارة والجزائر تارة أخرى للتشويش على مسار الأحداث، خصوصا في الجانب الذي يطال ترك «مسمار جحا» في البيت المغربي كما في الحكاية الشعبية.

حديد الجزائر والمنفذ البحري

سيتزامن التوجه الجزائري نحو تحريك عناصره في رقعة شطرنج الصحراء مع محاولات امتصاص الصدمة التي أحدثتها فكرة الجزائر حول تقسيم الإقليم الصحراوي، وكي يبعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن اقتراحه الطابع الرسمي للدولة الجزائرية، اكتفى بتوجيهه عبر رسالة تحمل توقيعه إلى الوسيط الدولي جيمس بيكر، غير أنه بعد أن تبين أن الفكرة تكشف عن مطامع جزائرية صرفة في الأراضي الصحراوية، سارع مندوب الجزائر في الأمم المتحدة الدبلوماسي عبد الله بعلي إلى بعث رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يبرر فيها موقف بلاده بأنه مستعد لمناقشة مشروع التقسيم «بما يحفظ الحقوق المشروعة للشعب الصحراوي».. كان التوجه من أجل التغطية على الموقف، من خلال إشعال حرائق داخلية لصد الاهتمام عن النوايا الجزائرية الحقيقية.

دفع هذا الموقف إلى إعادة استحضار سيناريوهات قديمة من قبيل الرغبة التي كان أفصح عنها أكثر من مسؤول جزائري على عهد الرئيس

الراحل هواري بومدين، من أجل أن يكون للجزائر منفذ بحري على الساحل الأطلسي، يساعد في تصدير مواردها من الثروات الطبيعية في جنوب غرب البلاد، لأن المسافة الفاصلة بين المحيط الأطلسي ومواقع تلك الثروات تقل كثيرا عن الحاجة إلى تصديرها عبر البحر المتوسط، فتصبح أقل كلفة.

ربما لو أن الجزائر أفصحت منذ البداية عن رغبتها لاتخذ الموضوع سياقا آخر، قد لا يكون متشابها بالضرورة إلى ما آلت إليه الأحداث، وربما لو أن الأطراف التي ستصبح معنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كانت لها مواقف واضحة منذ جلاء إسبانيا عن الصحراء، لانفكت العديد من الخيوط على قاعدة الحوار..

بحث الجزائر عن منفذ بحري لتسويق حديد اجبيلات، مشروع في حد ذاته لم يكن جديدا على المغاربة الذين كانوا يرهنون تنفيذه بشروط لا تخرج عن نطاق مجالات التعاون المشترك قبل انهيار العلاقات بين البلدين الذي يطال الإفادة من الموارد عبر المنافع المتبادلة، وتشكيل نموذج للتضامن الذي يرسخ علاقات الانصهار والتفاعل والمودة بين الشعبين الشقيقين.. لولا أن الجزائر أرادته لفرض الهيمنة، من خلال إقامة كيان يضمن لها وجود أعلى قدر من الأطماع.

ستبرز في غضون ذلك دعوات وتحركات رعتها الدبلوماسية الجزائرية بهدف إثارة قضايا تتعلق باستغلال ثروات الأقاليم الصحراوية، اتسمت بقدر أكبر من المبالغة لفتح شهية بعض اللوبيات الاقتصادية، وفي الوقت ذاته لاستعمالها كورقة لتحريك بعض الشباب، تحت ذريعة أنهم لا يستفيدون من تلك الخيرات.. وهذه منهجية معروفة في أشكال الحروب النفسية التي تتوخى دائما خلق أجواء التشكيك والبلبلة للتحضير لأي

مغامرة، ذلك أنه بدل توجيه الانتقادات للسلطة الجزائرية التي كانت ترغب فعلا في استغلال تلك الثروات في غياب أهلها الحقيقيين، أي أبناء الأقاليم الصحراوية، فإنها ترمي الكرة بعيدا عن ملعبها.. وإن كانت مناوراتها في هذه القضية تحديدا، تنهار من تلقاء نفسها، بالنظر إلى الجهود التي بذلها المغرب في تنمية تلك الأقاليم التي تحولت إلى مدن عصرية، بعد أن كانت مجرد بنايات قديمة تراقبها الثكنات العسكرية للجنود الإسبان.

لكن الثابت أن المغرب اعتمد إستراتيجية إنمائية في الإقليم، هدفها رد الاعتبار لسكانه الذين عانوا من الخصاص في كل القطاعات إبان الاحتلال الاسباني، وكان يهمه بالدرجة الأولى أن يستعيد الأرض والإنسان، وكلاهما لا يتجزأ أمام مفهوم الوحدة الوطنية والترابية، بل إنه من خلال سعيه لعودة الصحراويين المقيمين قسرا في مخيمات تندوف، يربط بين استرجاع الأرض من الاحتلال الإسباني واستعادة الإنسان الصحراوي لكرامته التي هُدرت في المخيمات بعيدا عن الأهل والوطن.

الأطراف المعنية في ملف الصحراء

ليس هناك نزاع تعددت فيه الأطراف وتداخلت إلى حد التشابك أحيانا والانفصام أحيانا أخرى، كما في قضية الصحراء الغربية، وسبب ذلك يعود أساسا إلى أن هذا النزاع نشأ بعد إنهاء الاستعمار وليس قبله.. والأصل في تعدد الأطراف أنه يحيل على نوعية وخلفية المشكل، وقد كان طبيعيا أن تعامل الأمم المتحدة مع التوتر لم يضع في الاعتبار أن المشكل قائم في الصحراء المغربية بسبب تعدد الأطراف وتباين حساباتها، بين من يريد حلا مشرفا يحفظ ماء وجه الجميع، وبين من يريد استمرار المأزق

لأهداف مغايرة للانتصار لقضايا المعنيين بوحدة واستقرار بلدهم.

المشكل أن الوسيط الدولي جيمس بيكر عندما حدد مرجعية الأطراف المعنية، وقسمها بين ما هو مباشر وغير مباشر، كان يستند في المقام الأول على حيثيات التسوية السلمية التي ترعاها الأمم المتحدة، وقد تعمد جذب الجزائر وموريتانيا إلى مربع الطرفين غير المباشرين لتأمين قدر كاف من التعاون، ذلك أنه لولا التزام الجزائر في مطلع تسعينيات القرن الماضي باحترام سريان مفعول وقف إطلاق النار، لما تأتى لهذا الخيار أن يصمد في ساحة الميدان، لسبب أساسي هو أن هجمات مقاتلي بوليساريو كانت تنطلق من الأراضي الواقعة تحت نفوذ الجزائر، وهي في ذلك تتحمل مسؤولية قانونية وسياسية، تماما كما أن الاتفاق على الخيار السلمي لتسوية النزاع لم يكن من شأنه أن يتحقق من حيث المبدأ لولا التزام الجزائر بحظر أي عمل عسكري ينطلق من ترابها.

الحال أن الأمر بالنسبة لموريتانيا يتعلق بوجود أعداد من المنتمين إلى بوليساريو يعيشون فوق أراضيها، إلا أن دور الطرفين غير المباشرين سيصبح مختلفا مع انهيار خطة الاستفتاء وبدء العد العكسي لإيجاد حل سياسي وفاقي، وقد يكون مصدر الصعوبات التي اعترت مفاوضات مانهاست والتطورات المتلاحقة يكمن في أن مشاركة الطرفين في المفاوضات لم تكن بالقدر المطلوب لبلورة اتفاق على الخطوط الرئيسية لصبغة الحل السياسي، وزاد في تعقيد الموقف أن الجزائر اكتفت بحضور الجلسات الافتتاحية لجولات المفاوضات، في وقت لم تقدر فيه بوليساريو على بلورة موقف مستقل، بصرف النظر عن مضمونه.

كان متوقعا في غضون غياب استقلالية بوليساريو أن تفقد المفاوضات أهم شرط موضوعي يتمثل في جرأة اتخاذ القرار، وبالتالي فإن الصبغة

الفضفاضة لمفهوم الأطراف المعنية لا تساعد في الإمساك بالخيط الرفيع الذي يقود نحو جعلها مفاوضات حقيقية.

يُفهم من مبادرة الموفد الدولي السابق كريستوفر روس لدى اجتماعه بالأمين العام للاتحاد المغاربي في جولته الأولى إلى المنطقة، السعي إلى القيام بدور فاعل في المفاوضات، كما قد يُفهم أنه مجرد خطوة لامتزاج المواقف، غير أن معاكسة مسار المفاوضات العالقة ظل يتخذ طابعا ممنهجا من لدن السلطات الجزائرية، بما يعني أنها انتقلت من دون إدراك من الطرف غير المباشر الذي في إمكانه المساعدة في إحراز التقدم إلى طرف مباشر يرغب في العرقلة وليس الحل، وهي بذلك تكون صنفت نفسها عن وعي أو دون وعي في إطار الطرف المباشر في نزاع ذي طابع إقليمي، ولعل هذا ما برز لحظة مصادقة الاتحاد الإفريقي بقبول طلب المغرب العودة إلى حضنه الإفريقي في يناير عام 2017.

عقدة إسبانيا تجاه مستعمراتها القديمة

تطرح العلاقة بين إسبانيا وبعض ساكنة مستعمراتها السابقة في الصحراء، إشكاليات عصية على الفهم، أقربها التناقض بين المشاعر التي لا تكون في الغالب ودية، وإذا كان مفهوما أن إسبانيا عملت قبل رحيلها الاضطراري على استقطاب نخب موالية في شكل أحزاب وتنظيمات صغيرة، كانت تريد من خلالها الإبقاء على نفوذها الاقتصادي والثقافي والسياسي، فإن من غير المفهوم أن تتسم العلاقة بين بعض السكان وجهات إسبانية متشددة إزاء المغرب بتبادل الأدوار، إلى درجة أصبح فيها المستعمر السابق أكثر قربا إلى بعض العقول والقلوب من الوطن الأم.

واضح أن الأمر لا يتعلق بتأثير الثقافة واللغة الإسبانيتين فقط، وإنما بميول ونزوعات تناقض المسار الطبيعي لأي علاقة من هذا النوع، وليس صدفة أن جبهة بوليساريو نفسها التقت مع الإدارة الإسبانية في رفض توسيع قاعدة السكان الصحراويين، وكما أن الإحصاء الإسباني لعام 1974 كانت وراءه خلفيات استعمارية استبعدت الكثير من السكان، خصوصا أولئك الذين اضطروا إلى النزوح إلى شمال الأقاليم الصحراوية هروبا من بطش الاحتلال، فإن أعمال لجنة تحديد الهوية التابعة للأمم المتحدة، خضعت بدورها لانتقائية أبعدت عشرات الآلاف من المواطنين المنحدرين من أصول صحراوية.

هذا السلوك يعتبر امتدادا لتجارب سابقة أقدمت عليها إسبانيا لدى استعمارها الإقليم، عندما حاولت حشد تأييد بعض النخب والأعيان لمشروعها الانفصالي، وبعد أن كانت تجد في القول بأن الجماعة الصحراوية هي المعبر الوحيد لإرادة السكان، عادت للتنكر لهذه المقولة عندما اصطفت الجماعة الصحراوية إلى جانب المغرب في التعبير عن إرادة الوحدة.

وكما أن محاولات اختراق صفوف السكان الوحدويين اتسمت بأشكال عدة، ليس أبعدها السماح لجبهة بوليساريو بالإعلان عن وجودها في الأيام الأخيرة لرحيل إسبانيا عن المنطقة، فإن الأمر سينطبق لاحقا عبر استضافة المنتمين لبوليساريو وتأسيس التنظيمات المدنية الداعمة لهم تحت شعار «صداقة الشعب الصحراوي»، وكذا القيام بزيارات متوالية إلى مخيمات تيندوف.

وإنه لشيء مثير للدهشة أن يكون المستعمر السابق هو من يرفع لواء الدفاع عن الصحراويين، تماما كما هو مثير ذلك الحنين الذي يحذو بعض الصحراويين للارتماء في أحضان إسبانيا، غير أن ما يدعو حقا إلى

الاستغراب، هو أن يكون نشاط مثل هذه التنظيمات يقتصر على قضية الصحراء ولا يعير أي اهتمام لقضايا سياسية وإنسانية أخرى، مما يعني أن الظاهرة ليست وليدة الدفاع عن قيم ومبادئ تطال نصرة الشعوب، كما هو حال الشعب الفلسطيني الذي لم يجد له موقعا داخل التنظيمات الإسبانية، وإنما يندرج في سياق إعادة إنتاج الخطاب الاستعماري القديم بلبوس جديد.

ومع أن حالة كهذه تكون مستساغة لحسابات إسبانية صرفة، فإن ما لا يفهم أن يكون تقاطع الأدوار عند مفصل يكاد يكون موحد الأهداف.. فالإسبان، أو على الأقل المتشددون منهم في أوساط الجيش وأحزاب اليمين والتيارات المتطرفة، قد تصدر عنهم تصرفات في هذا النطاق تعزى بالدرجة الأولى إلى عدم تقبلهم منطق الرحيل عن المستعمرات السابقة، لكن الأمر بالنسبة لبعض الصحراويين يبقى مثار تساؤلات، خصوصا وأنه لا يتوقف عند الرغبات في التجنيس أو الحصول على إقامات أو الدراسة في المعاهد الإسبانية... وإنما يزيد على ذلك بتبني منطق الاستعمار، سيما وأن إسبانيا التي كان دورها يقتصر على مرجعية الإحصاء الذي قامت به قبل الرحيل، احتلت الواجهة بطريقة لا تخلو من الإثارة وشرعت في تفصيل سياساتها في المنطقة على قياس ذلك الدور، وأصبحت مدريد محطة محورية في جولات الموفدين الدوليين إلى نزاع الصحراء.

نزاع الصحراء في ميزان مجلس الأمن

أدركت الجزائر أن تعامل مجلس الأمن الدولي مع قضية الصحراء، سيكون مختلفاً عما كان عليه سابقا، ليس بسبب أن الملف طرأ عليه تغيير ما ولكن لأن معطيات إدارته سواء على صعيد المنتظم الدولي أو بالنسبة لمواقف الأطراف المعنية، عرفت تطورات جديدة، من جهة لأن المغرب بادر إلى تقديم اقتراح بناء في صيغة منح الأقاليم الصحراوية حكماً ذاتيا موسعا وفق المواصفات الدولية، مما أدى إلى ترجيح كفة تفهم المجتمع الدولي لوجود إرادة مغربية صادقة ومتعاونة ومنفتحة، يعنيها في المقام الأول تسهيل المساعي المبذولة للخروج من المأزق، ومن جهة أخرى لأن الدبلوماسي الهولندي بيتر فان فالسوم الممثل الشخصي السابق للأمين العام للأمم المتحدة، الذي رعى جولات مفاوضات مانهاست التي ترتبت عن ذلك الاقتراح، خلص إلى أن استقلال الأقاليم الصحراوية ليس حلا واقعيا، بما يعنيه ذلك من أن الانتقال إلى جوهر المفاوضات يجب بأن يستبعد هذا الخيار كليا، الأمر هنا يتجاوز طرح خلاصات تجريبية، كما كان الحال في اقتراحات سابقة عرضت إلى أكثر من خيار ضمن تصورات متباينة، ولكنه يخص التشخيص الدقيق لنوعية المشكل وخلفياته وآفاق حله، بما يتلاءم والواقع الثابت على الأرض.

لقد تحدث الكثير من الذين تعاطوا مع ملف الصحراء عن ضرورة اقتراح الخرائط القائمة، ورفض إدخال أي تعديل عليها، إلا أن فالسوم كان أكثر صراحة، إذ ربط بين احترام الحدود القائمة وتكريس واقع الانضمام الفعلي للأقاليم الصحراوية إلى المغرب مادام أن استبعاد خيار الاستقلال

الذي ليس شيئا آخر غير الانفصال يُبقي على أحد الخيارين: حكم ذاتي موسع أو اندماج نهائي، خصوصا وأن كلا الخيارين يصبان في اتجاه تعزيز الموقف المغربي الذي جعل من مبادرة الحكم الذاتي قاعدة وطنية.

الأكيد أن فالسوم من خلال خبرته الطويلة وتجربته الواسعة وجد في المبادرة المغربية، التي وصفتها قرارات مجلس الأمن بأنها «جادة وذات مصداقية» سبيلا لبلورة أفكار جريئة كثيرا ما كان يتم التغاضي عنها لسبب أو لآخر، وقد حرص على أن يكون وفيا لقناعاته التي توصل إليها بعد مراس وبحث متواصلين عن أفضل الصيغ الممكنة لتطبيق مفهوم الحل السياسي الذي يتبناه مجلس الأمن الدولي، إنه لم يفعل ذلك من فراغ، ولكن الموقف المغربي المتسم بالمرونة والإيجابية وأقصى درجات التعاون مع المنتظم الدولي، شجعه على تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية، ولذلك فإن خلاصاته ذات الخلفية القانونية والسياسية وضعت حدا لأي تأويل آخر لمفهوم الحل السياسي، غير الاختيارين السلميين الحكم الذاتي والاندماج الكامل.

إن الفرق بين ذهاب فالسوم على إثر نهاية ولايته وقرار سلفه جيمس بيكر الانتقال إلى خطة بديلة، يتجاوز الأبعاد الشكلية التي تلتقي في عدم إكمال مهمة الأمم المتحدة إلى النهاية ويستقر عند مقاربتين مختلفتين، فقد كان جيمس بيكر قاب قوسين أو أدنى من بلورة تصور إيجابي للحل، كما جاء في الطبعة الأولى لاقتراحه الذي نصح بتطبيق حكم ذاتي لفترة أربع أو خمس سنوات يتم بعدها تنظيم استفتاء حول التجربة وليس غيرها، وفيما تعامل المغرب إيجابا مع الخطة، أعلنت الجزائر وبوليساريو رفضهما.. وقد كان في وسع بيكر أن يمضي قدما في بلورة التجربة لولا أنه خضع لضغوط جعلته يميل إلى الانحياز إلى الأطروحة الجزائرية التي واجهها المغرب بالرفض، وجاءت استقالة بيكر لتؤكد سلامة التوجه

المغربي ونجاعة الرؤية التي يتبناها من أجل إنهاء المشكل بطريقة منسجمة وآفاق الشرعية الدولية.

على عكسه تماما فإن بيتر فان فالسوم لم يغير مواقفه التي عبر عنها صراحة، فقد انطلق من فرضية واقعية، جعلته يتوصل إلى استنتاجات أكثر عقلانية، وهو في ذلك لم يرضخ للضغوط التي مورست ضده، وخاصة من لدن السلطات الجزائرية التي كانت رفضت زيارة مقررة له لاستقراء المواقف، ويمكن ملاحظة أن الجزائر في تعاملها مع كل المبعوثين الدوليين، ظلت تتوقف لفرض رؤيتها الذاتية، علما أنها كانت تردد أنها ليست طرفا معنيا بالنزاع، وإنها لمفارقة أن يكون سلوكها هذا يندرج في إطار ما تصفه بأنها ليست معنية، فكيف إذا كانت طرفا معنيا وبطريقة مباشرة؟

الأهم أن مجلس الأمن استبدل اقتراحات بيكر بخيار الحل السياسي التوافقي، وهذا التطور في حد ذاته، يشير إلى أن نظرة المجلس لحقيقة وخلفية التوتر، قد وضعت في الاعتبار المتغيرات الجديدة التي حملها الموقف المغربي، وفي مقابل ذلك أسقطت ما عداه من مواقف، لكونها لم تعد تتماشى ورؤية المجلس لمفهوم الحل، مما يعني أن مجلس الأمن الدولي ظل متمسكا بخلاصات فالسوم التي أضحت مرجعية أساسية في المفاوضات، ليس لكونها انبثقت من صميم الوقائع التي ميزت جولات تلك المفاوضات فقط، ولكن لأنها أساسا جاءت منسجمة وتصور المجلس لمفهوم الحل السياسي الذي استنسخ ما قبله من تجارب واقتراحات.

سيتبين في غضون ذلك أنه رغم كون الجولات الأربع لمفاوضات مانهاست لم تحرز التقدم الكافي، نتيجة عدم حدوث تغيير في مواقف الأطراف الأخرى، وتحديدا الجزائر وبوليساريو، فإن استنساخها لا يمكن أن ينطلق من نقطة الصفر، كما هو الحال في أي مفاوضات مماثلة، تترتب عليها

معطيات ومواقف وخلاصات، حتى وإن لم تكن مرضية ومشجعة سيما حين تكون تلك المفاوضات مستندة إلى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وليست مجرد اجتهادات كما كان عليه الوضع في تجارب سابقة، سواء أفلحت أشواط المفاوضات في إزاحة جدار المآزق الذي تردت فيه القضية قبل تقديم الاقتراح المغربي والذي أحدث نقلة نوعية في تعاطي الأمم مع الملف المطروح، أو راوحت مكانها من دون إحراز التقدم المطلوب، نتيجة الإصرار على إفراغها من مضمونها، فإن شطب فرضية استقلال الإقليم أصبح واقعا لا مجال للعودة إليه بأي شكل من الأشكال، فقد أصبح ملزما لخلفه الدبلوماسي الأمريكي كريستوفر روس الذي أخذ على عاتقه كل جوانب الملف في إطار التزامات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، كما أصبح وثيقة رسمية لا يمكن القفز على خلاصاتها تحت أي مبرر، خصوصا وأنها ارتبطت بمعطيات جديدة هي ما يباشر مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي الصلاحيات المخولة لهما في إطارها.. لكن ظهرت معطيات جديدة تورط فيها حياد مؤسسة دولية عبر المينورسو وعبر روس نفسه الذي كان يسير ضد كل ما تم إحرازه في مجال المفاوضات على عهد سابقيه.. وظل الأمل معقودا على خلفه كوهلر لتدارك وضعية الانحسار التي آلت إليها المفاوضات. ورغم أنه نجح في جمع المغرب والبوليساريو والجزائر وموريتانيا على طاولة المفاوضات بسويسرا في دجنبر عام 2018، وفي مارس 2019، لكن لم يتم إحراز أي تقدم، مما اضطره إلى تقديم استقالته، وظل منصبه شاغرا حتى اليوم، وهو ما يعني عم إعطاء المجتمع الدولي ملف الصحراء ما يستحقه من الانتباه اللازم.

من هذا المنطلق يمكن فهم ردود الأفعال التي عبرت عنها الجزائر وبوليساريو إزاء الاختراق في جدار المآزق، وهذا تحديدا ما دفع إلى تصعيد المواجهة بهدف الحيلولة دون العودة إلى طاولة المفاوضات، مادام

بات معروفا أن السقف المحدد لها تجاوز المقاربات السابقة التي آلت إلى الفشل، ولأنه من غير المنطقي أو الموضوعي التنكر لجهود المجتمع الدولي، سيما وقد نحت الجمعية العام للأمم المتحدة بدورها في اتجاه دعم قرارات مجلس الأمن الدولي، فقد أصبح واضحا أن أي محاولة للعدول عن هذا المسار الإيجابي، لا تصب سوى في عداد التعنت ورفض الامتثال لقرارات الشرعية الدولية والتهديد بالعودة إلى حمل السلاح.

ستنحو المعارضة الممنهجة للمفاوضات في اتجاهات عدة، تلتقي جميعها عند هدف واحد يكمن في محاولة التخلص من المسؤوليات التي فرضتها المنهجية الجديدة في تعامل مجلس الأمن، أكان ذلك بالنسبة لمبادرة الحكم الذاتي التي أريد التشويش عليها من خلال عرض ما وصف باقتراحات بوليساريو التي لا تزيد عن استنساخ المقاربات المتجاوزة باعتراف مجلس الأمن الدولي، أو من خلال التهديد بخرق وقف إطلاق النار في المنطقة العازلة شرق الجدار الأمني، أو عبر الهروب نحو إثارة قضايا حقوق الإنسان التي يعرف الكل أن الأمم المتحدة تتعامل معها عبر مفوضية مختصة في جنيف وليس في نيويورك.

موقف فالسوم أحدث ثقب أوزون في خطط الجزائر

ما بين تطورات الأوضاع الحقوقية والسياسية في الأقاليم الصحراوية التي كانت تواكب تحولات مماثلة في باقي أقاليم المملكة، انطلاقا من المنظور الوحدوي في أبجديات الحقوق والواجبات، وبين الموقف الدولي الذي نحا في اتجاه رفض الطرح الانفصالي، ستتلاقى أهداف غايتها التشويش على المسارين:

على الصعيد الداخلي سيشكل تجديد المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية في طبعته الجديدة التي أدمجت فعاليات الشباب والنساء ومكونات المجتمع المدني، إضافة إلى الزعامات القبلية وممثلي السكان في البرلمان والمجالس المنتخبة في إطار المنظومة الجديدة، تطورا ايجابيا، زاد في تعزيز خلفياته الديمقراطية دعوة المجلس الاستشاري لدراسة خطة الحكم الذاتي والبحث في جوانبها المختلفة، قبل عرضها على المنتظم الدولي، وهو ما يمكن أن يشكل نواة لصفوة النخبة الصحراوية المؤهلة لإثراء بُعد الحكم الذاتي والجهوية الموسعة.

كان الأمر أشبه بنقاش قانوني وسياسي وثقافي واقتصادي في مؤسسة ذات طبيعة تمثيلية، يعتمد منطق المشاركة الفاعلة، وتتوازى مع الحوار الوطني الذي فُتح حول مشروع الخطة ذاتها بين الأحزاب السياسية، لإضفاء بعد وطني على المبادرة، قبل أن يصاب المجلس بالشلل والتلاشي.

امتدادا لذلك ستتبلور الاستنتاجات التي توصل إليها الموفد الدولي بيتر فان فالسوم الذي أقر أمام مجلس الأمن الدولي، وبطريقة صريحة وواضحة أن استقلال الأقاليم الصحراوية خيار «غير واقعي» ولم يكن لتلك الاستنتاجات التي استندت إلى التجربة الدبلوماسية الغنية للمسؤول الأممي، وكذا إلى الاستقراءات التي قام بها عبر المزيد من المشاورات والمقاربات الموضوعية والعقلانية، أن تتوقف عند هذه الحقيقة الساطعة من دون اعتماد مرجعيات قانونية وتاريخية تعزز الموقف المغربي.. عدا أنها باشرت الوضوح في قضية كثيرا ما كان يتم السكوت عنها لاعتبارات تخص مسار التسوية، وما فعله بيتر فان فالسوم لم يكن أكثر من الجهر بالحقائق كما هي، بلا رتوش أو أصباغ، مما يفسر ردود الفعل السلبية التي لجأت إليها الجزائر وبوليساريو حيال تلك الاستنتاجات التي وضعت حدا فاصلا للأوهام.

قبل فالسوم، سلك الدبلوماسي إريك جونسن المسعى نفسه لدى إقراره باستحالة تنظيم الاستفتاء، فيما أن جيمس بيكر كان قد تحدث عن أهمية الروابط القانونية القائمة بين المغرب وسكان الصحراء، عندما كان بصدد وضع خطته الأصلية، قبل أن تعتريها تغييرات أقرها تحت الطلب، ثم اضطر لأن يتوارى عن الأنظار بعد تقديم استقالته.

أبعد من هذه المستجدات التي أضحت قائمة على الأرض ولا مجال لحجبها أو القفز عليها، أنها أكدت الفارق بين مسلكين في التعامل مع جهود الأمم المتحدة:

الأول، يشمل التعاون الكامل وغير المشروط القائم على احترام إرادة المجتمع الدولي في سعيه لإنهاء التوتر، كما يبدو ذلك واضحا في الموقف المغربي المتمسك بمرجعية الشرعية الدولية.

الثاني، يهم محاولات الالتفاف على جهود المنتظم الدولي، عبر وضع العراقيل ومناهضة كافة جهود التسوية، ويبدو بدوره مرادفا لكل ما يصدر عن الجزائر وبوليساريو من أعمال ومواقف تعاكس مسار الحل السياسي.

ليس صدفة أن خلاصات فالسوم أدت إلى تعليق المفاوضات بعد أربع جولات، فقد كانت بوليساريو تبحث عن مبرر للاصطفاف خارج متطلبات المفاوضات، أي التقيد بالالتزامات المعبر عنها تحت سقف وضع شروط مسبقة والتسلح بحسن النوايا، وهذان الشرطان أقرتهما الأمم المتحدة لإحاطة المفاوضات بضمانات كافية، في ضوء تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

ومثلما اتخذت بوليساريو، بإيحاء من الجزائر من قضية المجلس الاستشاري الصحراوي ذريعة للتعنت والتلكؤ، حين رفضت أن يكون رئيس

المجلس خلي هنا ولد الرشيد من بين أعضاء الوفد المغربي حاضرا في مفاوضات «مانهاست» التي بدأت في 18 يونيو 2017، فإنها عاودت الكرة من جديد، متهمة الموفد الدولي بيتر فان فالسوم بالتحيز، واستغلت فرصة نهاية ولايته وعدم رغبته في تجديدها لإطلاق العنان ضد المسؤول الأممي، كي تبدو وكأنها فرضت شروطا على سير المفاوضات، مع أنها في الأصل غير راغبة في استمرار هذا المسلسل.

غير أن الجزائر كانت أكثر عداء للمسؤول الأممي حين رفضت استقباله لدى اعتزامه زيارتها ضمن جولة استكشافية إلى منطقة الشمال الإفريقي، وفهم فالسوم في الموقف الجزائري أنه لا يميل إلى التعاون.. تماما كما أدرك مسؤولون آخرون أنه من دون أن تصبح الجزائر شريكا أساسيا في المفاوضات سيصبح إحراز أي تقدم ضربا من الخيال.

معاكسة المفاوضات

لم ترد الجزائر لمفاوضات الصحراء أن تمضي قدما إلى الأمام لأكثر من سبب، ذلك لأنها تدرك أن نهايتها لا بد أن تسفر عن اتفاق نهائي برعاية الأمم المتحدة، يقضي بتمكين السكان المنحدرين من أصول صحراوية، المقيمين قسرا وعلى رغم إرادتهم في تيندوف، من خيار العودة الطوعية إلى بلدهم، وبالتالي فإنه يسحب منها الورقة التي لا تريد أن تتخلى عنها، أي وجود أولئك السكان تحت قبضتها الحديدية.

إنها تدرك أن عودة أولئك السكان تعني تبديد آخر معالم قضية الصحراء، وهي ترفض ذلك إنسانيا من خلال عدم تمكين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من القيام بإحصاء دقيق لمعرفة أعدادهم الحقيقية، كما ترفضه سياسيا، لأن ذلك سيساعد على تلاشي حلم إقامة كيان قزم بأعداد

محدودة من السكان جلهم من غير أصول صحراوية مستجلبين من مالي وبعض دول الساحل، بيد أن الأهم هو أنها تدرك أن خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب أصبحت تشكل أرضية في مرجعية المفاوضات، من جهة لأنها تُحظى بدعم المجتمع الدولي، ومن جهة ثانية لأنها تمكن كل الصحراويين من المشاركة في تدبير شؤون الإقليم، بما في ذلك المنتسبين إلى جبهة بوليساريو، وهي وقد سبق أن حددت موقفها من تلك الخطة، حتى قبل طرحها للنقاش، عندما حالت دون توجه وفد مغربي رفيع المستوى إلى الجزائر نفسها، لوضعها في صورة ذلك الاقتراح البناء، لا يمكن أن تقبل التطورات التي آلت إلى اعتبار تلك الخطة، دون غيرها، المرجعية الوحيدة ذات الجدية والمصداقية القابلة للتنفيذ، لأن ذلك سيترتب عنه إبعادها عن الخوض في قضية ألفت استخدامها في معاكسة المغرب وفي التغطية على مشاكلها الداخلية، وكذا فإن إغراءات الحكم الذاتي، من شأنها أن تدفع المجتمع الجزائري الواقع تحت القبضة الحديدية للجيش والاستخبارات وتجار الأزمات إلى التفكير مليا في هذا التطور، سيما وأن تركيبة ذلك المجتمع التي تشمل الطوارق والقبائل وغيرهم قابلة لاقتباس هذا النموذج، في حالة سلمت النوايا والمقاصد.

سينضاف إلى هذا الواقع، أن قضية الصحراء تعتبر الورقة الوحيدة التي تتمحور حولها كل جهود السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، التي لا شك أنها تحس بالعزلة والانكفاء، جراء افتقادها كل الأوراق التي كانت تلعب بها في السابق، يوم كانت تتوهّم أنها ستكون يابان شمال إفريقيا، وأنها ستحظى بزعامة منطقة الشمال الإفريقي، وهي تدرك أن خسارتها لهذه الورقة ستجلب عليها المزيد من متاعب الداخل، في ضوء ما تُسخّره من إمكانيات الشعب الجزائري، بدل صرفها على جهود التنمية ومواجهة مظاهر الخصاص الاقتصادي والاجتماعي الذي تعانيه فئات واسعة من

الشعب الجزائري المحروم، خاصة مع توالي انهيار أسعار النفط، فإنها تجدّ من أجل الإبقاء على القضية مجالا للمناورات ومحاولة شغل الرأي العام الجزائري بما تصفه بـ«المخاطر القادمة من لدن جارها الغربي» العدو الكلاسيكي كما وصفه شقنريحة في خطابة خلال نونبر 2020.

شكلت الألفية الثالثة معالم تحول جذري في إستراتيجيات الصراع الدائر منذ عقود بالصحراء الغربية، فمن جهة هناك مشكل الخلافة في قصر المرادية، بعد مرض الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والذي أثر على وزن ودور بلد المليون شهيد، ومشكل الرئيس الحالي المصاب بوباء كورونا والذي يجعل كرسي الرئاسة شاغرا، في المقابل قاد العاهل المغربي سياسة هادئة اتجاه امتداده الإفريقي، وأنهى مع دبلوماسية الدفاع وردود الأفعال وسياسة المقعد الشاغر، وأصبحت المملكة تخوض حروب معركة الصحراء في مواقعها الطبيعية، ولعل إستراتيجية عودتها الناجحة إلى منظمة الاتحاد الإفريقي والموافقة المبدئية على انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في يناير 2017، أربكت الكثير من مخططات بوليساريو والجزائر، يتجلى ذلك فيما صرح به إبراهيم غالي زعيم بوليساريو، حين رحب بعودة المغرب إلى منظمة الاتحاد الإفريقي، وحاول تصوير الهزيمة كنصر للجبهة، وهو ذات الشيء الذي سبق لرمطان العمامرة وزير الخارجية الجزائري السابق التصريح به لوكالة الأنباء الرسمية، لكن بعد ذلك غيرت الجزائر من خطتها وأخذت تتحدث عن تخوفات من انقسام الجبهة الداخلية لمنظمة الاتحاد الإفريقي.

كان مقتل ملك ملوك إفريقيا إعلانا عن إفلاس اصطفاف أنظمة إفريقية وراء آلة دعائية، تسوق الأوهام بلا طائل ولا ربح، حيث نجحت المملكة في تقديم نفسها كنموذج استثنائي بإفريقيا قام بأكثر من 50 زيارة لأزيد

من 29 دولة إفريقية.

إن تراجع مكانة العالم العربي بعد خريف الربيع العربي، وعدم استقرار دول شمال إفريقيا من مصر إلى تونس وليبيا والتهديدات الأمنية التي أضحى يشكلها الإرهاب على دول الساحل من جنوب الصحراء مع مبايعة التنظيمات الإرهابية لداعش.. دفع المغرب للعب دور إقليمي وازن في محيطه القاري، لذلك لقب الصحافي فرنسوا سودان مدير نشر مجلة «جون أفريك» محمد السادس بـ «الملك الإفريقي».

فبعد انكماش الجزائر على إثر شلل الرئاسة وشغورها مرتين وصراعات الصقور في قصر المرادية وانهيار نظام القذافي، عمل العاهل المغربي على تغيير سكة دبلوماسية المملكة نحو أفق جديد، ولعل فتح العديد من الدول لسفاراتها وقنصلياتها بالعيون والداخلة، انعطاف آخر في مسار تطور قضية الصحراء يبرز فرض المغرب لميزان قوى جديد بالمنطقة، يمنحه أوراقا عديدة للعب.

من جهة أخرى كان لانهيار أسعار البترول، أثر كبير على انكماش الاقتصاد الجزائري الذي اضطر الحكومة الجزائرية منذ بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة إلى سن تدابير تقشفية كان لها الأثر الكبير على الطبقات الوسطى وغالبية الشعب الجزائري، وهو ما انعكس على دعم جبهة بوليساريو التي بدأت تودع زمن الرخاء الذي كان يوفره فائض الاقتصاد الجزائري بعد فورة البترول التي بلغت أوجها عام 2009 حيث وصل سعر البرميل إلى 141 دولار، بالموازاة مع ذلك برز جيل جديد من القادة الأفارقة غير المرتهنين للاصطفافات الإيديولوجية التقليدية، والذين أصبحوا أميل إلى السعي إلى عقد شراكات اقتصادية وجلب استثمارات حقيقية تحسن وضع مواطنيهم، على خلاف الزعماء المستبدين الذين كانوا

سرعان ما يقعون فريسة حقائب البترودولار، لذلك استعمل المغرب ذهبه الأخضر في مواجهة الذهب الأسود وعائداته التي انحسرت، عبر شراكات حقيقية طموحة لا تخلو من مخاطرة، لكنها تعبر عن رؤية إستراتيجية لموقع إفريقيا في التحولات الكبرى القادمة.. إن إفريقيا هي المستقبل كما أكد الملك محمد السادس.

مستقبل الإقليم.. هل يدخل الفيل من ثقب إبرة؟

لا مستقبل للأقاليم الصحراوية في غير خيار الوحدة والاندماج، ضمن الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الصحراوي، ومحور النزاع الإقليمي الذي صنعته وغذته الجزائر لا يخرج عن نطاق إفراغ الإقليم من سكانه وهويته وتاريخه، ليصبح أشبه بمقاطعة تابعة للسلطة الجزائرية.

لا يجري التصريح بهذا الخيار علنا، ولكن الجزائر تغلفه بالكلام المعسول عن حق تقرير المصير، متناسية أنها أول من يتنكر لهذا المبدأ، بدليل أنها لم تقبل في أي فترة، مجرد إحصاء السكان الصحراويين المقيمين في تيندوف الواقعة تحت نفوذها الترابي، ولم تقبل كذلك أن يكون لهؤلاء حق الخيار بين العودة الطوعية أو البقاء هناك محتجزين في ظروف مأساوية بالغة الصعوبة.. بل إنها من خلال تحكمها الإرادي في قيادة بوليساريو، الذين تختارهم وتعينهم على مقاس الولاء لسياستها، إنما تتنكر لأي حقوق مشروعة في أن يكون هؤلاء أحرار في اختيار من يمثلهم، فبالأحرى أن يكونوا أحرارا في تقرير مصيرهم بدون ضغط أو إكراه، علما أنها نابت عنهم في ذلك بدون أدنى استشارة أو اعتبار.

إنها ترفض إحصاء «اللاجئين»، لأن ذلك سيفتح أمامها أبواب الجحيم، من خلال الكشف عن الظروف التي قادت نحو ترحيل وتجميع أشخاص من جنسيات مختلفة، من بينهم نازحون من بلدان الساحل، علاوة على كشف تورطها إلى جانب تيارات متشددة إسبانية في سبعينيات القرن الماضي في تسهيل ترحيل أعداد من سكان الأقاليم الصحراوية إلى تيندوف

قبل استرجاع تلك الأقاليم إلى حوزة المغرب ناهيك، عن أسلوب الابتزاز الذي تمارسه عبر استغلال المساعدات الإنسانية الموجهة إلى سكان المخيمات إلى أغراض تجارية، ساعدت في تكوين لوبيات تجارية تبيع تلك المواد في السوق السوداء.. وهي ترفض الإحصاء لأنه سيميط اللثام عن الظروف المأساوية التي جعلت آلاف الأشخاص يعيشون تحت القهر والجوع والمرض، من دون أن تكون لهم هويات وأوراق ثبوتية يستعملونها حتى في طلب العلاج طيلة عقود.

تبقى مسألة الهوية بالغة الأهمية لدى الجزائريين الذين دأبوا على التنكر لحق أولئك المحتجزين في العودة إلى وطنهم، ليس لأنهم سيكشفون الفرق بين ما تصوره أجهزة الدعاية الجزائرية والواقع المعيش في الأقاليم الصحراوية، لأن وسائط التواصل الاجتماعي وقدر التطور التكنولوجي ناب عنها في ذلك، ولكن لأنهم سيستخلصون أنفسهم من ربقة الاستعباد الممارس ضدهم، وستصبح لهم هويتهم الحقيقية، ذات الصلات التاريخية والأبعاد القانونية التي ساهمت في تكوين الدولة المغربية عبر عصور وأحقاب.

ما من شك في أن عقدة الحدود الموروثة عن الاستعمار صاغت مرجعيات الجزائر في تعاملها مع المغرب، أكان ذلك من خلال قضية الحدود الشرقية التي انتهت إلى إبرام معاهدة ترسيم الحدود وحسن الجوار، على خلفية حرب الرمال لعام 1963، أو عبر التقاط النزعة الاستعمارية الإسبانية بعد عام 1975، حين أصبحت الجزائر أكثر عداء للمغرب، لمجرد أنه استرد أجزاء من وطنه المحتل عبر الطرق السلمية، ومن خلال اتفاقيات صادقت عليها الأمم المتحدة.

لم يكن المغرب وقتذاك يتوقع أن تبادله الجزائر مشاعر الاعتزاز

بتجربة تحررية رائدة، من دون مواجهات عسكرية، ولكنه كان يتوق على الأقل لأن تكتفي بالتزام الحياد وألا تتدخل في مسار استرجاع أراضي بلد جار لم يأل جهدا في الدفاع عن استقلال الجزائر ورفض ملكه التفاوض مع المستعمر الإسباني حول الحدود الشرقية وهو في وضعية مريحة لكي لا يكون ذلك على حساب بلد المليون شهيد، لكن للأسف ثبت بالدليل الملموس أن الثورة تأكل أبناءها.. فبدل ذلك كانت قيادة الجزائر سباقة إلى رعاية مجموعة انفصالية، عقدت لها أول مؤتمر في بلدها، لا لتكون إلى جانب المغرب في الدفاع عن سيادته ووحدته في مواجهة إسبانيا المستعمرة، وإنما لتصبح أداة طيعة بيد الجزائر، تنفذ عبرها سياسة معاكسته المشروعية الوحدوية، وكأنها بذلك كانت تفضل أن تبقى الصحراء الغربية محتلة تحت النفوذ الاستعماري الإسباني، عوض أن تعود إلى أصلها كجزء لا يتجزأ من السيادة المغربية، وقد عبر بومدين بصريح العبارة عن ذلك للرئيس الموريتاني الأسبق المختار ولد دادة (انظر مذكراته «موريتانيا رهانات التحديات الكبرى»).

أما جبهة بوليساريو فتحتاج إلى عودة الروح، تلك المصالحة العميقة مع جذورها الثقافية التي نشأت من صلبها، والتي يعتبر شرف المصالحة والتساكن والتعايش السلمي لا الاستسلامي أحد أبرز قيمها، أعرف اليوم أنه لأسهل أن يدخل فيل في ثقب إبرة من أن تعود بوليساريو لمصالحة تاريخ تأسيسها كحركة تحررية، ولن تجد في بلدها سوى الترحيب لأن الوطن غفور رحيم حقا، وأن تقود إلى جانب باقي القوى النبيلة في المجتمع مهمة الإصلاح والدمقرطة والتنمية.. أعرف أن ذلك غير ممكن الآن، لكنه ليس مستحيلا، فقط يحتاج إلى إرادة استثنائية فيها الكثير من الجرأة والعناد النبيل من مثل تلك الالتماعات النادرة في التاريخ التي تبدو فيها المصالحة والحوار والتكتل والعودة إلى النبع الأصيل حتى ضد

رغبات النفس الأمارة بالمصالح والمنافع الآنية والسلطة... والتي لا يقوم بها إلا العظماء حقا.

العلاقة الملتبسة بين بوليساريو الداخل وبوليساريو الخارج

بوليساريو الداخل.. يفترض الأمر بداهة الربط أو الصلة ببوليساريو الخارج، ما الذي يعنيه «بوليساريو الداخل»، هل هو محض منتوج إعلامي أم مجرد توصيف جغرافي لتموقع حركة واحدة بوجهين بين الهنا والهناك؟ أم هما حركتان مختلفتان في اتجاهين متناقضين؟ هل «بوليساريو الداخل» وصف ارتبط بتطورات تاريخية في الأقاليم الصحراوية، أدت إلى بروز نزعة انفصالية تخالف الإجماع الوطني في الراهن المغربي؟ أم أنه كان موجودا ومسكوتا عنه لاعتبارات لم تكن معالمها واضحة للعيان، قبل أن تدفع الأحداث المتعاقبة ببعض المنتمين إلى «بوليساريو الداخل» للإعلان عن وجودهم، المرتهن إلى حسابات كبرى غير معلن عنها في تصريحات وسلوكات رموزه؟ أم أنه غطاء لأنشطة معادية، لا تختلف في جوهرها وأهدافها عن الدوائر المرسومة سلفا للتنظيم الأصلي الذي يتخذ من الجزائر، أرضا ودعما وسندا وملاذا، قاعدته المركزية معاكسة خيار الوحدة والاندماج في اتجاه استقرار المنطقة، نقصد جبهة بوليساريو التي أصبحت رهينة لدى النافذين في الحكم بالجزائر الشقيقة، ودخلت في سياق لعبة كبرى تغذيها مصالح ذاتية وأطماع الدول الحاضنة ورهانات القوى النافذة في صناعات التوجهات الإستراتيجية بالمنطقة، حتى أصبح الحرص على تحسين أوضاع المواطنين المنحدرين من أصول صحراوية هو آخر الاهتمامات في أجندتها السياسية؟ أم أن لا وجود لـ«بوليساريو الداخل» الذي يعتبر مجرد تضخيم إعلامي، أصبح المراد منه إخفاء واقع الحال بالصحراء وأن كل طرف يخلق أعداء داخليين محتملين للإبقاء على وجود

عدو خارجي؟ ما العلاقة بين بوليساريو الداخل وبوليساريو الخارج من حيث النشأة والجذور والرموز والسياق التاريخي وطبيعة الخطاب الضمني والمعلن عنه؟

مهما كانت الإجابة عن هذه الأسئلة، فإنها تتداخل في التقاط نقاط التقاطع بين بوليساريو الداخل والخارج، حتى لَتجعل من الاثنين وجهين لعملة واحدة، أبرزا في أكثر من محطة التقاءهما، والاختلاف يطال توقيت النشأة وأشكال التعبير والرموز ومجالات الحركة وهوامش الفعل، وحسابات جهة الولاء والمساندة.

من السهل على المحلل اليقظ التقاط وشائج الائتلاف ومسارات التقاطع بين بوليساريو الخارج وبوليساريو الداخل، والرهانات الثاوية وراء تحركات الطرفين ومجالات حركتهما وتساوق أهدافهما، وإن في سياق تاريخي متباين، وبحكم تباين الأطروحات شكلا وتوحد الولاءات جوهرا، وهوامش الحركة لدى جبهة بوليساريو بين الداخل والخارج في ارتباط بالحاضن الأساسي: القادة العسكريون بالجزائر، وتحويل - في سابقة من نوعها في تاريخ حركات التحرير- المستعمر الإسباني، إلى سند ومناصر «للاستقلال» المرفوع كشعار يوحد بين بوليساريو الداخل وبوليساريو الخارج.

تطابق الأهداف والخلفيات بين الداخل والخارج

يتقاطع مسار تحول بوليساريو من حركة تحررية إلى حركة انفصالية، وإن بدرجة متفاوتة مع نشأة «بوليساريو الداخل» الذي ليس حركة أو تيار مجتمعيا بقدر ما هو تعبير عن زعامات بدون امتداد لا اجتماعي ولا قبلي ولا تنظيمي، أكان ذلك على صعيد مرجعية الدعم التي ستلتقي فيه الجزائر مع تنظيمات إسبانية يشدها الحنين إلى الفترة الاستعمارية أو

لها شعور مفرط بعقدة الذنب الاستعمارية، أو في الأهداف التي ترمي إلى تحويل الأنظار عن القضايا الجوهرية التي كان يُفترض الانكباب عليها عبر دعم مساعي الحل السياسي الذي أقره المجتمع الدولي، بعد وصول القضية إلى المأزق، أو في دلالات التوقيت وأبعاده وخلفياته بالنظر إلى تحريك ورقة «بوليساريو الداخل»، حيث يتقاطع الموقف والوضعية السابقة التي كانت تعيشها المنطقة في منتصف سبعينيات القرن الماضي.

فالحل الذي فرض على إسبانيا وقتذاك في الهزيع الأخير من حياة الجنرال فرانكو، يكاد يتشابه في معانيه والحل الذي تنشده الأمم المتحدة بعد انهيار خطة الاستفتاء، بما يدل على أن الأهداف التي كانت وراء تحوير أهداف «بوليساريو الخارج»، هي نفسها التي تضغط على الزناد لتحريك ما يُعرف بـ«بوليساريو الداخل»، وإن اختلفت الأزمنة والمعطيات، فإنها تلتقي في الأهداف، لكنها لا تغير شيئا في الوقائع والحقائق النابتة على سطح الأرض.

تقود المقاربة هنا إلى تلمس تطابق الأهداف وتقاطع الخلفيات بين بوليساريو الداخل والخارج، وهكذا يمكن رصد أنه في مقابل الاحتقان السياسي في مطلع سبعينيات القرن الماضي الذي قاد، إلى جانب أسباب ودوافع خارجية، إلى تأسيس بوليساريو الخارج، فإن العكس سيحدث مع نشوء «بوليساريو الداخل»، نظرا لأن مناخ الانفتاح الذي ساد البلاد في سعيها إلى طي صفحات الماضي وتحسين سجلها في مجال احترام حقوق الإنسان، بعد سنوات الرصاص، مكّن بعض العناصر من الالتفاف على مفهوم حقوق الإنسان وتسخيره إلى غايات انفصالية.

تماما، كما أن زيارة لجنة تقصي الحقائق التي أوفدتها الأمم المتحدة إلى عين المكان في ضوء احتدام المواجهة بين المغرب وإسبانيا، كانت

مناسبة روجت فيها حكومة مدريد لوجود طرف آخر غير المغرب يطالب بتقرير مصير الإقليم، من خلال السماح لعناصر «بوليساريو الداخل» بحرية الحركة والتظاهر، ومدهم بالوسائل اللوجستيكية في التنقل والتأطير، فإن زيارة تنظيمات تُعنى بقضايا حقوق الإنسان، ستكون بدورها مناسبة لإعطاء إشارة الضوء الأخضر لعناصر «بوليساريو الداخل» للإعلان عن وجودها لتقفز إلى السطح، تحت جلباب الجمعيات الحقوقية الوطنية التي كانت تسعى لطي صفحة الماضي.

كان واضحا، في ظل الانفتاح الذي أقره المغرب كخيار سياسي إرادي، أن النظرة إلى الأوضاع في الأقاليم الصحراوية لم تعد مغايرة لما يجب القيام به في باقي مناطق البلاد، على رغم الحساسيات التي تكتنف الأمر، إلا أنه بدل أن يساعد ذلك الانفتاح في تعزيز خيار الوحدة الذي هو قدر مصيري لا يحتمل التخاذل أو التساهل أو التراجع باعتباره مدخلا لاستقرار المنطقة، والانخراط في الدفاع عن ديمقراطية حقيقية للبنيات المؤسسة لتنمية المغرب وتطور أوضاع الساكنة المغربية وفق حاجياتها وخصوصية مجالها، فقد أفاد انفصاليو الداخل من التجربة في غير مقاصدها النبيلة.

سنجد امتدادا لذلك، أنه كما في حالة جبهة بوليساريو الخارج التي تلقّفتها إسبانيا والجزائر رسميا إبان تأسيسها، فإن تنظيمات تعمل في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان في إسبانيا تحديدا، انقضت على الفرصة لإحياء نزعات هيمنة قديمة، تتجدد وتطفو على السطح في كل مرة توترت فيها العلاقات بين إسبانيا والمغرب، بالإضافة إلى الشعور بعقدة الذنب الاستعماري خاصة لدى المجتمع المدني ستحاول تطهير عقدتها الإسبانية بمناصرة بعض رموز «بوليساريو الداخل».

كذلك فإن الجزائر التي كانت تتحين مثل هذه الانفلاتات، التي كان بالإمكان التعايش معها كمجرد فورة شباب أو كظاهرة عابرة، ستجد الطريق سالكة لإخراج الجزء الثاني من خطتها التي صيغت وفق منهجية المعاكسة، فثمة لقاء في المصالح التي ارتبطت بتقديرات غير صائبة، كان وراء تحوير مسار «بوليساريو الخارج»، يوم تخيلت إسبانيا أن في إمكانها أن تنسحب من الصحراء، بعد أن تكون أعدت الإقليم ليصبح دُويلة تابعة لها تتقاسم ثرواتها مع الجزائر، كما جرى التخطيط لذلك في أواخر أيام الجنرال فرانكو، وهو ما يطل اليوم برأسه من وراء الزجاج الكاشف، لإعلان أن ما لم يتحقق في مطلع ومنتصف سبعينيات القرن الماضي، يمكن أن يجرب حظه في العقد الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين.. وذلك عبر قفاز «بوليساريو الداخل».

لم تكن الوقائع والتطورات على قدر الأوهام، إلا أن المخاوف المتواصلة لدى الإسبان المتشددين حيال إقدام المغرب في أي لحظة على طرح ملف المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية بطريقة مختلفة عما كان عليه الأمر في السابق خاصة بعد ما حدث في جزيرة ليلى، يعتبر في مقدمة الأسباب التي تجعل فئات إسبانية تلهث وراء توظيف ورقتي بوليساريو الداخل أو الخارج.

وبنفس الحسابات لا تُخفي الجزائر شكوكها في أن المغرب عندما يستتب له الوضع في الأقاليم الصحراوية جنوبا، في ضوء تكريس الشرعية الدولية، سيستثمر ذات الانتصار في اتجاه إنهاء النزاع الذي يحفظ حقوق الأطراف وليس قضم الخرائط في محاولة لتزييف تاريخ الجغرافيا، فإنه قد يُعيد فتح كتاب الحدود الشرقية مع الجزائر، مع أن ذلك ليس واردا بالمرة في القريب المنظور على الأقل، في ضوء استمرارية الالتزام

المغربي بالمعاهدات والاتفاقات المبرمة ذات الصلة، وهذه نظرة سطحية وتبسيطية للأشياء، غير أن الانحياز الجزائري لإسبانيا كما ظهر جليا إبان اندلاع أزمة جزيرة «ليلى»، سيشير إلى أي حد يتطابق المنظور الجزائري والإسباني إزاء الحقوق التاريخية والقانونية المشروعة للمغرب، إذ تصبح بلا وزن ولا قيمة لمجرد أن هناك خلافات بين المغرب والجزائر.

الجزائر وإسبانيا: اختلفا حول الطحين واتفقا حول العجين

في المرجعيات الأولى التي كان يحتمي بها الشبان الصحراويون، المشتعلة رؤوسهم بأحلام الحركة الماركسية اللينينية وتجربة الفيتكونغ والأفكار الماوية، والذين شكلوا اللبنة الأولى لبوليساريو، كان الهدف يكمن في تحرير المناطق الصحراوية من الاستعمار الإسباني، وكان طبيعيا بالنظر إلى سلامة وأهمية مواقف من هذا النوع، أن يكون ذلك الهدف مغريا ومشجعا وموقظا لأحلام ونزوعات كبرى.

بيد أنه بعد تحقيق هذا المطلب عام 1975، لم يبق أمام جبهة بوليساريو أي مبرر في الاستمرار، لكن الأدهى من ذلك أن استمرارها وقد انتفت بواعثه الموضوعية، سيقترن بتنفيذ سياسات معادية لا علاقة لها بحوافز التأسيس، إذ تحولت إلى مجرد أداة طيعة في مختبر التشويش على المسار الطبيعي الذي آلت إليه المواجهة بين المغرب وإسبانيا من جهة، والمغرب والجزائر من جهة ثانية.

وهنا يأتي المخطط المعدل في الدهاليز السرية بين الجزائر وإسبانيا اللذين يختلفان حول الطحين لكنهما يتفقان غالبا حول العجين المشترك، والمتمثل في إعادة خلط الأوراق بالمنطقة، ووضع الكثير من الأشواك في

القدم المغربي، إذ كرد فعل على النزيف الداخلي لبوليساريو الخارج، تم اللعب في مطبخ الأقاليم الصحراوية وإن بملاعق طويلة، بإخراج «بوليساريو الداخل» إلى حيز الوجود.. مستغلة لحظة انتقال السلطة في أعلى هرم الدولة، وانشغال المغرب بتأثيث بيته الداخلي بعد إعلان المصالحة مع ماضيه وعزمه على تحقيق انفتاح أوسع في مجال ممارسة الحريات، تم استغلال كل هوامش الحرية والانفتاح من يافطة حق التعبير إلى حق الاحتجاج والتجمعات، ومن حرية الصحافة إلى تأسيس الجمعيات المدنية ذات الحمولة الانفصالية التي كشفت عن نفسها منذ أحداث العيون في ماي 1999، وما تلاها من تطورات، وصولا إلى أحداث العيون في نونبر 2011.

ثمة تلاقي آخر على مستوى نشأة بوليساريو الخارج وبوليساريو الداخل برغم اختلاف السياق الزمني، ويرتبط بسوء تقدير القوى الحاضنة والداعمة على السواء.. غداة تأسيس بوليساريو الخارج كان الاعتقاد السائد هو أن النظام المغربي يعيش في عزلة تامة وأنه على وشك الانهيار، وأن الوضع الداخلي مهيأ للانفجار خاصة بعد المحاولتين الانقلابيتين، تحكي الكاتبة «أنيا فرانكوس» و«جان بيير سيريني»، في مؤلفهما «جزائري اسمه بومدين»، واقعة ذات دلالة في هذا السياق: «حينما كنا مطمئنين على أن الحسن الثاني يعيش معزولا في قصره معرضا لانتقادات ضباط جيشه، مشكوكا في حب الشعب له، تغير الوضع في رمشة عين.. وأصبح رجلا قويا في منطقة المغرب العربي، والجزائر مشغولة بدعم الشعب الصحراوي، تجد نفسها معزولة وحدها لتقول التقارير الدولية إنها نهاية هواري بومدين.. أعلن الحسن الثاني المسيرة الخضراء وضحك كل الجزائريين، وقالوا إنها مهزلة، إطلاق 350 ألف مغربي بالقرآن في أيديهم لمواجهة مدافع وصواريخ الإسبان، وقلنا في الجزائر إنها حسابات مكيافيلية وسيناريو هوليودي، وصرح بومدين بلسانه: «إنها السينما»، لكن

بومدين تجرع كأس المرارة عندما جاءه عبد العزيز بوتفليقة رئيس دورة الأمم المتحدة متحدثا عن حصوله على توصيات.. فقاطعه مندوب الجزائر في الأمم المتحدة، عبد الرحمان رحال، أمام الرئيس بقوله: «إنك يا بوتفليقة تمثل علينا مسرحية، فكل الدول العربية وكل دول عدم الانحياز وكل الدول الغربية اتخذوا موقفا مؤيدا للمغرب، واحتفل المغرب بالصفعة التي تلقّاها تعنّتنا».

ويضيف المؤلفان: «كان الحسن الثاني قد أقفل على بومدين بعد اتفاقية مدريد قفصا وأدخله في عزلة قاتلة، وعندما أعلن الملك الحسن الثاني في خطاب 15 فبراير 1976: «إني أنتظر فقط أن تعلن الجزائر الحرب على المغرب»، اجتمع مجلس القيادة الجزائري ليصدر بيانا يقول: «لا حرب مع المغرب من أجل بوليساريو ولا سلم مع المغرب بدون بوليساريو»، وقد تم سحب الجيوش الجزائرية التي تتدخل داخل الحدود المغربية (...) وزادت هزيمة الجزائر عندما أعلن الوالي رئيس بوليساريو انضمامه لوحدة مع موريتانيا يكون رئيسها المختار ولد داداه».

«اتفاق الجزائر بين موريتانيا وبوليساريو، في 5 أغشت 1979، والظروف الغامضة التي اكتنفت توقيعه، حيث كان إذعانا للجبهة التي فرضت انسحاب موريتانيا من تيرس الغربية - دون إخطار شركائها في اتفاق مدريد - في موعد رُتب له أن يكون سريا، لكن المغرب اطلع عليه، فبادر بـ«احتلال» تيرس الغربية. ولم يحقق الطرفان الموريتاني والصحراوي أي مكسب» (ania francos et j.p.sereni-un algérien nommée Boumediene- edition assnni- juillet 2017).

نفس الخطأ في تقدير الأوضاع الداخلية بالمغرب سيتكرر مع نهاية التسعينيات عند رحيل الحسن الثاني، حيث تم ترويج الحديث عن تفكك

مراكز القرار وهدم سلطة النظام بسبب ضعف هرم الدولة، وتم تصوير انفتاح المغرب واتساع الهامش الديمقراطي كأنه مجرد بداية لانفراط حبات سبحة السلطة المركزية، وأن استعمال سلاح حقوق الإنسان يمكن أن يُفكك بنية الدولة من الداخل كما جرى في العديد من دولة المنظومة الاشتراكية، وهو ما أبرز سوء تقدير الجزائر لتعقيدات الوضع الداخلي بالمغرب، لأن الافتراضات والتخمينات لا تكفي وحدها لفهم بنية نظام ضارب بجذوره في التاريخ، والدليل أن انتقال المملكة في ظل محمد السادس من سياسة الدفاع إلى سياسة الهجوم، والإنهاء مع سياسة الكرسي الفاغر عبر اللعب في ذات رقعة شطرنج الخصوم، كانت كافية لسحب أكثر من 64 دولة لاعترافها بجبهة بوليساريو من أصل 84.. فالسياسة تُبنى على الوقائع لا على التوقعات والتخمينات!

المضي نحو السرعة الثالثة

سيرتبط الإعلان عن «بوليساريو الداخل» بأكثر من مأزق يعتري بوليساريو الجزائر، أكان ذلك على صعيد تغلغل مظاهر التذمر واليأس والرفض داخل مخيمات تيندوف، أو في فشل إدارة المفاوضات التي لم تفض إلى أي تقدم يقود نحو رفع المعاناة عن سكان المخيمات، أو على مستوى الارتباك الحاصل في توزيع الأدوار والتصريحات، بين من يهدد بالعودة إلى حمل السلاح، ومن يرهن استئناف المفاوضات بشروط شبه تعجيزية، ومن لا يعرف إلى أين يتجه في ظل المأزق السياسي المهيمن على غياب القرار داخل الجبهة، وعلى تطورات الوضع العالمي في ظل القرارات الأخيرة لمجلس الأمن الدولي.

كان طبيعيا في ظل الوصول إلى الباب المسدود أن تطلب بوليساريو الجزائر إلى بوليساريو الداخل المساعدة في نقل الصراع إلى واجهات جديدة، كان أقربها العزف على وثيرة قضايا حقوق الإنسان، لأنها ذات بريق إعلامي وإنساني يمكن أن تخفي ما وراءها من أهداف، إضافة إلى أنها لا تكلف شيئا غير الانخراط في حروب الأنترنيت وخدعة الصور المركبة ودغدغة المشاعر وشراء بعض المنحرفين والأطفال والنساء للتظاهر..

في مدينة مثل العيون سكانها يتجاوزون 217.732 ألف نسمة(حسب إحصاء عام 2014)، أي زائر للمدينة، سيرى واقعا آخر غير الموجود في الفيديوهات والصور المفبركة كما تروجها مواقع بوليساريو والجزائر، الكل في عمله أو في بيته، أو يتجول بأمان في الشارع العام، حيث تمتلئ المقاهي والمطاعم والمحلات التجارية والأسواق... في أكبر مدينة بالصحراء الجنوبية، يتم تصوير ثمانية أو عشرة أشخاص ملثمون أو يرمون القوات العمومية بالحجارة من فوق السطوح ويرفعون علم بوليساريو ويستفزون رجال الأمن للحصول على الغنيمة المتمثلة في صور صدام هنا أو هناك، في حي معطى الله الصغير، أصبح الأمر مثل تمرين روتيني متى وصل الدينار الجزائري من خلال دينامو أساسي لبوليساريو يوجد بجزر الكناري، وتأتي توابل الإعلام الجزائري لتقديم الوجبة: «ليلة البارحة مواجهات في منتصف الليل بين أبطال حي كولومينا وشرطة الاحتلال»، «شهدت العيون المحتلة مساء اليوم مظاهرات بحي معطى وشارع السمارة قبالة حي معطى الله، هذه الوقفة التي دعت لها تنسيقية كديم ايزيك للحراك السلمي جوبهت بعنف مفرط بحيث عاين مراسلنا بالعيون المحتلة أن قوات الاحتلال المغربي متمثلة في الشرطة بالزي الرسمي والمدني والقوات المساعدة وعناصر ما يسمى بالاستعلامات العامة قد تدخلت في حق النشطاء الحقوقيين الصحراويين بعنف مستعملة...»

لا يحتاج الأمر إلى بحث شاق عن تربة خصبة لزرع نباتات من هذا النوع.. فالمشهد المغربي، وقد أقر المضي قدما على طريق انفتاح أكبر في مجال حقوق الإنسان وإفساح المجال للتعبير عن كافة المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن الفرصة تبدو مغرية لمن يبحثون عن غطاء يدثر نواياهم الحقيقية.. وما لا تسمح به بوليساريو في المخيمات، سيكون حصان طروادة لدى «بوليساريو الداخل» الذي ظل يجرب الإعلان عن وجوده على مراحل، تبدأ من استغلال مطالب اجتماعية عادية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع، كما في ظاهرة بطالة الشباب، ثم مطالب مستحيلة التحقيق لإبراز تململ ما، يليها الانتقال إلى السرعة الثالثة، من خلال الأعمال الاستفزازية التي تستهدف الأمن العام وإتلاف الممتلكات وإشاعة الفوضى.

أدرك الانفصاليون أن خيار الانفتاح الذي ينهجه المغرب لا رجعة فيه، وأنه يزيد عن كونه قناعة راسخة بأن الاندماج في المنظومة العصرية يتطلب دعم هذا الخيار، لأنه يروم تحصين البلاد عبر إشراك مكونات الأمة في نسج القرارات السياسية والاقتصادية، ومن تم كان اللجوء إلى محاولات استفزازية الغرض منها دفع المغرب إلى التراجع عن هذا الخيار، أو في أقل تقدير الحد من امتداده، بعد أن أصبح يشكل خطرا دائما على الجزائر وبوليساريو على حد سواء.. ذلك أن مجرد السماح بارتفاع أصوات قليلة تنادي بالانفصال داخل المملكة وفي قلب عاصمتها، يعني أن البلاد محصنة ضد هذه المخاطر، إضافة إلى أنه يقض مضاجع بوليساريو التي زادت في تشديد الرقابة على المخيمات كلما زاد المغرب انفتاحا، فيما بدأت الجزائر من جهتها تعيد النظر في كثير من الحسابات إزاء امتدادات الوعي الديمقراطي مع موجة الربيع العربي الذي لا زالت آثاره مستمرة رغم غياب الرئيس تبون بسبب المرض وما فرضته جائحة كورونا، وتعامل المغرب مع إشكاليات من قبيل وضع الأمازيغية وصيغة الحكم الذاتي، كان

وحده كافيا لأن تصطف الجزائر في خانة من لا يرغب في التغيير أو التطور.. المغرب ليس جنة تجري من تحتها الأنهار، لكنه أفضل حالا من محيطه، وحاضره أفضل من ماضيه.. هناك تيار مجتمعي وإرادات داخل مراكز القرار ذاته تفرض السير قدما على درب الاختيار الديمقراطي.

لم تكن النية الذهاب إلى أبعد مدى، إلى حين تلقي الضوء الأخضر لتلغيم الإطارات الجمعوية القائمة على المستوى الوطني، لدفع التنظيمات الأم لتجميد نشاط فروعها بالأقاليم الجنوبية أو توقيف بعض أعضائها «المندسين» أو حل بعضها، من جهة للقضاء على كل أشكال التأطير المدني الذي تقوم به هذه الجمعيات والمنظمات النقابية والحقوقية، ومن جهة أخرى لإعطاء الصفة الاستثنائية للصحراء، لأن اتجاه المغرب نحو المصالحة الوطنية الكبرى وجبر الضرر على مستوى الأفراد والجماعات وأقاليم بكاملها كما حدث بربوع المملكة، جعل بوليساريو الخارج يضع يده على قلبه مخافة اندماج النشطاء الصحراويين في النسيج الوطني، وتحول المغرب إلى مجال استقطاب لأعضاء بوليساريو الخارج وهو ما يمكن أن ينعكس أيضا على السكان المحتجزين بالمخيمات...

هكذا تم تقديم الدعم من أجل لجوء مجموعة من عناصر الداخل لتأسيس إطارات خاصة ظلت محدودة الانتشار بحيث أن نفس الأشخاص تجدهم أعضاء في كل الإطارات القائمة حتى ولو كانت في مدن بعيدة عن بعضها البعض في الأقاليم الصحراوية، وهو ما يبرز محدوديتها، وأنها تكتفي بتشييد الإطارات الجمعوية لاستقطاب الدعم المالي والمعنوي من الجزائر وإسبانيا.

لقد عمل «بوليساريو الداخل» في إطار توجيه محكم من الخارج على محاولة اختراق الشبيبة المدرسية، وتأطير الطلبة عبر محاولة إحراج

المسؤولين للحصول على وضع امتيازي في مغرب يحاول أن يقطع مع كل أشكال الريع والمواطنة الامتيازية، والمراهنة على سكان الهوامش الذين يعانون خصاصا اجتماعيا لافتعال الأحداث واستغلالها للدعاية الخارجية ولجلب الدعم المالي واستقطاب التأييد...

هكذا فتح ميدان جديد للمواجهة في ملف الصراع عبر «بوليساريو الداخل» على الواجهة الحقوقية والإعلامية... وتم اللعب في أكثر من سياق، من خلال محاولة توظيف الأزمة الاقتصادية خاصة بسبب بطالة الشباب، وتقلص الامتيازات المرتبطة بدعم الأقاليم الجنوبية، وانعكاسات الأزمة الاجتماعية، فتحولت الاحتجاجات بعد خفوت صوت الرصاص واندحار البوليساريو في المعركة العسكرية، وبعد الانهزامات المتتالية على الساحة الدبلوماسية، لجأت الجبهة إلى المجال الإعلامي والحقوقي الذي تحول إلى مجال حيوي للمواجهة مستغلة سياق الانفتاح الذي عرفه المغرب، ونمو الهامش الديمقراطي باتساع حرية التعبير والتظاهر، وتكريس هوامش الاحتجاج المدني الذي أصبح عُملة السياسة بالمغرب كأحد مظاهر الخيار الديمقراطي ولعب الصحافة المستقلة لأدوار النقد وعكس تعدد الآراء في المجتمع المغربي بما فيها حوارات مع رموز بوليساريو الداخل، سعت الجزائر وجبهة بوليساريو إلى استغلال كل ذلك لخلق أزمة داخلية خوفا من إسقاطات خوض المغامرة الديمقراطية على المحتجزين في المخيمات وإدماج معظم الحقوقيين الصحراويين في النسيج الوطني، ودفع بعض عناصر الداخل لاستغلال الجمعيات والمنظمات القائمة كإطار للعمل الانفصالي مثل منتدى الحقيقة والإنصاف والجمعيات الحقوقية والمنظمات النقابية والأحزاب الراديكالية، فإبراهيم الإسماعيلي، من مواليد 1970، رئيس المركز الصحراوي لحفظ الذاكرة الجماعية وعضو تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، كان عضوا نشيطا بالجمعية المغربية

لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، وعلي سالم التامك، كان عضوا مسئولا بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومسئولا بالمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف إلى حين تحويل فرع «العيون» بإزالة اسم المغربي من فرع جمعية وطنية، ليتم الانتباه إلى وجود اختراق ممنهج لإطارات الدفاع عن حقوق ضحايا الاختفاء القسري، بل حاول سالم التامك الترشح للانتخابات الجماعية باسم اليسار الاشتراكي الموحد.. لكن سيحدث في قلب رموز بوليساريو صراع حول الزعامات في قلب الكوديسا على سبيل المثال التي تم تجميد نشاطها وإعلان أميناتو حيدر عن تنظيم جديد، في إطار الصراع بينها وبين علي سالم التامك، وفي محاولات تسليط الضوء عليها وتقديم نفسها كناطقة وحيدة باسم بوليساريو الداخل، دون امتداد تنظيمي.

بداية الاستقطاب

حدثان بارزان سيؤثران في ترسيم معالم الدور الجزائري الذي لم يتغير أبدا في جوهره في معاكسة أي توجه ايجابي لإنهاء نزاع الصحراء، فقد يتغير الأسلوب ومجالات المناورات، إلا أن الهدف يبقى ثابتا.. الأول يتعلق بإدراك السلطات الجزائرية أن المغرب جاد في عزمه الذهاب بعيدا لتوفير الشروط الموضوعية التي تكفل إيجاد حل سياسي دائم ونهائي برعاية الأمم المتحدة، أي أن الإطار السياسي والقانوني يهم إضفاء الشرعية الدولية على الحل المرتقب .

تتجلى المعالم الرئيسية للموقف المغربي في تحديد سقف الحل وزمانه، كي تتمكن البلاد من ترتيب أسبقيات مبرمجة في الانكباب على التنمية ومواصلة دمقرطة البلاد، مع إيلاء أهمية خاصة للأقاليم الصحراوية

لإدماجها في منظومة عصرية، تكفل لأبناء الإقليم إدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم عن طريق مؤسسات منتخبة.

سيأتي هذا القرار في ضوء تطورات ميدانية ذات طبيعة عسكرية وإنمائية، خصوصا بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في ظل تقهقر فلول بوليساريو، بعد استكمال القوات المغربية بناء الجدار الدفاعي الذي وضع حدا لأي تسلل محتمل.. سينتقل الرهان الدفاعي من أولويات عسكرية إلى أولويات ديمقراطية تتكامل في مفهومها وأبعادها، وكما كان من نتائج التفوق العسكري أن القوات المغربية أحكمت سيطرتها على الوضع، وباتت سيدة الميدان، تدير المعارك من مواقع دفاعية، وفق خطط محكمة انهارت أمامها كل المحاولات العدوانية، كان من النتائج السياسية أن المبادرة أصبحت حكرا على الموقف المغربي الذي اخترق جدار المأزق، وأصبح يتحكم في إدارة الملف دبلوماسيا، بما جلب تقدير المجتمع الدولي.

وفي المجال السياسي الذي ترتب بدوره على تحقيق نصر عسكري كاسح في ساحة الميدان، أصبحت المبادرة تأتي من المغرب وليس غيره.. مما شكل تحولا في موازين القوى، سيكون له تأثيره في زيادة الحنق الجزائري.

ومع أن المبادرة ظلت تأتي من المغرب، منذ أن كان سباقا لطرح فكرة الاستفتاء أمام مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في نيروبي عام 1981، قبل أن تتوصل الأمم المتحدة إلى قناعات راسخة بعدم قابليته للتنفيذ، جراء العراقيل التي وضعتها جبهة بوليساريو والجزائر، فالأهم أن مبادرة الحكم الذاتي جاءت في سياق آخر، ارتبط بتحولات جوهرية في تغيير كثير من الأساليب التي كانت متبعة في السابق، في ضوء التركيز على تحسين سجل البلاد في التزامات حقوق الإنسان، وإقرار مفهوم جديد للسلطة والقطع مع الممارسات السلبية.

سيكون لهذا التطور الذي يعتبر بمثابة حدث ثان ضرب الحسابات الجزائرية في الصفر، دوره الكبير في حشر السياسات المناوئة في ركن منزو، بلا أفق.. فقد أغلقت كل المنافذ في وجه الجزائر، وكان اللجوء إلى محاولة تحريك الأوضاع الداخلية في الأقاليم الصحراوية للتشويش على الانتصارات التي حققها المغرب، سيما وأن مبادرة الحكم الذاتي صدرت في توقيت ملائم، برزت فيه انشغالات المجتمع الدولي برهانات الأمن والاستقرار في منطقة الشمال الإفريقي، وسادت المزيد من المخاوف من تنامي ظاهرة الانفلات الأمني وتسلل معاقل الإرهاب في بطن الصحراء، التي اتخذت أشكالا مثيرة في تهريب البشر والأسلحة والتجارة المحظورة والتشدد الديني.

لم يكن التخطيط لهكذا مشروع عدائي ضد المغرب، وليد السنوات القليلة الماضية، لقد جرى التفكير فيه والبدء في تنفيذه منذ تسعينيات القرن الماضي.. بتزامن مع انهيار جبهة بوليساريو من الداخل، في مقابل استمرار تماسك وصمود الجبهة الداخلية بالمغرب.

رأت الجزائر أن مصدر قوة المغرب، يكمن في صلابة إجماعه الوطني ووحدة السكان في الأقاليم الجنوبية، وتيقنت أن الاستنزاف الذي طال بوليساريو من الداخل، عبر توالي الانشقاقات وبروز الخلافات وتزايد تذمر سكان المخيمات، يحتاج إلى متنفس آخر للإيهام بأن بوليساريو، يمكن أن تجد لها بعض الامتداد خارج المخيمات.. تدرجت الفكرة عبر استقطاب بعض الشباب الغاضبين لاعتبارات اجتماعية.. لا تكاد تسلم منها أي دولة، وكان التركيز على منحدرين من غير الأقاليم موضع النزاع، في أفق أن يتم تجنيد بعض هؤلاء الذين لا يملكون مستويات ثقافية عالية، كما في تجارب الاستقطابات التي تلجأ إليها التنظيمات المتطرفة.

الأمر هنا يتعلق بأسلوب متعارف عليه، يبدأ عبر شحن بعض الشباب بأفكار انفصالية تحول الأوهام إلى أحلام .. والزج بأصحاب السوابق في أتون تنظيمات ذات لبوس مدني، بعيدا عن الالتزام الحزبي الذي يعتبر بمثابة وقاية من أي انحراف.

سترصد الجزائر ظاهرة متميزة في صراعها المتواصل مع المغرب، ذلك أنه بالقدر الذي شكلت قضية الصحراء محور التفاف وطني وإجماع شعبي، تبلور عبر الاستعداد الكامل لكافة التضحيات الجسيمة دفاعا عن الوطن، بالقدر الذي لم تستطع فيه السلطات الجزائرية أن تجعل من قضية الصحراء مثار اهتمام لدى الشعب الجزائري الذي لم يعر سياسات حكومات بلاده المتعاقبة بهذا الشأن أي اعتبار.. بل إنه على عكس ذلك قدم نموذجا صارخا لرفض المواقف الجزائرية، عندما عمد المتظاهرون في أحداث 1988 إلى إحراق مكاتب جبهة بوليساريو في العاصمة الجزائرية، للدلالة على رفض الزج بالشعب الجزائري في متاهات لا تعنيه.

بالعودة إلى وقائع تاريخية يمكن ملاحظة أنه رغم أن اندلاع قضية الصحراء صادف فترة كانت تسودها القطيعة السياسية بين السلطة وأحزاب المعارضة المغربية في ظرفية الاحتقان وتوتر العلاقات، فإن قرار تنظيم المسيرة الخضراء، حتّم انخراط كافة الفعاليات السياسية في المجهود الوطني لاسترداد السيادة والدفاع عن حوزة الوطن، كان ذلك يعني أن الوحدة وفق الخطوات السياسية والتصنيفات الإيديولوجية، تهم حاضر ومستقبل البلاد، ولا يمكن أن تخضع لغير شروط اللحظات التاريخية التي يتبلور فيها الوعي الوطني في تجلياته النبيلة، إذ تصبح الخلافات والتناقضات في مرتبة هامشية أمام استحقاقات مصيرية.

لعل أكبر خطأ في التقدير ارتكبته الجزائر، أنها تصورت الخلافات

داخل الحلبة السياسية في المغرب مبرر ضعف، يمكن أن يشجع على فرض هيمنة الخارج.. والحال أن المغاربة الذين دأبوا على إدارة خلافاتهم بنوع من الارتقاء الذي لا يسقط في شباك المتربصين الخارجيين.. أبانوا أن الوعي الوطني المتجذر في تاريخهم وكينونتهم ينهض من ركام أي خلافات ثانوية، سيغيب عن الجزائر أن وحدة الصف لا توازيه غير التضحية وتناسي الخلافات مهما كان حجمها، وثمة مثال نموذجي لتمثل هذه الحقائق.. ذلك أن زعيما مقتدرا في مستوى الراحل عبد الرحيم بوعبيد اعتقل بسبب موقفه الذي اعتبر أكثر تشددا من المراجع الرسمية في قضية الصحراء حين رفض حزب الاتحاد الاشتراكي قبول الملك الحسن الثاني بالاستفتاء، لكن ذلك سيزيده إصرارا في الدفاع عن القضية الوطنية، حتى من داخل معتقله في ميسور.. وإنها لمفارقة أن يكون زعيم بهذا الحجم قدم المثل عن عمق ورسوخ الالتزام بالقضية الوطنية، برغم ما تعرض له من محاكمة وسجن، فيما يريد البعض أن يحول السجن إلى مبرر للتنكر لحقوق الوطن، بدعوى انتهاك حقوق الإنسان.

غير أن مظلة الإجماع التي كانت سبيل المغاربة في الدفاع عن القضية الوطنية، ستنعكس إلى مدى لم يجد انفصاليو الخارج والداخل من يلتفت إلى طروحاتهم، لا بسبب زيفها فحسب، ولكن لأنها مناقضة في جوهرها لما جبل عليه الشعب المغربي من تضحية وتضامن ووفاء، فالوطن بيتي فوق كل اعتبار، مهما بلغت درجة قسوته.

في الطرف الآخر تتداعى الصورة، حيث أن جبهة بوليساريو التي صنعت لنفسها قواميس ومصطلحات، بدعوى أنها تمثل السكان الصحراويين، فإن تلك التمثيلية التي لا تستند إلى أساس شعبي أو ديمقراطي ستتعرض إلى المزيد من التصدع.. ولا يعني انشقاق قياديين بارزين سوى أن تلك

التمثيلية المزعومة أصابها التلف، خصوصا لدى مقاربتها وواقع إجماع الشعب المغربي بوضوح أكبر، فإن التناقض القائم بين صورة الإجماع المغربي وواقع التفكك لدى بوليساريو، ينسحب على التباين المحوري بين الدفاع عن قضية مصيرية وعادلة، ونقيضها أي معركة خاسرة حول قضية مفتعلة ومحكوم عليها بالتلاشي والاندثار.

سيشكل الاستقواء بالأجنبي دولة أو تنظيمات أو لوبيات، أحد العناصر الأساسية في منهجية تحرك «بوليساريو الداخل»، ليس لأن عناصره استفادت من أجواء الانفتاح، وتأتى لها أن تسافر إلى حيث تشاء- وطبعا بجوازات سفر مغربية، وتتحاور مع من تشاء من دون أي إكراه- ولكن لأن غياب دعم الداخل دفعها للبحث عن غطاء خارجي.

لقد ظل في إمكان هذه العناصر أن تنظم التظاهرات وترفع الشعارات وتشارك في الندوات، وتعبر عن مختلف الآراء في الصحف الوطنية بحرية، طالما أن الأمر يندرج في سياق مظاهر الاحتجاج الاجتماعي أو الثقافي الذي يعكس حيوية المجتمع التواق إلى المزيد من المكاسب، غير أن هذا المناخ المشجع الذي فرض نفسه في إطار الانفتاح الشامل الذي لا يمكن أن يستثني أي جزء من البلاد، سيدفع إلى اختبار مدى صلابة الأعصاب، عندما تنفلت هذه الممارسات من طابعها السلمي إلى أعمال عنف تتسبب في وقوع ضحايا وإتلاف ممتلكات وإخلال بالسير العادي في الشوارع.

سيكون هذا التحول أشبه ببالون اختبار، من جهة يتوخى الاستفزاز لحصول مواجهات، تصور على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن جهة ثانية يكون بمثابة حركات تسخينية لتمارين حول مظاهرات تخرج عن نطاق السيطرة.. فالأهم في هذه المخططات أن الاحتجاج والتظاهر لا يحدده سقف مطالب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ذات علاقة بتحسين

أوضاع يطالها التهميش أو سوء التدبير، وإنما تقديمها في صورة مواجهات ذات أهداف سياسية، أي استغلال أوضاع الحرية المتاحة لإبراز غيابها غير المتاح !

هل أخطأ المغرب حين تصور أن قضية الصحراء انتهت، وأن التعامل مع مشاكل الإقليم لم يعد مختلفا مع أوضاع أي جهة أخرى، مادامت المشاكل واحدة والرهانات واحدة، أي تكريس الديمقراطية والتنمية، مهما كانت التضحيات التي يتطلبها الموقف؟ أم أنه كان محقا في هذا التحول الذي أملته اعتبارات طالت القطع مع أخطاء الماضي التي امتد نفوذها طويلا؟

إن الرهانات الكبرى مثل الخيارات الإستراتيجية لا تعوقها الأحداث العابرة.. ومن غير المنطقي تعطيل مسار كامل لأمة في مواجهة تحديات كبرى، لمجرد أن هناك من يستغل هذا المسار لأهداف غير مشروعة.. فالديمقراطية أيضا أقوى سلاح يمكن رفعه لتحصين الوحدة، التي كانت ولا تزال مستهدفة لأنها قلبت معادلات الصراع بين أنصار الحرية وأعدائها.

ضد الكيل بمكيالين

لا منطق يقبل التجزئة أو الكيل بأكثر من مكيال في التعاطي وقضايا حقوق الإنسان، مع التأكيد أن هذه اليافطة لا يمكن أن تكون مبررا لدعوات انفصالية في أي جزء من العالم، طالما أن حقوق الدول في الوحدة والسيادة هي الأساس، فإنه يتعين ملاحظة أن انفصاليي الداخل، الذين توالوا تحت غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان، لم يبذلوا أي جهد في إثارة الانتباه إلى أوضاع إخوانهم المزرية في معسكرات تيندوف.. مما يعني أن الخلفيات التي تتحكم في تحركاتهم ذات أبعاد انفصالية، لا علاقة لها البتة بالقيم النبيلة لحقوق الإنسان. وحتى على افتراض أنهم يعبرون عن آراء مخالفة،

في إطار حرية التعبير عن أفكار تعددية تستند إلى مبدأ الحرية، فإن الحرية نفسها لا يمكن أن تتحول إلى سلاح أو معول للهدم، لأنها وجدت أساسا من أجل تكريم الإنسان وصون حقوقه والذود عن كرامته، وحين تحيد عن هذه الأهداف المتعارف عليها، تصبح ممارسات خارجة عن القانون، سيما حين تنادي باستخدام العنف وتشيع الفوضى وتُبيح الإجهاز على ممتلكات الغير في الأماكن العمومية.

إن هناك حدودا فاصلة بين الحرية والفوضى، بين التعبير عن الرأي ومحاولة فرضه بالقوة، كما في كل النزعات الاستئصالية، تماما كما أن الحرية وُجدت من أجل صيانة ثوابت الدول والأمم، وليس بهدف ضرب مقومات وجودها التي يشكل الدفاع عن الوحدة والسيادة أبرز معالمها.

لا توجد دولة في العالم تقبل باستعمال الحرية في غير المبادئ النبيلة التي وُضعت من أجلها، ولا يوجد منطق يسمح بتفتيت كيانات الدول، لمجرد أن هناك بعض أفراد طائشين وخارجين عن القانون يريدون فرض منطقهم.. إن المنطق الديمقراطي يقتضي الوقوف ضد أي إجماع قمعي، من أي جهة كانت.. لكن بالمقابل لا يمكن القبول باستعمال ذات الحقوق الكونية لصالح الانفصال أو التفرقة أو إشاعة التشكيك والفرقة دون سند إنساني وازن أو حجة قانونية مسوغة على المستوى الدولي، لأن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ على أية حال.

أطفال أنابيب الغاز

لا يتعلق الأمر بمجرد تصنيف أو وصف يجد مبرراته في أشكال الحروب النفسية التي تخاض بوسائل عدة، ولكنه تعبير عن واقع جديد في صراع قديم تدور رحاه بين الجزائر والمغرب تحت غطاء قضية اسمها الصحراء،

أوجدت منذ البداية لإعاقة تطور المنطقة المغاربية برمتها..

وكما أن سنوات الانفراج في العلاقات المغربية الجزائرية تكاد تحسب على رؤوس الأصابع، في مقابل حقبة الأزمة المتواصلة التي تدفع في اتجاه معاكس لما كان يجب أن تكون عليه الروابط بين بلدين جارين تحكمهما آفاق التاريخ واللغة والدين والمصير المشترك، فإن قضية الصحراء تحديدا ستتدرج عبر أنواع من الصراعات والحروب الملازمة لمسار تلك العلاقات التي تعتبر استثناء غير مفهوم في أوفاق، الأصل فيها أن تستند إلى حسن الجوار والتضامن والتعاون.. غير أنه استثناء لا يشد عن القاعدة فقط، ولكنه يلبد الأجواء السياسية في محيط إقليمي شاسع، ويقلص من فرص التقدم والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد في صعوبات الشركاء المغاربيين وهم يتطلعون إلى حوار أنداد متكافئ مع نظرائهم الأوربيين في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

المحطات التي كيفت مراحل الصراع في قضية الصحراء لا تخرج عن نطاق التعبير عن خصائصه التي تبدو ثابتة في العناوين، لكنها متغيرة في الأشكال فيما هو ثابت أن الجزائر اختارت منذ البداية أن تنوب عن الاستعمار الإسباني في ما عجز عن القيام به، أي أنها ناصبت المغرب العداء لمجرد أنه كان سباقا لتحرير أجزاء من ترابه الوطني بطريقة سلمية لم تسل فيها قطرة دم واحدة، وما هو متحرك أن أشكال تلك المعاكسة تراوحت بين العمل العسكري ومحاولات التأثير في مسار أي تسوية.. غير أن المحطات التي أدير بها الصراع في كل فترة ظلت تخضع لسمات كل مرحلة، من دون أن يعني ذلك حدوث تغيير جديد في المواقف. وما بين الوصف الذي أطلقه المغاربة على معاكسي التوجه الوحدوي الذي كان يفترض أن ينتهي بجلاء الاستعمار الإسباني عن الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتحديدا الذي وصفهم محركي جبهة البوليساريو بـ«المرتزقة» وبين الخطاب الذي

يتوقف عند هاجس انفصالي يجد امتداده في الدعم الجزائري والصريح والمعاند.. تكمن حقائق أكثر دلالة، تكاد تختزل معادلات الصراع. وإذ نصل اليوم إلى الحديث عما يعرف بـ«بوليساريو الداخل» نكون حقا أمام تطورات لافتة، لكنها غير منفصلة عما سبقها من أحداث، أكان ذلك على صعيد المنحى الذي اتخذه الصراع عبر مجالاته وأدواته المتجددة أو بالنظر إلى الملفات التي قادت نحو هذا المنعطف الذي لا يعدو أن يكون استمرارا لذات الصراع، وإن تغيرت الأساليب التي يخاض بها الثابت والتي تزكي ذات الواقع على الأرض، ذلك أن المحطات التي توزعت ما بين «المرتزقة» و«خصوم وأعداء الوحدة الترابية» ثم «الجماعات الانفصالية» وصولا إلى «بوليساريو الداخل» تعكس حقيقة واحدة ذات صلة مباشرة بمحور العلاقات الجزائرية المغربية التي تمكنت فيها عقدة الصحراء بما تعنيه من سعي إلى التجزئة والتفتيت والتقسيم من لدن الطرف الجزائري، وما يقابله من أبعاد تحررية ووحدوية وديمقراطية على الجانب المغربي، وكما وصف «المرتزقة» ارتبط بذروة الصراع الذي كان يدور في منطقة الشمال الإفريقي، متشابك غير بعيد عن تداعيات الحرب الباردة التي قسمت البلدين الجارين إلى حليفين متباينين في الخيارات الإيديولوجية والولاءات الوطنية، وإن كان الأمر أشبه بالانتماء إلى نادي في حالة المغرب، في مقابل انتساب صريح للمنظومة الشرقية عند الجزائر، فإن مفهوم «خصوم وأعداء الوحدة الترابية» سيرتبط بدوره بأنواع المكائد والضغوط التي جلبت جهات خارجة إلى دائرة الخوض في معركة ليست قضيتها، فالمغرب لم يكن يواجه الجزائر فقط، ولكن معركته ذات البعد الوطني فرضت عليه مواجهات أخرى مع الدائرين في فلك معاكسة حقوقه المشروعة، تماما كما أن وصف بوليساريو الداخل سيقترن بتطورات تعكس عمق المأزق الذي ترده نحوه كافة طروحات العداء لقضية وطنية صرفة،

ما كان لها أن تتخذ المنحى الذي آلت إليه، لولا أن المغرب ابتلي جغرافيا بجار عنيد ومشاكس لا يرغب في الإذعان أمام الحقائق الساطعة. على رغم إدراكه أنه يجري وراء سرب خادع.

في حرب المحطات أيضا إن قضية الصحراء اندلعت بخلفية سياسية عسكرية كانت ترد فيها حرب في مواجهة نظام، مع أن الأصل في كافة المعارك المصيرية التي ربحها المغرب أنها حبذت دائما انصهار القيادة والقاعدة، وانضاف إلى ذلك أن الحسابات الخاطئة ترتبت عليها معارك أخطأت العنوان والتقدير، وإنها لمفارقة جلية أن يكون التدرج الذي سلكه المغرب في استرداد أجزائه المغتصبة في الجنوب من طرف إسبانيا، لم يجلب عليه أي نوع من العداء، عندما كان الأمر يتعلق باسترجاع طرفاية وسيدي إيفني اللذين كان ملفهما مرتبطا بأقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، لكنه تحول إلى نقمة وسعار نتيجة التدخل الجزائري الفاضح في قضية الصحراء، فالحدود أيضا سيكون لها مفعولها في تكثيف الصراع بالنظر إلى أن طرفاية وسيدي إيفني تستويان على الساحل الأطلسي، فيما الأقاليم الجنوبية توجد على تماس مع الحدود الشرقية مع الجزائر، على عكس ما كان متوقعا ومطلوبا، فإن الجلاء الإسباني الذي كان امتدادا طبيعيا لواقع تصفية الاستعمار في المنطقة لم يتحقق من دون تداعيات، أبرزها في الجانب السلبي، ظهور لعبة الأطراف المعنية التي أريدت أصلا من أجل إلحاقه بالمد التحرري الوحدوي، وإنها لمفارقة أيضا أن تكون أول مواجهة عسكرية عرفتها الأقاليم الصحراوية بعد استرجاعها وفق منطق الشرعية الدولية، حدثت بين القوات المسلحة الملكية والجيش الشعبي الجزائري الذي تصور أنه سيقوم بنزهة في الصحراء، وتحديدا في منطقة «أمغالا» في فبراير 1976 فلماذا كان وراء ذلك التورط الذي استخدم فيه الجيش الجزائري الأسلحة والمعدات الحربية الثقيلة

والمتطورة، إن لم يكن التدخل في قضية مغربية صرفة، بعد أن سجلت الأمم المتحدة اتفاق مدريد ضمن وثائقها الرسمية؟ ألا يعني ذلك أن المواجهة المباشرة بين الجزائر والمغرب في قضية الصحراء، بدأت بوسائل عسكرية منذ ذلك الوقت؟ وأي مبرر كان لتورط الجيش الجزائري إن لم يكن التعبير عن قرار سياسي اتخذ في العاصمة الجزائرية يفيد بمعاكسة الشرعية الوطنية والدولية، مع أن الثابت أن تلك المواجهة التي وقعت على دفعتين في المنطقة ذاتها بين القوات المغربية والجيش الجزائري، وليس بين أطراف أخرى، فإن الغرض كان يروم الإيحاء بوجود طرف يعارض اتفاقية مدريد، ومادام أن جبهة بوليساريو لم تكن موجودة كطرف قائم الذات، إلا بعد حيازة الدعم الخارجي، فقد حاولت الجزائر أن تنوب عنها في معركة دفعت ثمنها غاليا، إلا أنها لم تستوعب الدرس القاسي بعد، وليس لأي مراقب نزيه أن يقر بغير هذه الحقائق التي أسقطت القناع الذي كانت الجزائر تتستر وراءه منذ البداية، سيما في ضوء أسر القوات المغربية ضباطا وجنودا جزائريين، سيتم الإفراج عنهم لاحقا بوساطة حميدة من الرئيس المصري حسني مبارك يوم كان نائبا للراحل أنور السادات، في سياق متصل، ستلجأ الجزائر للرد على هزيمتها العسكرية في الصحراء، طالما أن الأمر يتعلق بمواجهة كما في أي شكل من أشكال الحروب النظامية المباشرة، لكن الرد سيرتدي طابعا سياسيا يتمثل في الهروب إلى الأمام، من خلال الإعلان في العاصمة الجزائرية، وليس من أي مكان آخر عن قيام «الجمهورية الصحراوية»، بما يعنيه ذلك التنكر لكل المبادئ، وتحديدا الالتزام بمبدأ تقرير المصير الذي يشكل ذلك التصرف غير المألوف في العلاقات الدولية أبشع انتهاك صارخ لمقوماته ومقتضياته، لا فرق إذن لدى رصد تطورات قضية الصحراء منذ اندلاعها إلى اليوم، بين التورط العسكري للسلطات الجزائرية في «أمغالا» وبين

ترحيل آلاف المواطنين المنحدرين من أصول صحراوية إلى «تيندوف» قسرا، بتواطئ مكشوف بين الجزائر وبقايا الاستعمار الإسباني، أو بين أشكال الدعم والمساندة التي تجاهر الجزائر بتقديمها لجبهة بوليساريو، طفل أنبوبها الذي يرضع الغاز والنفط، وليس حليب نوق الصحراء.. أشبه بأكذوبة أطلقتها الجزائر، ثم صدقتها من فرط تكرارها، لأنها لم تكن ترغب في إنهاء مشكل الصحراء بطريقة سلمية، ولم تقبل إبعادها عن لعبة الأطراف المعنية، كما سيتبين لاحقا من خلال نواياها التوسعية التي جسدتها فكرة طلب تقسيم الإقليم، ولعل أكبر مشكلة تواجهها الجزائر، أنها من خلال نسج الحبال التي تصورتها أفخاخا لآخرين، إنما كانت تطوق نفسها بشباك يصعب الخلاص منها حين تأتي لحظة عودة الوعي، عبر مراحل وفترات تظل الجزائر أسيرة أكثر من عقدة صاغتها بنفسها، فقد اضطرت إلى معاودة الكرة والدخول في مواجهات عسكرية مع المغرب بعد واقعة «أمغالا»، من خلال تسليح مقاتلي بوليساريو ومدهم بالعتاد وتأطيرهم بالخبرة وأنواع الدعم اللوجستيكي، أي أنها استبدلت قوات الجيش الشعبي الجزائري بفلول أخرى تروم الهدف نفسه الذي عجزت عن تحقيقه مباشرة على الواجهة الدبلوماسية سيكون لقرارها إقامة «جمهورية صحراوية» فوق أراضيها تبعات، ليس أقلها محاولات جلب الاعترافات لذلك الكيان، كي تظهر في الصورة، وكأنها ليست وحدها من يعترف بما اقترفته، لكنها لم تنتبه إلى سابقة في العلاقات الدولية، تمثلت في سحب أكثر من أربعين دولة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا اعترافاتها بذلك الكيان غير الموجود، مما يعني أن الدرس كان قاسيا، لأنه لا ينصرف لمجرد القطع مع أخطاء دبلوماسية ارتكبت تحت تأثير حوافز غير نبيلة، وإنما ينسحب على مجمل الطروحات الجزائرية، فيما تتوقف استخلاصات موضوعية أمام حقيقة أن المغرب يوجد في صحرائه

المنصهرة ضمن كينونته التاريخية والحضارية، يصبح مدعاة للتساؤل أن تكون الجزائر التي سخرت إمكاناتها لمعاكسة هذه الحقيقة «ربحت» رهانا خاسرا اسمه بوليساريو بما يحيل إليه من أعباء وتداعيات لن تخرج منها بأقل الأضرار، إلا لكونها عاندت في افتعال مشكل لم يكن موجودا في الأصل، ولكن لأن ذلك العناد لابد أن تكون له مضاعفات على الصعيد الداخلي، أكان ذلك بالنسبة لردود الفعل الطبيعية التي يعانيها الشعب الجزائري، وهو ينظر إلى خيرات وثروات بلاده تبدد في غير ما يضمن له العيش الحر الكريم، أو حيال الاكتواء بنزعات البلقنة والتقسيم التي قد تجد في الموقف الرسمي الجزائري ما يبرز انتهاج سياسة مماثلة تنسحب على مكونات وتركيبة المجتمع الجزائري نفسه.

القضية لا تتوقف عند مجرد توفير الملاذ والدعم لحركة معادية للمغرب، كما كان شأن استقطاب المعارضات المناوئة لهذا النظام أو ذاك، بهدف إضعافه، ولكنها تزيد على ذلك بأنها تسخر أراضي واقعة تحت نفوذها لتنظيم عسكري، قد ينفلت من زمام السيطرة في أي لحظة، ولم تكن الجزائر التي تواجه تنامي التطرف ومظاهر العصيان في حاجة لأن تضيف أعباء شاقة على وضعها غير الطبيعي.

ثمة فرق بين إيواء حركة معارضة لنظام بلدها، وبين صنع ودعم تنظيم عسكري مناوئ، يزيد من بلورة مطالب سياسية، نحو زعزعة أمن واستقرار المنطقة برمتها، خصوصا وأن معارضة استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية لا تندرج في إطار ما هو متعارف عليه في خلافات الأنظمة والمعارضات، وبالتالي فإن التورط في هكذا مغامرة غير محسوبة العواقب، يكون موجها ضد أوفاق العلاقات الدولية، وبالأحرى العلاقة ضمن منظومة أخوية تشترك في مقومات الوجود، نحن إذن أمام حالة

فريدة من نوعها في صراع جيو سياسي انفلت من عقاله، فالجزائر لا شك كانت لها تجارب في احتضان معارضين مغاربة لنظام بلادهم، وفي الوقت الذي آلت تطورات سياسية هامة إلى إقرار توافق مغربي ـ مغربي، وضع هوامش الخلافات السابقة إلى الوراء، لم تستوعب الجزائر أن معركتها المفتعلة ليست موجهة ضد النظام المغربي، وإنما ضد الدولة المغربية بكافة مكوناتها.

ما يرسخ الاعتقاد في هكذا خلاصات، أنه في مقابل الهزائم المتوالية التي مُنيت بها الجزائر في تكريس وتسويق طروحات معادية، لجأت مرة أخرى إلى استمالة عناصر من الداخل، ضمن متعاطفين محدودين مع الهاجس الانفصالي لإعادة إنتاج سيناريوهات سابقة، أي أنها لم تستوعب المتغيرات التي طرأت على الساحة المغربية، ولم تفهم أن مغرب المعارضات المسلحة التي كانت تتخذ من الجزائر وبعض الدول العربية الأخرى مراكز انطلاق لها، قد تناثر مع رياح التحولات الديمقراطية التي عرفها المغرب، وجعلت كافة أبنائه يصطفون في واجهة واحدة تحت لواء الدفاع عن الوحدة والسيادة، معنى ذلك أن الطبعة الجديدة لتحريك ما يعرف بـ«انفصاليي الداخل» تخضع بدورها لنفس الآليات والأهداف التي كانت وراء تأسيس واستقطاب ما تبقى من جبهة بوليساريو، مع فارق أن تشكيل هذه الأخيرة أريد للتشويش على آخر فصول المواجهة التي كانت قائمة بين المغرب وإسبانيا في بداية منتصف سبعينيات القرن الماضي، فيما أن تحريك «بوليساريو الداخل»، سيأتي ردا على انتكاس المشروع الانفصالي برمته، وعندما عجزت قيادة الجبهة عن استيعاب وتهدئة المشاعر الأكثر تذمرا وبؤسا وإحباطا داخل محيط مخيمات تيندوف.. سارعت إلى البحث عن بدائل مؤيدة لها، لم تكن أكثر من محاولة خلق «بوليساريو الداخل»، وفي الحالتين معا فإن تشكيل التنظيمين، على

رغم فوارق التوقيت وتباين الظروف، يصب في خانة واحدة متلازمة، فالمخيمات التي أقيمت ضدا على إرادة السكان الذين رُحلوا قسرا أو عبر التضليل من أماكن تواجدهم في عمق الصحراء، قبل الفترة الانتقالية التي واكبت جلاء الإدارة والجيش الإسبانيين وتولي المغرب مسؤولياته الوطنية في استلام أجزائه المغتصبة، أريدت لتكون بديلا عن الوضع الطبيعي الآمن في الأقاليم الصحراوية للإيحاء بوجود مشكل ما، في حين أن الإعلان عن وجود بعض عناصر «بوليساريو الداخل» الذين أفادوا من مناخ الانفتاح الذي أتاحته التجربة الديمقراطية في البلاد سيعود للعزف على النغمة ذاتها، متسترين وراء الدفاع عن أوضاع حقوق الإنسان، غير أن ذلك لا يحجب حقيقة أن المشكل يتعلق بخلاف جزائري مغربي يرتدي في كل مرة شكلا من أشكال استخدام أوراق الضغط، وفي كل مرة تزيد فيها المطالب الحقوقية والسياسية والإنسانية من أجل فك الحصار الجزائري على مخيمات تيندوف تتم محاولة فتح ثغرة جديدة لصرف الانتباه عن تلك المأساة التي لا مثيل لها في العالم.

مظلة حقوق الإنسان

تعتمد عناصر «بوليساريو الداخل» على أسلوب الاستفزاز الذي يندرج ضمن خطة محكمة.. فقد كانت خلية علي سالم التامك على إدراك كامل بأن زيارة ودعم أطراف معادية للمغرب يعتبر خطوطا حمراء.. سيما وأنها لا تتعلق فقط بزيارات ذات أهداف إنسانية، كما هو الحال في الخطة التي ترعاها المفوضية السامية للاجئين لتبادل الزيارات بين الأهالي، ولكنها تشمل التخطيط لأعمال عدائية غير مقبولة.

ومع ذلك فقد أقل هؤلاء الطائرة القادمة من الجزائر في اتجاه مطار

محمد الخامس الدولي، وكأنهم كانوا في رحلة سياحية عينهم في ذلك واحدة من اثنين، إما أن تبتلع السلطات المغربية الموقف وتسمح بعودتهم من دون تحريات أو تحقيقات، فيزيدهم ذلك إمعانا في الاستفزاز، وإما أن تلجأ إلى تطبيق القانون، فيصبحوا «ضحايا» انتهاكات حقوق الإنسان.

نفس السيناريو لجأت إليه أميناتو حيدر، فهي كانت تدرك أن العبور في أي مطار إلى أي بلد يحتاج إلى ملء استمارات تعريفية انطلاقا من معطيات أوراق الهوية الثبوتية وجواز السفر، لكنها تعمدت أن تخالف تلك القوانين لتدفع إما في اتجاه اعتقالها ومحاكمتها أو ترحيلها، وفي الحالتين معا يتم اللجوء إلى غطاء مظلة حقوق الإنسان.

والأكيد إن اختيارها العودة عبر جزيرة لاس بالماس لم يكن عفويا تماما كما كان يرافقها إعلاميون لتسجيل ما كانت تعتزم القيام به من استفزازات، ذلك أن ترحيلها إلى المنطقة التي انطلقت منها وضع السلطات الإسبانية أمام حرج بالغ، خصوصا وأنها تملك وثائق إقامة اسبانية.. والهدف كان يروم الزج باسبانيا في معركة ليست قضيتها، لأن هناك تنظيمات داخل شبه الجزيرة الإيبيرية تتحين الفرصة يومها لإلقاء اللوم على الحكومة الاشتراكية، وتبحث عن ذرائع، لم يمنحها أياما سوى «بوليساريو الداخل» بعد أن باتت أوراق بوليساريو الخارج باهتة مثل أوراق خريف ذابلة.

لم تقتصر الجولات الاستفزازية التي وضعت على رأس أجندة انفصاليي الداخل والخارج على الطابع الاحتجاجي غير المشروع، فقد مهدت لذلك باستفزاز الأمم المتحدة نفسها، حين أقامت تظاهرات ذات طبيعة عسكرية في المنطقة العازلة شرق الجدار الأمني على رغم أن الأوفاق التي رافقت سريان مفعول وقف إطلاق النار أقرت بوجود منطقة عازلة يحظر فيها أي نشاط مدني أو عسكري.

وبهدف أن تحشد بوليساريو لتحركاتها المنافية لقواعد الانضباط إلى الشرعية الدولية ضجيجا دعائيا، جلبت نشطاء أجانب ليكونوا في مقدمة تلك التظاهرات الاستفزازية التي توقفت أمام الجدار الأمني، وكانت الغاية من ذلك الدفع في اتجاه صدور ردود فعل مغربي لتصوير الأمر بمثابة مواجهة عسكرية لحدث سلمي، وسيكون لافتا أن ذلك جرى تحت أنظار أعضاء في بعثة المينورسو، وبحضور شخصيات رسمية جزائرية، إمعانا في التواطئ، لكن ملحمة الكركرات بفجائيتها وسريتها وسرعة تنفيذها والدعم الدولي الذي رافقها أوقعت بوليساريو والجزائر في مطب حقيقي أشبه بالإذلال التاريخي.

لماذا إذن لم ينظر إلى مناوشات بوليساريو على خد الجدار الأمني وتهديد أفراد من الجيش المغربي بتعبيرات إرهابية مثل الذبح والقتل.. التي شكلت خرقا سافرا لوقف إطلاق النار أنها تملص من أي مسؤولية إزاء مسار التسوية السلمية؟ وهل هناك في تجارب المفاوضات التي انطلقت تحت خيار البحث في حل سياسي توافقي، ما يبرر اللجوء لمثل الأعمال الاستفزازية التي شهدها معبر الكركرات، إن لم يكن تقويض الخيار السلمي، سيما وأن بوليساريو ما فتئت تهدد بالعودة إلى حمل السلاح، وكأن في إمكانها أن تفعل ذلك حقا!

ألغام الحدود الموروثة

كما كان هدف فرنسا خلال فترة استعمارها الجزائر اقتطاع أراض مغربية وضمها إلى مواقع نفوذها، بهدف الحيلولة دون اتساع رقعة الدعم المغربي الذي كانت تحظى به الأفكار التحررية في الجزائر، حتى قبل انبثاق الثورة الجزائرية التي وجدت في المغرب الملاذ الآمن والمساندة غير المشروطة في مواجهة معركة واحدة، فإن الجزائر لم تتخلص من العقدة ذاتها التي تكونت لديها بفعل عوامل تاريخية وثقافية.. كانت فرنسا تسعى إلى السيطرة على مناطق كان ينظر إليها بمثابة خزان ثروات طبيعية هامة، والحال أن الجزائر تمسكت بالمنطق ذاته في التعامل مع ملفات الحدود وقضية الصحراء.

غير أن ما عجزت عنه فرنسا التي رحلت عن منطقة الشمال الإفريقي تحت ضربات المد التحرري العاصف الذي أبان فيه المغاربة والجزائريون وكذا التونسيون عن مستوى عال من التنسيق والتلاحم والانصهار في معارك مصيرية موحدة، سيعود إلى الظهور عبر محاولات اشتركت فيها اسبانيا هذه المرة، عندما كانت بصدد إحصاء الأيام الأخيرة لوجودها في الساقية الحمراء ووادي الذهب.

كان هدف السلطات الإسبانية من وراء غض الطرف عن التحركات الجزائرية التي التقطت جبهة بوليساريو في المهد.. يروم الحيلولة دون امتداد الفكر الوحدوي إلى الجنوب المغربي، إضافة إلى الرغبة في اقتسام ثروات الأقاليم الصحراوية مع الجزائر، ضمن صفقة مشبوهة أديرت في الخفاء.

هذا التلاقي في الاستراتيجيات لم يكن غريبا عن القوى الاستعمارية التي مزقت وحدة المغرب واقتطعت منه أجزاء على قياس «توزيع الغنائم» في فترات التمدد الاستعماري في شمال إفريقيا نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.. كونه ظل مثيرا للدهشة والاستغراب بالنسبة لمواقف دولة مثل الجزائر، عانت أكثر من ويلات الاستعمار، وجربت معنى أن تتعرض أوصالها إلى محاولات الإلحاق بدولة أخرى وراء البحر.

ستلوذ الجزائر بحماس لا نظير له بالولاء إلى فكرة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، إلى درجة أنها كانت أشد حرصا على إدراج هذا البند المتعارض وحقوق الدول في استكمال الوحدة وصيانة السيادة التي تعرضت إلى التمزيق ضمن التزامات منظمة الوحدة الإفريقية التي شكلت في بدايتها مركز استقطاب الوعي التحرري الإفريقي، قبل أن تنجرف عن المسار الذي أراده المؤسسون الرواد، أمثال محمد الخامس وجمال عبد الناصر وأحمد سكوتوري وغيرهم.. كان مفهوما أن الاقتراح الذي تبنته ودافعت عنه بلا هوادة جاء في أعقاب حرب الرمال المغربية- الجزائرية التي تعود المسؤولية عنها في الدرجة الأولى إلى بروز أطماع جزائرية في الحدود المغربية.. إلا أنه من غير المفهوم أن تصبح الجزائر ذاتها، تعمل بغير الوسائل المشروعة، وخارج نطاق علاقات التعاون، حين تكون لها مطالب ترابية غير مشروعة.

كان يكفي أن تتصور الجزائر أن في إمكانها تمرير مشروعها بغطاء دولي لتعلن صراحة أنها ترغب في تقسيم إقليم الصحراء، فقد استغلت انشغال الوسيط الدولي جيمس بيكر بإحراز نجاح في مساعيه، حتى ولو كانت على حساب الحقائق القانونية والتاريخية التي تشكل جوهر الشرعية الدولية، لتطرح فكرة التقسيم ضمن الاقتراحات الأربعة التي عرضها وزير الخارجية الأمريكية السابق، أي الحكم الذاتي أو الاستفتاء

أو التقسيم أو انسحاب الأمم المتحدة من التعاطي مع الملف.. قبل انهيار العلاقات بين البلدين، فإن الطموح الجزائري هَمّ الالتفاف على المشروع من خلال السعي لإقامة كيان صحراوي يكون تابعا للجزائر وتحت سلطتها غير المباشرة.

سيتزامن التوجه الجزائري نحو تحريك أوراق عدة، دبلوماسيا وميدانيا مع محاولات امتصاص الصدمة التي أحدثتها فكرة تقسيم الإقليم الصحراوي.. أكان ذلك على صعيد سقوط أطروحتها حول تقرير المصير الذي حولته إلى مفهوم «تقسيم الغنائم» أو على صعيد ردود أفعال السكان الصحراويين أنفسهم الذين زاد يقينهم في أن ما عجزت عنه الجزائر عبر المناورات انفضح بصورة جلية في خلفيات وأبعاد فكرة التقسيم.

ستبرز في غضون ذلك أوراق عدة، دبلوماسيا وميدانيا دعوات وتحركات تقودها الدبلوماسية الجزائرية بهدف إثارة قضايا تتعلق باستغلال ثروات الأقاليم الصحراوية، اتسمت بقدر أكبر من المبالغة والتهويل وتشويه الحقائق لفتح شهية بعض اللوبيات التي يعنيها الحصول على صفقات، حتى في المريخ على رغم إدراكها أن الأمر لا يعدو أن يكون مزاعم خيالية.. ذلك أنه مقابل درهم واحد تنتجه الصحراء تدفع الدولة سبعة أضعافه (7 دراهم) في مشاريع تنموية يشهد عليها واقع التطور الحاصل بأقاليم الصحراء، والذي يشهد به الخصوم قبل الأصدقاء.. لقد تحولت مدينة العيون لوحدها إلى جوهرة تضاهي كبريات مدن المملكة، ويفاجئ زائرها بتحولها المستمر بفعل المشاريع الاستثمارية والتوسع العمراني..

في سعيها لتكريس فكرة التقسيم، تعرف الجزائر وجبهة بوليساريو على حد سواء أن بعض النشطاء من «انفصاليي الداخل» غير مسجلين في قوائم تحديد الهوية.. بسبب أن الشيوخ الموالين لبوليساريو وقتذاك كانوا أثناء

عملية تحديد المؤهلين للمشاركة في اقتراع الاستفتاء المتجاوز، يصرون على رفض تسجيل عشرات الآلاف من الأشخاص، بدعوى أنهم من المناطق الشمالية لإقليم الصحراء.. غير أن الجزائر في الوقت الذي رفضت منحهم حق التسجيل في تلك القوائم، تسعى الآن إلى استخدام بعضهم، وهم أعداد قليلة، في القيام بأنشطة معادية.. إنها تدرك أن المغرب إذا انقاد نحو فكرة أن هؤلاء غير صحراويين، فإن منطقه في النظر إلى وحدة السكان المعنيين، وتحديدا عندما كانت الأجزاء الشمالية لأقاليم الصحراء خاضعة بدورها لنفوذ الإدارة الاستعمارية الإسبانية، سيتعرض للاهتزاز.. وفي الوقت نفسه فإنها تعرف أن دور هؤلاء سيكون محدودا في مجرد التشويش، غير أن الأساس في الطرح الجزائري الملتبس أنه يروم إذكاء الفرقة بين أبناء الصحراء، وهذه لعبة مكشوفة، بدليل أنه حين تأكد للمجتمع الدولي استحالة تنظيم الاستفتاء، سارعت بوليساريو بإيحاء من الجزائر إلى ترديد أنها تقبل بتسجيل كل المتحدرين من أصول صحراوية في قوائم المؤهلين لتلك الاستشارة التي أصبحت متجاوزة، وإلا كيف نفسر أنها ركنت إلى منطق الرفض عندما كانت الظروف سانحة لإجراء الاستفتاء في عام 1997 على سبيل المثال، ولجأت الآن إلى محاولة إخراج الخطة من غرفة الإنعاش.. علما أن مسؤولين جزائريين بارزين، كانوا صرحوا في ذلك الوقت أن الاستفتاء ليس هو الحل الوحيد.

هذا يقودنا إلى استخلاص أن لعبة الرفض والقبول التي تمارسها الجزائر تخضع لمنطق معاكسة التيار، لا أقل ولا أكثر، بل إنها حين عاينت كيف أن اقتراح الحكم الذاتي يُحظى بالدعم والمساندة الدوليين، أوحت إلى قيادة الجبهة بتقديم اقتراح بديل، لم يكن غير شتات أفكار متجاوزة، وضعها العالم برمته في الرف، حين أقر بأن الحل السياسي وحده الكفيل بإنهاء النزاع في المنطقة.

وبالقدر الذي كان واضحا أن الأمم المتحدة نسخت فكرة الاستفتاء من خلال صيغة «الحل السياسي» البديل، عادت الجزائر إلى التشبث بطرح ثبت عدم قابليته للتنفيذ، كما تعكس ذلك بجلاء كل قرارات مجلس الأمن الأخيرة بالحديث عن المفاوضات والحل السلمي المتوافق عليه.

انفصاليو الداخل.. شجرة تصور كغابة

سيكون للنزيف الجارف والمتواصل الذي عرفته جبهة بوليساريو، عبر عودة أعداد من الرواد المؤسسين وكبار شيوخ القبائل، بمن فيهم أولئك الذين كانوا يمثلونها في أعمال لجنة تحديد الهوية، إضافة إلى الأطر والقيادات العسكرية، أثرا بالغا في دفعها إلى استبدال مجالات المواجهة وأساليبها، فقد أحست بأن مبررات وجودها انتفت، على خلفية أن مشكلتها أصبحت مع نفسها وليس مع الآخرين.. سيما وأن ذلك النزوح الذي وجه المزيد من الضربات القاضية للفكرة المحورية التي تأسست من أجلها، أي ربط الصحراء بأجندة المصالح الجزائرية.. كان يتم من طرف واحد، أي من مخيمات تيندوف في اتجاه المغرب، بما يعنيه ذلك من انهيار الطروحات التي كانت تستند عليها.

سيجري في غضون هذا المشهد، الذي يشبه الساعات الأخيرة لغرق سفينة تتقاذفها الأمواج والرياح، التفكير في خطة مضادة لإيقاف النزيف الداخلي على مستويين:

الأول: تشديد الرقابة وإحصاء الأنفاس داخل المخيمات، وإشاعة الرعب والتنكيل بالأصوات الرافضة لاستمرار الخناق، وهذه مهمة تولتها مصالح الجيش والاستخبارات الجزائرية، ذات التاريخ غير المشرف في انتهاكات حقوق الإنسان.

الثاني: محاولة خلق متنفس خارج المخيمات للإيحاء بأن مصير العائدين إلى المغرب لا يكون مفروشا بالورود، وأن بديل المخيمات يوجد بصورة أو بأخرى في عمق الأقاليم الصحراوية وتحديدا، من خلال بعض العناصر التي أصبح في إمكانها أن تجاهر بالانتساب إلى جبهة بوليساريو، وعلى رغم إدراك أن الأمر لا يعدو أن يكون مسبارا، بالنظر إلى بعض التجارب المحدودة التي همت بضعة شباب صحراويين غادروا المغرب للالتحاق بالمخيمات، ثم سرعان ما أصيبوا بخيبة أمل كبيرة، دبروا بعدها طرق إفلاتهم من المخيمات، فان الأهم بالنسبة لبوليساريو، لا يهم الأعداد أو مستويات تأثير مثل هذه العناصر، وإنما الأثر النفسي الذي تصورت أن في إمكانه استخدامه لهذا الهدف أو ذاك.

ستتمحور الفكرة الأساسية لهذه العملية على إبراز أن هناك تململا وعدم رضا حيال أوضاع الداخل، وسيكون لافتا في منهجية الاستقطاب هذه أنها وضعت جانبا معايير الانتساب القبلي والتأثير المعنوي والنفوذ السياسي، لأن ما يهم أن ترتفع أصوات من داخل الأقاليم الصحراوية تنوب عن الجبهة في ما استعصى عليها القيام به.

كانت الخطة تندرج في سياق ردود أفعال، بدت من الوهلة الأولى كمحاولة للتغطية على الأزمة التي أفقدت الجبهة منطق التماسك، وأبانت أنها غير قادرة على إدارة خلافاتها الداخلية، فبالأحرى أن تقود «دولة» بلا أدنى مقومات أو خصائص أو تاريخ.. مجرد فكرة حمقاء، لكنها تطورت لتصبح واجهة دعائية متسترة، تتحرك على قياس الخلفيات السياسية، غير البعيدة عن المربع الذي يرسمه اللاعب الجزائري الأصلي.

لم يحدث في تجارب أي حركة تزعم أنها تمثل تيارا ما، أن وقعت انشقاقات مفصلية، كما في وضعية بوليساريو.. ففي العادة تكون الانشقاقات

نتاج خلافات في الرؤى أو صراعات على مراكز نفوذ قيادية، لكنها تبقى تحت مظلة الالتزام بالخيارات المبدئية.. كما يقع داخل أي حركة، تستمد شرعيتها من تلك الخيارات التي لا تكون موضوع جدل، إلا في الأساليب وظروف العمل، أما في حالة بوليساريو، ولأنها لم تعد حركة تحرير، فإن الانشقاقات طالت الأسس التي بنيت عليها الجبهة.. فقد اقترنت بعودة الوعي وهمت الوجود غير المبرر لاستمرار بوليساريو.

لم تكن الانشقاقات التي تغلغلت في صفوف بوليساريو، ناتجة فقط عن الخلاصات التي توصل إليها مؤسسوها الأوائل لناحية التورط في معاداة بلدهم الأصلي وخدمة أجندة تتوخى الهيمنة، وإنما كانت في أساسها نابعة عن قناعات بأن حدود التجربة استنفذت أغراضها.. من جهة لأنها كنت جزءا من تداعيات الحرب الباردة التي استُعملت فيها كافة الوسائل، ومن بينها بلورة فكر انفصالي بهوية إيديولوجية، يكون سبيلا لصنع بؤر توتر موزعة وفق أوفاق صراعات النفوذ الدولي، ولم يكن أفضل من بوليساريو وعاء لهكذا فكر.. ومن جهة أخرى لأنها وقفت أمام الباب المسدود، لا هي قادرة على اتخاذ زمام المبادرة عبر حل التنظيم وإلغاء وجوده، ولا هي راغبة في أن يكون لها الدور الذي يرتضيه أولئك السكان، أقله مواجهة الشق الإنساني في مأساتهم متعددة الجوانب.. سيما وأن تطلعات سكان المخيمات بدأت تفرض نفسها، بعد طول انتظار بلا جدوى وبلا آفاق، ولم تكن انتفاضة عام 1988 داخل المخيمات سوى التجسيد الملموس لذلك المأزق الذي انفجر في شكل نزوح إرادي، كان في إمكانه أن يُفرغ المخيمات من المقيمين فيها، لولا تدخل السلطات الجزائرية التي فرضت سيطرة القبضة الحديدية على المخيمات.

هذه الوقائع كانت سابقة لوقف إطلاق النار وبلورة معالم التسوية

السلمية التي رعاها الأمين السابق للأمم المتحدة بيريز ديكويار في مطلع تسعينيات القرن الماضي.. أي أن الأزمة داخل بوليساريو فرضت نفسها في غير التوقيت المتوقع، وهو ما يشير إلى تنامي درجات الوعي وسط ساكنة المخيمات، بأنهم ضحايا يستخدمون في غير المعركة التي تعنيهم، أي الخلاص وتأمين العودة الطوعية بكل الوسائل.

سينضاف إلى هذه التطورات معطى آخر، لا يقل أهمية، يتعلق بأن الهروب من جحيم المخيمات شمل شيوخا وزعامات قبلية مؤثرة، كانت تعول عليها قيادة بوليساريو في تمرير المخططات التي كان تملى، لإعاقة مساعي الأمم المتحدة، عبر رفض ممنهج لمتطلبات وشروط التسوية السلمية، قبل أن تتأكد الأمم المتحدة ذاتها أن ذلك لم يكن الحل الصائب.

ما يدعو إلى التأمل في هذه المسألة تحديدا أن شيوخ قبائل كانوا يشاركون باسم الطرف الآخر في عمليات تحديد الهوية، التي كانت تخص حصر قوائم المؤهلين في الاقتراع سيقرون بأن الأوامر التي كانت تفرض عليهم همت بالدرجة الأولى إقصاء أكبر عدد ممكن من المواطنين المنحدرين من أصول صحراوية من تلك القوائم المبتورة.. ومما زاد في غيظ وغضب وتذمر أولئك الشيوخ أنهم عاتبوا كيف أن أفراد الأسرة الواحدة والمنتمين إلى القبيلة الواحدة يوزعون بين مقبول ومرفوض.. كانت الغاية من ذلك تكريس التفرقة وتمزيق الهوية الصحراوية التي تضم الجميع، من دون استثناء، عدا أن الأفضلية كانت تعطى لمنتسبين إلى قبائل لها امتدادات جزائرية، بهدف ضمان السيطرة والولاء للجزائر وليس لأبناء الصحراء.

أسطع تناقض ستنجر إليه بوليساريو أن بعض الأشخاص الذين كانت وراء رفض تسجيلهم في قوائم تحديد الهوية، إن لم يكن بالاسم فعبر

الانتساب إلى هذه القبيلة أو تلك، بمبرر أنهم ينحدرون من المناطق الشمالية للأقاليم الصحراوية، هم أنفسهم الذين سيصبحون دعامتها في التبشير بالانفصال من الداخل.. وإنها لمفارقة أن يصبح هؤلاء صحراويين لأنهم موالون لبوليساريو، بعد أن كانوا غير ذلك، قبل أن تنبت لهم أظافر ينهشون بها جسد الوحدة الوطنية.

واضح أن الرهان على المجموعة الصغيرة لـ«بوليساريو الداخل» يرمي في نهاية المطاف إلى تقويض خصوصيات المجتمع الصحراوي، أكان ذلك على صعيد زرع الفتنة بين المكونات القبلية التي كثيرا ما اعتمدت في الخطة الممنهجة لإبعاد عشرات الآلاف من المنحدرين من أصول صحراوية من التسجيل في قوائم تحديد الهوية أو من خلال السعي إلى تفكيك الروابط الأسرية، عبر اللعب على تناقضات داخل الأسرة الواحدة.. كان الأمر أشبه بالبحث عن ضحايا لاستخدامهم كحمولات رمزية في الإيحاء بأن معركة ما انتقلت إلى عمق الأراضي الصحراوية، تكون رديفا محتملا لمفهوم «الأراضي المحررة» التي لم تكن سوى مناطق عازلة غير قابلة للحياة، والهدف يكمن في نقل الكرة التي استقرت في مرمى المخيمات إلى واجهة أخرى.

إن مجرد تعامل المغرب بجرأة مع إشكاليات من قبيل وضع الأمازيغية وصيغة الحكم الذاتي والجهوية الموسعة، كان وحده كافيا لأن تصطف الجزائر في خانة من لا يرغب في التغيير أو التطور خوفا من أن تنتقل عدواه إلى داخل التراب الجزائري.

عندما كان العاهل المغربي الملك محمد السادس يتباحث مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في القضايا موضع الخلافات بين البلدين الجارين، كان قرار آخر قد اتخذ في العاصمة الجزائرية نفسها يقضي

بتحريك انفصاليي الداخل، للإيهام بأن الجزائر ليست الطرف المباشر في قضية الصحراء.. وقتها في ربيع 2005 فهمت الرباط الرسالة جيدا، ومفادها أن الجزائر تعتمد ازدواجية في خطابها مع المغرب، تلوح بيد أنها ترغب في إقامة علاقات طبيعية خالية من أسباب التوتر، وتدفع باليد الأخرى في اتجاه تحريك عناصر «بوليساريو الداخل» لصرف النظر عن مسؤولياتها السياسية والقانونية والأخلاقية حيال قضية كانت وراء افتعالها منذ البداية.. إنها لم تكتف بتأطير وتمويل وتأجير الأراضي الواقعة تحت نفوذها (تيندوف) لتصبح قاعدة لدعوة انفصالية، متمثلة في إخراج جبهة بوليساريو من العدم إلى الوجود، وإنما رمت بنظرها بعيدا إلى الأقاليم الصحراوية لتسويق مقولة أن المشكل ليس مصدره الجزائر التي آوت الانفصاليين، وإنما هناك مطالب داخل الأقاليم المسترجعة تعزز طروحاتها.

لعبة الخارج

برغم الفارق في التكوين والتأهيل ودرجات الوعي السياسي بين الشبان المؤسسين لجبهة بوليساريو في سبعينيات القرن الماضي، وبين ما يعرف بـ«بوليساريو الداخل» فإن نقطة الالتقاء تكمن في محاولة الاستقواء بالخارج.

أثناء تأسيسها كان الشعار الوحدوي يهيمن على الخطوات الأولى للجبهة، يوم رغب أولئك الشبان في فتح حوارات مع الزعامات السياسية والنقابية وفي أوساط المثقفين المغاربة لطرح تصوراتهم حول مواجهة الاستعمار الإسباني، فقد كانوا يتلقون تعليمهم في جامعات مغربية خلال فترة اتسمت بنقاش سياسي مفتوح حول رهانات المرحلة، وإن كانت الميولات اليسارية

غلبت على محاور ذلك النقاش الذي كان يجد صدى لتحركاتهم لدى بلدان الجوار، وتحديدا ليبيا والجزائر اللتين كانتا تناهضان النظام المغربي وتكنان له عداء مستحكما، وساد اعتقاد آنذاك بنقل المواجهة مع المغرب إلى عمق الصحراء، في ضوء تبني طروحات انفصالية زاد في تعميقها دخول البلدين المغاربيين على الخط، نفس التجربة تقريبا سيحاول المحسوبون على بوليساريو الداخل تكرارها، وبالذات من خلال نقل الصراع إلى الخارج، عبر تنظيمات تتستر وراء الدفاع عن حقوق الإنسان، لكن الأمر سيرتدي طابع الخطورة من خلال الاتصالات المباشرة مع السلطات الجزائرية وقياديي بوليساريو في تحد مباشر، ما يلفت في تكرار التجربة أن دعوة مواجهة الاستعمار الإسباني لدى مؤسسي بوليساريو كانت على طرفي نقيض مع الطرح الرسمي الذي اتخذ من الالتزام بخيار المفاوضات مع إسبانيا سبيلا لاسترجاع الأقاليم الصحراوية، وإن أبدع الملك الحسن الثاني ممارسة ضغوط شعبية شكلت ذروتها المسيرة الخضراء التي كانت مواجهة سلمية حمل فيها المتطوعون القرآن الكريم والأعلام المغربية، وكانت الغلبة لمنطق الحوار والحلول الدبلوماسية التي حملت إسبانيا على الإذعان للمطالب المشروعة للمغرب، غير أن المفارقة التي لا يمكن العثور على مثيل لها في التجارب التاريخية، هي أن أولئك الشبان الذين كانوا يحلمون بحمل السلاح لتحرير الصحراء سيجدون أنفسهم بعد الارتماء في أحضان ليبيا والجزائر وحلفاء في المعسكر الشرقي، يوجهون السلاح إلى الوطن وإلى صدور إخوانهم، في سابقة فريدة من نوعها بين كل تجارب الحروب الانفصالية.

وإذا كان وقع السلاح صمت نهائيا بعد سريان مفعول وقف إطلاق النار ودخول الأمم المتحدة على خط التسوية السلمية، فإن ما يعرف بـ«بوليساريو الداخل» سيحاول استخدام سلاح آخر تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان،

لكنه في ذات الوقت سيكرر تجربة الاستقواء بالخارج كما فعل المؤسسون الأوائل، مع فارق كبير في استقراء التحولات التي قادت الزعيم الليبي معمر القذافي إلى وقف إمداد بوليساريو بالسلاح والعتاد لكنها أبقت الموقف الجزائري أسير رؤية قديمة لم تتغير، وهو ما فضحته التطورات، لأن الدبلوماسية الجزائرية لم تتحرك عندما كان الهجوم الإسرائيلي الشرس على غزة، ولم تبادر للقيام بأي عمل حين تعرضت القدس الشريف إلى مخاطر التهويد، عدا أنها لم تبد أي حماس إزاء أي نزاع إقليمي، عربي أو إسلامي أو إفريقي، لكن حين يتعلق الأمر بقضية الصحراء، فإنها تكون في المقدمة، تسخر دبلوماسيتها ومداخيل ثرواتها النفطية وعلاقاتها الملتبسة مع لوبيات تدفع لها بلا حساب، من أجل قضية ما فتئت تردد أنها ليست طرفا مباشرا فيها.

وإنها لمفارقة أن تكون كل هذه التدخلات، تقوم بها لوجه الله تعالى، دفاعا عما تعتبره تقرير المصير، علما أنها سارعت قبل غيرها منذ عام 1976 إلى تقرير مصير ما تسميه بـ«الشعب الصحراوي»، حين فصلت على مقاسها «جمهورية وهمية» تأتمر بأمرها، ولا تحيد عما ترسمه لها من خطط وتحركات.

كيف إذن تسمح الجزائر لنفسها أن تتحدث عن تقرير المصير، وهي التي كانت أول من خرقه في العمق، حين قفزت على كل الضوابط والأوفاق والمفاهيم، واستبقت أي استشارة للسكان المعنيين برعاية الأمم المتحدة، ومارست سياسة الهروب إلى الأمام حين لجأت إلى تكوين «جمهورية» لأتباعها، كانت أول من اعترف بها وحشدت لها من حُرّ مال الشعب الجزائري و ثرواته الأنصار والأتباع.

خاتمة لموضوع أريد له ألا ينتهي

لم تولد الديمقراطية كمنهج للتداول والتنظيم الاجتماعي والسياسي سوى من أجل استيعاب التعدد والتنوع، وتدبير الاختلاف والانتقال من سلط القرابة والدم إلى سلطة العقل.. لكن ما يتفجر اليوم في أكثر من بقعة، مع صعود اليمين المتطرف أو تحوله إلى قوة مؤثرة، حتى وإن لم يحز الانتصار في الاستحقاقات الانتخابية خلال هذا العقد، غير أنه أضحى قوة مؤثرة في صناعة القرار بالإتحاد الأوربي والغرب عامة، إن الدولة لم تعد كيانا منسجما بالضرورة من الزاوية الثقافية، «أعتقد أن العالم يسير بخطى جنونية نحو الصدام الهوياتي في أشكال متعددة، وأكبر الأخطار هو عندما تحوز قوى عالمية قيادة العالم من زاوية ضيقة وسيصبح بذلك العالم في مواجهة نفسه بشكل رهيب».(خالد شيات في تصريح لأسبوعية «الأيام» عدد 773 – 26 شتنبر 2017)..

ما أحوجنا اليوم إلى مراجعة الدول الكبرى لمواقفها من سيادة الدولة وحدودها، وعليها أن تتخلى عن كبريائها الاستعماري بعد أن أصابها ما اصطنعته في مستعمراتها السابقة، وهو ما رهن مسيرة تحريرها وتحررها، وأعاق تنميتها وحداثتها، وصرف جهودها في غير المعارك الحقيقية لتنمية الإنسان وعصرنة الدولة والاستجابة لحاجيات مواطنيها.

لقد بنت جبهة بوليساريو نفسها في البدء على قاعدة التحرير من نير الاستعمار الاسباني، وأضحى هذا هوية مميزة لوجودها، وبعد أن تحقق تحرر الإقليم، تحولت الحركة بعد أن وقعت في قبضة ليبيا والجزائر اللتين استعملتا قضية الصحراء لأهداف إستراتيجية مرتبطة بظرفية

الحرب الباردة، «اليوم نتساءل أين وصلت معايير الوجود القائمة على البنية السابقة بالنسبة للانفصاليين؟ ليست هناك أجوبة، لأن كل ما يحملونه هو إرث ولا علاقة له بالمستقبل، تجندوا لخلق نزعة ذاتية مستقلة عن المغرب وقاموا بترحيل الناس إلى مخيمات بتندوف لهدف القطيعة الثقافية، ونجحوا نسبيا في ذلك، لكنهم لا يستطيعون الإجابة عن أسئلة المستقبل التي هي أسئلة استمرار وليست أسئلة وجود، لأننا لا نسائلهم عن شرعية ما يفعلون لكن عن أساسه، ويكفي أن نقول إن القبيلة لم تعد محورا لقيام الدولة لقد تسارعت الأحداث لتجعل من المكونات الجزئية عاملا لفشل قيام الدولة واستمرارها، وبالتالي لا يمكن أن يستمر المستقبل بالنسبة لهم بالشروط التي «يناضلون» من أجلها لقيام الدولة»(خالد شيات م.س).

إن التاريخ لا يمنح امتيازا للمستكينين إلى القناعات الكسولة، كانوا في هذا الاتجاه أو ذاك، لكن من خلال النظر إلى ما وقع بالصحراء حقيقة، برغم جرد كل الأخطاء، فإن جهدا تنمويا كبيرا وقع بأقاليمنا الجنوبية، وتبدو المنطقة واعدة لتحقيق مصالحات كبرى مع أبناء أمتنا وإخوان من أسرنا في الجهة الأخرى ومن خلاله مع هذا الامتداد في العمق الإفريقي، لكن الأمر يحتاج إلى شجاعة أخلاقية كبرى، تزيل وشم وآثار الجراح المتراكمة بالمنطقة، وضمن كل الحلول الواقعية الممكنة والمنصفة، يعتبر مشروع الحكم الذاتي الحل الأقل سوءا.. فتعالوا إلى كلمة سواء!